



جامعة محمد خيضر بسكرة



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الإنفلات الأمني في النظم السياسية العربية
- ليبيا أنموذجاً -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة و الحوكمة

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالبة:

د/ علي مدوني

نسمة زيدي

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
		رئيسا
علي مدوني	أستاذ محاضر(ب)	مشرفا و مقرا
		ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة ،على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل ، ونتوجه بجزيل الشكر والامتنان وأسمى آيات التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور "مدوني علي" على كرمه بقبول الإشراف وتقديمه للكثير من النصائح والتوجيهات .

كما أتقدم بتشكراتي إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية على المساعدات السخية التي قدموها لنا.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري إلى كل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر زميلاتي و زملائي الطلبة وكل عمال مكتبة الجامعة لقسم العلوم السياسية، وعمال الإدارة على كل المساعدات المقدمة.

أيضا وأتقدم بشكري إلى كل الزملاء الموظفين لبلدية أورال على المساعدات المقدمة وصبرهم طيلة الفترة الدراسية.

كما أتقدم بباقة من جزيل الشكر والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة، نرجو من الله أن يوفقنا في تقديم عملنا بصورة جميلة.

إهداء

أهديها إلى :

أمي الحبيبة التي أعطتني الحنان و الحب أطل الله في عمرها و جعلها دائما نور دريبي.

من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهدوء و علمني الإرادة الواعية في تحمل المسؤولية

و القوة في النفس في مجابهة الصعاب و الذي الغالي.

إلى كل أفراد عائلتي و أهلي و أصدقائي

إلى كل أفراد عائلة خطيبي "عادل"

إلى كل من علمني حرفه.

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة و ما أفرز من تداعيات في شتى المجالات و خاصة مجال الدراسات الأمنية التي تعد واحدة من بين الحقول المعرفية الأكثر أهمية في الوقت الراهن نظرا لما تمثله الظاهرة الأمنية من أهمية بالنسبة لكل من الأفراد والشعوب والدول على حد سواء. لذا وجب على المهتمين بهذا المجال من البحث من الأكاديميين والسياسيين الرجوع إلى أصول الحقل وبداياته المعرفية، وذلك عبر دراسة مختلف السياقات التاريخية والنظرية التي تطورت ضمنها بغرض تكوين صورة كاملة عن حالة الدراسات واهم النقاشات التي تدور حولها.

و تبقى المسألة الأمنية معقدة خاصة أمام تصاعد وتيرة الإرهاب و الجريمة المنظمة، بحيث تعاني معظم الأنظمة السياسية خاصة العربية من ضعف الأداء بين الجانب السياسي و الجانب الأمني. و هذا ما يظهر من خلال الانقلابات و النزاعات الإثنية داخل الدول، التي تؤدي إلى انتشار الفوضى و اللامن أي ما اصطلح عليه حديثا "الانفلات الأمني".

عرفت ليبيا على غرار باقي الدول العربية ضعف في مستوى أداء الأجهزة الأمنية خاصة بعد الحراك المجتمعي الذي شهدته معظم الدول أي ما اصطلح عليه "الربيع العربي"، حيث تعيش ليبيا حاليا انفلاتا أمنيا كبير بسبب غياب دور السلطة المركزية و انهيار منظومة الأمن و الدفاع ما سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي على البلاد. الأمر الذي زاد صعوبة تأمين الحدود لدول الجوار.

أهمية الموضوع :

تتضح أهمية الدراسة في كونها تعالج اهم القضايا في العلاقات الدولية، والتي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين والمحليلين، ويمكن تبيان أهمية الموضوع من خلال:

- تفتي ظاهرة الانفلات الأمني في ليبيا، وفقدان الحكومة السيطرة على الأوضاع داخل البلاد .
- كون الأحداث التي تجري في ليبيا ليست خاصة بها فقط بل تؤثر على معظم دول المنطقة العربية ككل.



- كون النظام السياسي الليبي مختلف عن جميع الأنظمة العربية، مما يجعله يستحق الدراسة لفهم وتفسير العلاقة بين طبيعة النظام والانفلات الأمني.

أهداف الموضوع :

- تتطوي الدراسة على مجموعة من الاهداف يمكن إجمالها فيما يلي:
- تبيان وإبراز المفاهيم المتعلقة بالانفلات الأمني وتتبع المراحل التاريخية التي يمر بها مفهوم الانفلات الأمني ، وأهم المنظورات التي تناولت ظاهرة الانفلات الأمني .
- الكشف عن العلاقة بين الأحداث والمتغيرات الأساسية التي عرفها النظام السياسي الليبي ورصد أهم الانعكاسات الانفلات الأمني منذ سقوط النظام.
- دراسة وتحليل طبيعة نظام الحكم في ليبيا والخصوصية التي يمر بها النظام، وعلاقته مع باقي الأنظمة العربية.

أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة في دراسة الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية وخاصة الحالة الليبية، باعتبار ليبيا تمثل قطر من الأقطار المنطقة العربية التي تعاني من نقشي الظاهرة .
- كون الدراسة جاءت بعد فترة ما يسمى بالحراك العربي الذي شهد سقوط العديد من الأنظمة الشمولية والاستبدادية في المنطقة العربية. بما في ذلك النظام الجماهيري الليبي.

إشكالية الدراسة:

- في ظل ظاهرة الأمن السائدة في المجتمع تسعى الدولة لإعادة الاعتبار لهيبتها وقدرتها على التحكم في الوضع القائم، الذي أفرز اختلال في توازن القوى وانحلال الفوضى.
- وعلى ضوء ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الانفلات الأمني على بناء الدولة الليبية على ضوء الحراك العربي؟

التساؤلات الفرعية:

وتتدرج تحت الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- 1- ما هو مفهوم الانفلات الأمني؟
- 2- ما هو واقع الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي؟
- 3- ما هو مستقبل النظام السياسي الليبي؟

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها ندرج الفرضيات التالية:

- 1- كلما كان هناك انفلات امني داخل الدولة، كلما أدى ذلك إلى حدوث فوضى وعدم استقرار سياسي.
- 2- من أسباب تلاشي شرعية النظم السياسية هو فقدان النظام للفاعلية في إدارة الدولة.
- 3- طبيعة النظام الليبي تقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية التي ساهمت في ظهور اللامن.

المنهج المستخدم:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على جملة من المناهج و الأدوات التي ساعدت في تحديد أطر

الدراسة المتمثلة في:

1- منهج دراسة حالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية بأية وحدة سواء كانت فردا

أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمع عاما. وهو يقوم على أساس التعمق

في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها⁽¹⁾.

(1) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات. الجزائر: [د.د.ن.]، 1997. ص

وتم الإستعانة بعدد من الإقترايات وهي:

الإقتراب المؤسسي: وهو الإقتراب الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية والدستورية من حيث الهدف من تكوينها، ومراحل تطورها، وهيكلها، وعلاقتها بغيرها من المؤسسات وتنظيمها الداخلي.

الإقتراب الجماعية: يهتم بدراسة سلوك المجتمعات وتأثيراتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالتأثير المباشر لأفرادها أو غير أفرادها، وكذلك تأثير الجماعات في النظام السياسي، وخصوصا في عملية صنع القرارات⁽¹⁾.

الحدود الزمنية للدراسة:

إن هذه الدراسة تعالج موضوع الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية عموما و ليبيا خصوصا في حدود زمنية متمثلة في:

فترة ما بعد الحراك العربي " الربيع العربي " منذ بداية 2011

أدبيات الدراسة:

بالرغم من قلة الدراسات التي تناولت موضوع الانفلات الأمني، إلا أن الأمن من المواضيع التي حظيت بمكانة واسعة في الدراسات الأكاديمية في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية. و من بين الدراسات التي أسست لموضوع الأمن:

1- دراسة " الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا" ل: طويل نسيم، التي درست ظاهرة الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأبرزت الانعكاسات الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أنها وضحت الفكر الأمريكي الموجه لمنطقة شمال شرق آسيا.

(1) نفس المرجع، ص ص 120، 197.

2- دراسة " التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي " ل: زردومي علاء الدين، الذي رصد مكانة الدول الأجنبية في الأزمة الليبية و دورها في تغيير النظام السياسي الليبي.

صعوبات الدراسة:

1- قلة المراجع التي تعالج موضوع الانفلات الأمني.

2- قلة وجود دراسات أكاديمية تعالج الانفلات الأمني في ليبيا نظرا لحدثة الموضوع، الأمر الذي

تطلب استخدام مواقع الانترنت بكثرة.

هيكل الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية؛ ففي الفصل الأول تضمّن المنطلقات المفاهيمية والنظرية للانفلات الأمني من خلال ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول مفهوم الأمن بثلاث مطالب، أما المبحث الثاني عالج نظريات الأمن بمطلبين والمبحث الثالث تناول مفهوم الانفلات الأمني وعلاقته بالمصطلحات المشابهة له بثلاث مطالب. أما الفصل الثاني فتناول تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي والذي تضمن ثلاث مباحث، فالأول تطرّق إلى مفهوم النظم السياسية العربية بأربع مطالب، والمبحث الثاني عالج واقع النظم السياسية على ضوء الحراك العربي بأربع مطالب، أما المبحث الثالث تناول مظاهر الانفلات الأمني في النظم العربية بثلاث مطالب. أما الفصل الثالث فقد عالج الانفلات الأمني في ليبيا على ضوء الحراك العربي بثلاث مباحث، المبحث الأول تضمّن المكانة التاريخية الجيوستراتيجية لليبيا بثلاث مطالب، أما المبحث الثاني تناول واقع الانفلات الأمني في ليبيا الذي تضمّن ثلاث مطالب، أما المبحث الثالث درس مستقبل النظام السياسي في ليبيا بثلاث مطالب.

الفصل الأول:

المنطلقات المفاهيمية و النظرية

للانفلات الأمني

تمهيد:

تشير مسألة الأمن انشغال وحيرة العاملين في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية، وكذا المهتمين بحقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، خاصة في مرحلة الثمانينات بحيث شهدته الدراسات الأمنية انتقال من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري النووي ثم إلى طابع مجتمعي بشري- وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدولة.

وهذا يجعل صعوبة بالنسبة للباحث، في تحديد المصطلحات والوصول إلى تعريف جامع يمكن الاستناد إليه. وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المبحث الثاني: الإطار النظري للأمن

المبحث الثالث: ماهية الانفلات الأمني

المبحث الأول: مفهوم الأمن:

تسعى معظم الدول باختلاف أنظمتها السياسية إلى تحقيق الأمن في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إذ أصبح موضوع الأمن محط النقاش بين العديد من المفكرين، الأمر الذي تطلب دراسة ماهية الأمن.

المطلب الأول: تعريف الأمن:

يتفق معظم الباحثين على أن الأمن من المفاهيم المثيرة للجدل، وهناك إجماع بينهم على أنه يخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية (سواء كانت تتعلق بالفرد أو المجتمع). ولكن هناك خلاف رئيسي وجوهري ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أم الدولة أم العالم ككل⁽¹⁾. وبالتالي يصعب إعطاء تعريف محدد للفظـة "أمن" وهو في شأنه شأن كثير من المصطلحات المتداولة والتي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن الاستناد إليه.

– وجاءت لفظة "أمن" Security في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، منها ما جاء في الآية الرابعة من سورة قريش لقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾⁽²⁾.

– وكذلك جاء في الآية 38 من سورة النساء وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ...﴾⁽³⁾.

(1) سميث ستيف ، جون بيليس، عولمة السياسة العالمية. دبي، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص41.

(2) [سورة قريش/ الآية: 04].

(3) [سورة النساء/ الآية: 83].

وقال تعالى أيضا في سورة النور الآية 55: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلِيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلِيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ (1).

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾، (2) قال من هو ضد الخوف والخوف هو التهديد (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي).

الأمن في معجم اللغة العربية والأجنبية: جاء في معجم الطلاب: « أمن، أمنا، وأمانًا وأمانة وأمنًا:

اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمن وأمين والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان» (3).

وحاول المفكر "أمين هويدة" تجميع بعض التعاريف في معجمه في مؤلفه: «العسكرة والأمن في الشرق

الأوسط» بحيث يقول أم معظم القواميس تعرف الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق (4).

وعلى هذا الأساس وبتعدد التعاريف واختلافها فالأمن في الاصطلاح يعني: «تأمين كيان الدولة

والمجتمع، ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة

اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع» (5).

(1) [سورة النور / الآية: 55].

(2) [سورة الأنعام / الآية: 82].

(3) يوسف شكري، معجم الطلاب. لبنان: دار الكتاب العلمية، 2001، ص 22.

(4) أمين هويدة، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن والديمقراطية. لبنان: اار الشروق، 1991، ص 50.

(5) عبد الجبار شبيعي، " نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب". مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة منتوي قسنطينة، قسم العلوم السياسية) 29-30 أبريل 2008، معجم الطلاب، لبنان، دار الكتاب العلمية، 2001، ص 22.

الأمن في أقوال الباحثين: يعرفه "باري بوزان Barry Buzan" على أنه الحالة التي يكون فيها النقاش

دائر على السعي للتحرر من التهديد. أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدولة والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي.

وحول تعريف بوزان الذي شكل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والحديثة⁽¹⁾ بحيث اعتبره. "داريو

باتستيك ويفر Wolfers" مجرد تبسيط للتعريف الذي ينتمي إلى المدرسة الواقعية حيث يعتبر أن: الأم

في أي معنى موضوعي يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية في معنى ذاتي غياب الخوف من أن

تكون هذه القيم المركزية محل الهجوم»⁽²⁾.

كما أشار تير بلزك إلى أنه في السنوات الأخيرة قد اجتمعت ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد

مفهوم الأمن وهي:⁽³⁾

أ- تراجع مؤشر السيادة الوطنية.

ب- التنامي غير المسبوق لعوامل الفاعل المكثف على الصعيد عبر الوطني .

ج- الانفجار النزاعي للبيئة الدولية، اعتمادا على ديناميكية محورية لمتغير الهوية.

وبالرجوع إلى المعاجم والقواميس المتخصصة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية نجد

الموسوعة السياسية تعرف الأمن بأنه: «تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها

إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي»⁽⁴⁾.

(1) عبد النور بن عنتر، المعهد المتوسطي للأمن في الجزائر. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 24.

(2) Dario BATTESTE; théories Des Relation International. paris: Montchrestien; 2006; p61

(3) راضية لعور، " أثر البعد الأمني على العلاقات الأورومغاربية من خلال سياسة الجوار الأوربي". مذكرة

ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق السياسية، قسم العلوم السياسية 2010-2011).

(4) عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، ج1. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر [د ت ن]، الأمن، ص 331.

أما الأمن في معاجم اللغة الأجنبية: فنجد بأن كلمة **Security** تعني أمن وطمأنينة وسلام، أوهي الحالة التي يكون فيها آمنة، حراً من شر مرتقب، واثقاً من الأمان، حرّاً من الخطر والمخاطر⁽¹⁾. وبالتالي يمكن القول بأن الأمن قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية. والاقتصادية والعسكرية في شتى القطاعات في مواجهة الأخطار التي تهدد من الداخل وكذا من الخارج في السلم وفي الحرب وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل⁽²⁾. والأمن بمفهومه الشامل يتعدى الجوانب العسكرية إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها⁽³⁾. مرهون بمدى قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها⁽³⁾.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن:

نظراً لشمولية مفهوم الأمن حيث يهدف إلى أبعاد ودفه الأخطار والتهديدات باختلاف أبعادها عن الدولة بالقدر الذي يكفل الحياة الكريمة والمستقرة لأفرادها ما يساعد على تطور وتقدم الدول، ويمكن استنتاج عدة أبعاد لمفهوم الأمن وأهم هذه الأبعاد ما يلي: ⁽⁴⁾

أولاً: **تعريف البعد السياسي:** «يقوم على أمن الدولة والقانون السائد، فيها ويقصد به: أنه نظام تعتمد فيه الدولة على حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن الدولي المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية»⁽⁵⁾ وكذا الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف قواعد

(1) محمد غالب بكزادة، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، ط2. [د.ب.ن]: دار الفجر، 2000، ص 22.

(2) رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في متطورات العلاقات الدولية". مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة منتوي قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية) 28-29 أبريل 2008.

(3) عيسى أحمد، ثلاثية السلام والتنمية والديمقراطية. القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 2006، ص 219.

(4) حسين، زكريا الأمن القومي والإفلاس. مصر: دار النهضة العربية، 2001، ص 2.

(5) أحمد أبو العلاء، "تطور نظرية الأمن الجماعي الدولي وأثره على الأمن القومي للدولة"، جريدة الغد، [د.ب.ن]، العدد،

البيئة الداخلية وذلك بغرض تجنب النزاعات داخل الدولة هذا على المستوى الداخلي أما المستوى الخارجي: أين يخضع أمن الدولة إلى علاقات مع محيطها الإقليمي وبالتالي علاقاتها الخارجية بشكل عام، حيث أن ما يمكن أن يوسع من مجال حماية الدولة لأمنها هو دخولها في صراعات مع الدول الأخرى⁽¹⁾ كما أن البعد السياسي يؤكد أن للفرد حق التمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليه، وفي المشاركة في الحياة السياسية، وفي تشكيل جبهة المعارضة سواء في صورة أحزاب أو جماعات ضاغطة، أو في ظل جمعيات سياسية، ويحوي الأمن السياسي كذلك الحرية في ممارسة قواعد حقوق الإنسان، دون خرق لها أو تعرضه للإكراه أو العنف⁽²⁾.

وبالتالي فإن البعد السياسي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي والاستقرار للدولة من خلال نظم الحكومات والايديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

ثانيا: البعد الاقتصادي: شهدت فترة ما قبل الحرب الباردة اهتماما بقدرات الدولة الاقتصادية- بجانب قوتها العسكرية، في توفير الحماية الأمنية على كافة المستويات وهو ما أكدت عليه مختلف الدراسات الاقتصادية الدولية⁽³⁾ فقد أكد التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1999 أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة انتقال التكنولوجيا الحديثة وانتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على (الأمن البشري).

(1)راضية لعور، مرجع سابق، ص16.

(2)فريدة حموم، "الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية". رسالة ماجستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003-2004)، ص 70.

(3)البشير شورو، "الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية"، انعقد بمقر اليونسكو

بباريس يومي 27 و28 نوفمبر 2000. متحصل عليه من: www.Unesco.Org/Securipasc/whtagenda.PDF

يدور حول تحقيق الاندماج الاقتصادي بقصد الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة،⁽¹⁾ وكذلك توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار وعدم التعرض للمشاكل الاقتصادية التي تهدد الأمن؛ كما أن تزايد أهمية البعد الاقتصادي للأمن أدى إلى تخطي إطاره التقليدي والبحث عن سبل دعم القوة الاقتصادية للدول،⁽²⁾ وبالتالي فإن البعد الاقتصادي يخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية.

ثالثا: البعد الاجتماعي: هو الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من وجود تنمية اجتماعي ثقافية وهو تحسين المستوى المعيشي لكل الأفراد أي مستوى عالي من الرفاه الاجتماعي مع التمتع مختلف الأقليات في المجتمع بخصوصيتها الثقافية، الدينية اللغوية، العرقية، وضرورة التوجه نحو الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعدد عادل ومتكامل قائم على التساوي الفرص والعدالة في التوزيع⁽³⁾ إذ فهو يتعلق بالمستوى الداخلي بحيث كلما كان الأمن الاجتماعي محققا بمستويات تسمح ذلك بتوسيع دائرة الأم كونه إحدى الأولويات التي تعمل على ضمان واستمرار واستقرار النظام في الدولة⁽⁴⁾. وبالتالي فإن البعد الاجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها⁽⁵⁾.

رابعا: البعد الثقافي: بعد نهاية القرن العشرين عرفت تصاعد بعض الأصوات التي تؤكد على العلاقة بين التنمية الثقافية والأمن فاعتبر البعض أنه من الضروري النظر إلى قضية التعليم والابتكار على

(1) سيد شويخي عبد المولى، "المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي". المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1992، ص20.

(2) محمد أحمد العدوي، "التكامل الإقليمي بين دول شمال إفريقيا بين دعاوي الأمن القومي والمفاهيم المستجدة للأمن"، التكامل الإقليمي إفريقيا، 16-17 أبريل 2005، ص 197.

(3) زين العابدين بولبنان، "تحقيق التنمية الإنسانية وفق مقاربة الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012).

(4) Barbare. Delcourt. théories de la Sécurité(not provisoires)... université libre Belgique, Cycle Sciences politiques, relations, internationales, 2006-2007, p7-15.

(5) محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2011، ص31.

اعتبارها أنها مدخل إلى التكوين البشري والحماية الأساسية للمجتمع والدولة، وأن الوقت حان من أجل الاستثمار في ثقافة المجتمع والتي أصبحت تعد نوعاً من القيمة المضافة للمجتمع في المستقبل وسبباً أساسياً لزيادة قدرة الدولة، ودعم مقومات ومكونات القوة الشاملة لها⁽¹⁾. إن عدم مراعاة الخصوصية الثقافية والإفادة المتبادلة بين الحضارات والثقافات قد يؤدي إلى صراعات ما بين الدول.

خامساً: البعد العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية

وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض.

ويتطلب هذا البعد الثقافي الأبعاد الأخرى، ارتباطاً شديداً. فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية. فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة؛ بينما يكون مهماً استخدامها مبكراً لتغطية هذا الضعف. وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعالة⁽²⁾.

وتتأثر القوة العسكرية، بإمكانات الصناعة الحربية في الدولة، ودرجة التقنية المتاحة استخدامها فيها، وإمكانات علمائها في التطوير الدولة.

وتستطيع الدولة، المحدودة القوى العسكرية، زيادة قدراتها في هذا البعد،⁽³⁾ بعد اتفاقات عسكرية، أو بالانضمام للأحلاف المتناسبة لأهدافها الوطنية، وإن كان ذلك سيلزمها بالتقيد بأهداف الآخرين، وعدائياتهم المحتملة، وهو ما يمكن أن يتعارض مع أهدافها علاقاتها الدولية.

(1) راضية لعور، مرجع سابق، ص 12.

(2) أسماء درغوم، "البعد البيئي في الأمن الإنساني - مقارنة معرفية-". شهادة ماجستير (جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009)، ص 42.

(3) أسماء درغوم، مرجع سابق، ص 43.

وكذلك يوجد البعد الإيديولوجي والمعنوي: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

هذا ويتم صياغة الأمن على أربعة ركائز أساسية،⁽¹⁾ وهي:

أولاً: إدراك التهديدات الداخلية والخارجية.

ثانياً: إستراتيجية لتنمية قوى الدولة.

ثالثاً: توفير لقدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية وذلك بتوفير معطيات قوة بأشكالها المختلفة.

رابعاً: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجياً مع

المطلب الثالث: مستويات الأمن:

عندما اتضح أن الأمن المطلق-المثالي- يصعب تحقيقه، وأن تعارض الأهداف والمصالح القومية للدول، وتكون من نتائجها غلبة الدول القوية على الضعيفة، سعت الدول إلى علاقات دولية وإقليمية تزيد بها من صلابة أمنها الوطني، وتغطي نقاط ضعفهن في إطار المصلحة العامة، وتتلاقى الأهداف دون تعرض، وهو أمر ليس بالسهل كذلك، يسعى لمصلحة مطلقة لتحقيق الأمن الوطني، وهي فكرة قريبة الشبه من الأمن المطلق⁽²⁾. بل استطاعت المصلحة العامة المطلقة، أن تجمع بين دول أكثر عدداً، وأكثر اختلافاً في قاعدتها، التي يطلب لها الأمن الوطني لكل منهم.

ومن هذا المفهوم، بدأ في الظهور عدة تكتلات، لها عدة أهداف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبدخول التعاون العسكري تكتمل الصفة ليصبح التكتل صبغة أمنية متكاملة. وصنفت تلك

(1) نسيمة الطويل، "الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا": دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. "مذكرة دكتوراه. (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010)، ص44.

(2) عاطف عبد الفتاح عجوه، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1410، ص80.

التكتلات في مستويات تدرج من الفردية(الذاتية)، إلى الدولية(الجماعية)، لإدراك مجالاتها وتحديد اتجاهاتها الأمنية:

أ- المستوى الأول: الأمن الداخلي Individual Security

أدنى درجات الأمن، وأساسها أيضا، وهو يعني بالحالة التي يوجد عليها الفرد(المواطن)، من استقرار وطمأنينة، وعدم تهديد لوجوده وبقائه، لذلك يعرف أيضا باسم "الأمن الفردي"⁽¹⁾. وهو ذو مظهرين أحدهما مادي، وهي مجالات الأمن الأساسية لدى الفرد(المواطن) من مورد رزق يوفر ضروريات الحياة له ولأسرته، من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن دائم وآمن، والاطمئنان على حياته وأسرته من اعتداء الآخرين. المظهر الثاني معنوي(نفسى)، يحقق الحاجات النفسية الإنسان من الاعتراف بوجوده وفائدته للمجتمع(البيئة)، الذي يعيش فيه، وأهمية نشاطه ودوره للجماعة والمجتمع، ومنحه مركزا مميزا في المجتمع تقديرا لهذا الشق الأمني(أمن المواطن الداخلي) هو من مسؤوليات الدولة، وشأنها الداخلي مع مواطنيها.⁽²⁾ ومحصلة تحقيق هذا الأمن لجميع الشعب كأفراد، وجماعات، وطوائف، ومدن وولايات(محافظة- أقاليم- مناطق)هو تحقق للأمن الداخلي، للدولة نفسها.

ومع ذلك فإن المنظمات العالمية، والمؤسسات غير الحكومية، صاغت هذا الأمن في موثيقها باسم حقوق المواطنة أو حقوق الإنسان وغيرها. وهو ما يعكس قلق الدول الأعضاء في تلك المنظمات، أو الجماعات المؤسسة لها(في حالة كونها منظمة غير رسمية)،⁽³⁾ من انتهاك أمن المواطن(الفرد) وانعكاسات ذلك على أمن الدولة أو أمن المجتمع، فيصيب ما جاوره من دول ومجتمعات فيهدد أمنها.

ب- المستوى الثاني: الأمن الوطني National Security

(1) ممدوح شوقي، مرجع سابق، ص34.

(2) محمد نصر مهنا، مدخل إلى الأمن القومي العربي ي عالم متغير. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996، ص 22.

(3) ممدوح شوقي، مرجع سابق، ص36.

ويقصد به ضمان تأمين الدولة من الدخل، مع توافر القدرة على دفع التهديد الخارجي، وصولاً لتحقيق حياة آمنة ومستقرة، في إطار حدود الدولة، والتزاماتها السياسية.⁽¹⁾ وهو مستوى مركب من عدة جزئيات، فالأمن الداخلي لهذا المستوى يسمى الأمن المحلي **Local Security**، وهو جزء من البعد السياسي للأمن. والأمن الذاتي **Régional Security** جزء من الأمن المحلي، وهو أمن خاص بالنظام الحاكم، الذي يشمل إجراءات المحافظة على الشرعية الدستورية للحكم، أو إجراءات الحفاظ على الوضع القائم، وبقاء النخبة الحاكمة في السلطة⁽²⁾. ويطلق على هذا المستوى أحياناً "الأمن القومي"، وهي تسمية مرادف، دون أن يكون لها صفة قومية، كما يدل الاسم في بعض الدول. كما تعني في دول أخرى تجمع قومية بعينها،⁽³⁾ وهذا تفسير لمعنى "الأمن القومي"، يتداخل على مستويات أخرى. ويعتبر الأمن الوطني، المستوى الأساسي للأمن، والذي تسعى الدول لتحقيقه، داخلياً وخارجياً، وتتهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك، بما فيها الصراع المسلح للدفاع عنه.

ج- المستوى الثالث: الأمن دون الإقليمي **Sub-Régional Security**:

يعني هذا المستوى بتأمين متطلبات الأمن، لعدد محدد من دول، في إطار مصلحة مشتركة، سواء كان ذلك من خلال ترتيبات أمنية فقط، أو تنظيم كامل (منظمة)، تكون هذه الدول غالباً عضو في تنظيم أوسع، يتيح لها الاشتراك في منظمة (دون الإقليمية والتركيز على مصلحة مشتركة تجمع هذه الدول في التنظيم دون الإقليمي⁽⁴⁾). مثال ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي، وكلها نشأت في توقيت متقارب، لأسباب مختلفة. فالأولى أنشئ عقب اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران لمواجهة أخطار هذه الحرب (العسكرية، والاقتصادية، والسياسية)، وتحقيق

(1) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 23.

(2) lene Hansen, *Security As Paractic, (Discourse analysis and the Bosnain mar, Lodon and New your, Mouthedage, 2006, p115*

(3) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 42.

(4) Zeev Maoz and Emily B. Londone ; *TamarMaize, Building Régional Security un the middle East: international and Domistic influence, London: Portland, 2003-2007, p52.*

المصلحة المشتركة بين أعضاء هذه المنظمة، بسبب تخوفهم من تأثير الحرب على البعد الاقتصادي لأمن خاصة، إذا تأثرت الحرب على صادرات النفط وأسعاره، ويجمع بين دوله أيضا.⁽¹⁾ الأصول العرقية، واللغة، والدين والتاريخ المشترك، وجميع دوله عضو في تنظيم أوسع، (جامعة الدول العربية)، ذي صبغة قومية عربية فقط. أما الثاني فقد أنشئ لهدف اقتصادي في البداية، وهو تنمية اقتصاد دوله الأعضاء، وعندما اختلفت وجهات النظر الأمنية للأعضاء (خاصة بعد غزو العراق للكويت)، لم يكن من الممكن استمراره حله⁽²⁾. ومثل سابقه فدوله جميعها أعضاء في تنظيم أوسع (جامعة الدول العربية). والثالث هو اتحاد ودول المغرب العربي، وهوة تجمع كان الهدف منه اقتصادي وسياسي، ولكن فاعليته ضعيفة، حيث لا يوجد له إطار أمني حتى الآن على الرغم من أن هدفه هما أهم أبعاد الأمن الوطني، وقد يكون ذلك للمتناقضات التي تحتويها دولة الأعضاء، ومن المفارقات أن هذا التنظيم هو الوحيد- وقد يكون ذلك على مستوى العالم أيضا- التي تشارك دوله جميعا في عضوية عدة تنظيمات أوسع (جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية)، وكل منهما له صيغة مختلفة تجمع في دول الاتحاد.

ويرى بعض الدارسين، أن المنظمات دون الإقليمية، المتفرعة من تنظيم إقليمي أوسع (كما في حالة المنظمات الثلاث السابقة ومنظمة جامعة الدول العربية)، أنها تتيح خصوصية زائدة لأعضاء التنظيم دون الاقليمي، بما يفترض معه من رؤى أمنية خاصة يحققها هذا التجمع (أمن الخليج والنفط، في حالة مجلس التعاون الخليجي)، والذي يفضل معه عدم اشتراك التجمع الأكبر، من دون أن يتعارض ذلك مع أمن التجمع الأكبر، من منظور أن تحقيق الأمن للمستوى الأقل، يعاون على تحقيق الأمن للمستوى الأكبر.

د - المستوى الرابع الأمن الإقليمي Régional Security:

(1) عامر محسن، "مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي"؛ السياسة الدولية، العدد 325، مركز الأهرام، للنشر، 2004، ص 73.

(2) مرجع نفسه، ص 79.

ظهر مصطلح "الأمن الإقليمي"، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدرتها وقواتها تحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم، بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، والدول المجاورة المهددة له (1). وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية، بظهور تنظيم إقليمي اهتمت معظم دول العالم به، وهو جامعة الدول العربية، التي انشأت عام 1945، اعتماداً على القومية العربية، التي تجمع شعوب هذا التنظيم. إضافة إلى تجاوزها في المنطقة العربية لتجميع هذه الدول بين الأصل العراقي الواحد، والتشابه السكاني (دين ولغة وتقاليد) والانتماء الإقليمي الواحد، وهو ما لم يتجمع في أي تنظيم آخر (2).

وإذا كان عدد من الكتاب والخبراء والباحثين، قد أجازوا التنظيم دون الإقليمي، في إطار التنظيمي الإقليمي الأكبر، على أساس أن تحقيق أمن الأصغر يعاون أمن أكبر، فإن عدداً آخر، يعد التنظيمات دون الإقليمية مفرقة في الخصوصية، مفضلة أمنها القطر، على الأمن الإقليمي وهو ما يحرم التنظيم الإقليمي من قواها وقدراتها الكاملة، ويضعفها أحياناً.

هـ - المستوى الخامس الأمن الدولي Universal Security:

قرب انتهاء الحرب العالمي الثاني، بحيث الدول الكبرى المنتصرة (الولايات م.أ- والإتحاد السوفياتي- المملكة المتحدة)، وضع صيغة أمنية عالمية. وإقامة تنظيم دولي جديد، يستند إلى مبادئ وأسس دولية،

(1) معمر روبرنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 21.

(2) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في الأطر)". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز الأهرام، للنشر، 2008، ص 19.

بعدما تبين عدم فاعلية الهيئة السابقة(عصبة الأمم)، التي أنشأت عقب ح ع 1، ولم تستطع منع نشوب حرب عالمية أخرى، لعدم موائمة أجهزتها وميثاقها لمتغيرات المجتمع الدولي⁽¹⁾. ونتج عن مفهوم الأمن الدولي، تدخل مسلح لقوات دولية أو إقليمية، سواء استخدمت القوة، أو هددت بها، أو سواء كان ذلك بتفويض دولي إقليمي، لفض المنازعات الإقليمية ومنع تصاعدها إلى مواجهة دولية أو لرد عدوان عن طريق الأضعف، أو لفرض عقوبات دولية، لرد التهديد وعدم تصعيد الخلافات، يسمى بعض المحللين هذا المستوى، "بالأمن الجماعي Collective Security" وينسبونه إلى المنظمة الدولية(الأمم المتحدة)، كما نص ميثاقها. ويعتبرون تحقيقه مسؤولية جماعية، وليس مسؤولية قومية بعينها، أو إقليمياً بذاته⁽²⁾.

وهو يهدف إلى منع تغيير الواقع، أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه على نحو غير مشروع، وذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضغطة ومضادة لمحاولات التغيير.

(1) يوسف حني ناصيف ، نظرية العلاقات الدولية، [د ن]، دار الكتاب العربي، 1985، ص 55.

(2) نفس المرجع، ص 57.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأمن

لقد ظهرت العديد من النظريات سواء التقليدية أو الحديثة التي أصّلت لمفهوم الأمن، إذ لا بد من التطرق إلى أهم النظريات في هذا الإطار.

المطلب الأول: النظرية التقليدية للأمن

تتخذ النظرية الواقعية من الدولة وحدة التحليل للعلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية، الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها، في عالم فوضوي وغير مستقر. غير أن المدرسة الواقعية ومبادئها مستمدة أساساً من الفلسفة اليونانية غير أنه يوجد بعض الكتابات التي ترجع أصلها إلى أعمال المفكر الهندي "كوتيليا kautilya"⁽¹⁾. ويوجد اختلاف فكري لهذه المدرسة في تصنيف الأفكار وذلك بالاعتماد على المعيار الزمني الذي يعد أكثر ملائمة بحيث تقسم إلى ثلاث أقسام:

❖ واقعية تقليدية.

❖ واقعية حديثة.

❖ واقعية معاصرة.

✓ الواقعية التقليدية أو الكلاسيكية:

تعود أصول الواقعية الكلاسيكية إلى كتابات وإسهامات روادها الأوائل وعلى رأسهم "ثوسوديدس" الحروب البلوونزية والذي فصل فيه دور القوة في سبيل ترسيخ معايير العدالة أين يمكن للقوي أن يفعل ما تمكنه قوته فعله على عكس الضعيف الذي لا يملك غير الوضوح لما لا يجرؤ على رفضه⁽²⁾ بالإضافة إلى إسهامات الفيلسوف "مكيافلي Machiavel" (1527-1969) أكد في كتاباته على مبدأ واحد وهو تحرير

(1) جيمس دوروتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي)، الكويت: ناظمة للترجمة والنشر، ص 61.

(2) راضية لعور، مرجع سابق، ص 24.

السياسة من مبادئ الدين والأخلاق، وإباحة استخدام كل الوسائل حتى غير المشروعة في سبيل تحقيق الغاية المنشودة.

لذا فالغاية عنده تبر الوسيلة المستعملة، والغرض من السياسة للدولة وزيادة قوتها لأنها بذلك تساهم في تدمير نفسها⁽¹⁾. كذلك يؤكد "توماس هوبر Hobbes" (1679-1588) يؤكد مثل "ودان John Bodin" على أن السيادة مطلقة ولا ترد عليها أية قيود نتيجة للعقد الاجتماعي الذي أبرمته الجماعة برضاها، قصد حفظ السلام وتحقيق الصالح العام.

ومن أبرز الباحثين والمدافعين عن هذا الطرح الواقعي في العلاقات الدولية "ريمون R-Aron" و"مور غانيتو" اللذان يتقاسمان نظرتهم للمجتمع والعلاقات الدولية، ويأخذ آرون Aron بمبدأ توازن القوى للمحافظة على الوضع الراهن ويؤكد على التمييز بين السياستين الداخلية والخارجية، ففي حين السياسة الداخلية تشهد تمركزا لسلطة استعمال العنف نجد السياسة الخارجية تشهد تعدد مراكزها ليصبح الهدف هو المحافظة على بقاء الدولة في المجتمع الفوضوي، والذي يتميز بحرية اللجوء للقوة⁽²⁾. إذا نجد أن الأمن لدى التقليديين مرادف للأمن القومي، نظرا للمأزق الأمني الذي تتعرض لها الدول، بسبب فوضوية العلاقات الدولية ويعرف الأمن القومي هو "تأمين سلامة الدولة من أخطار خارجية أو انهيار داخلي"⁽³⁾.

مرتكزات الواقعية التقليدية:

ترتكز الواقعية التقليدية في تحديدها لوحدة التحليل ولموضوع الأمن على مجموعة مفاهيم أهمها:

1. القوة: يظهر جليا أن القوة العسكرية هي مقياس قوة الدولة، ونفهم منها القدرات الديمغرافية والتكنولوجية والدبلوماسية الممثلة لكل الأبعاد الأساسية لقدرة الدولة للدفاع ضد التهديدات. إن القوة الفعلية

ليلى (1) محمد كامل ، النظم السياسية الدولة والحكومة. بيروت: دار النهضة العربية، 1969، ص 464.

(2) ريمون حداد، العلاقات الدولية (نظرية العلاقات الدولية...). بيروت: دار الحقيقة، 2000، ص 55.

(3) عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، ج1، ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 331.

للدولة لا تعني مجرد عملية جمع لهذه بل في القدرة على توظيفها، لأن العديد من دول العالم الثالث تمتلك قوة ديموغرافية كبيرة وثروات معدنية هائلة إلا أنها من أفقر دول العالم⁽¹⁾.

ويرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية في علاقة طردية، فكما زادت الدولة من قوتها كلما تمكنت من تحقيق مصالح أكثر وأكبر، وكما زادت المصالح دعت الحاجة للزيادة من قوتها⁽²⁾. لذا حدد المفهوم التقليدي للأمن اقوي في المجال العسكري، والمصلحة الوطنية في الدفاع والمحافظة على القيم العليا للدولة وفي هذا الصدد يؤكد "هانس مورغنتو H-Morgenthau" على مجموعة مبادئ تحكم العلاقات الدولية وتتمثل في:

❖ البقاء هو حفاظ الدولة على وحدتها وتعايشها، فجوهر السياسة هي إلحاق ضرر بالدولة.

❖ الميكانيزم الوحيد لبقاء الدولة والذي يحكم العلاقات الدولية هو ميزان القوى،⁽³⁾ فمورغنتو-H

Morgenthau يرفض إدانة سياسات القوة والحروب، ولا يعترف بأهمية المنظمات الدولية في الحوار الدولي، ويؤمن بأن الصراع هو صراع دائم لأجل القوة، بفضل القوة.

2. السيادة: أكدت القوانين الدولية على ميزة حدود الدولة. فعند انهيار الدول تبقى الاتفاقيات المتعلقة بحدودها محتفظة بقوة القانون، والحدود مسألة أولوية والاعتراف بها شرط أساسي لبناء الدولة، فيداخلها منحت الدولة سلطة سيادية، ومن مذهب و"ستفاليا" أعطى لها سلطة احتكار العنف المشروع.

إن السيادة هي تلك السلطة المعترف بها للدولة في ممارسة اختصاصاتها على إقليمها وداخل الإطار الحدودي، استقلاليتها في اتخاذ قراراتها على الساحة العالمية. فتعني السيادة أن للدولة السلطة العليا داخليا لا أحد يعلو فوقها أو يملئ أوامر عليها، وفي الخارج، أي في علاقاتها مع الدول الأخرى، فالأمر

(1) جيمس دوروتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 64.

(2) ريمون حداد، مرجع سابق، ص 58.

(3) عبد الناصر جندلي، "انعكاسات تحول النظام الدولي لما الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية في العلاقات دولية"، مذكرة دكتوراه. (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004-2005). ص 115.

لا يعني أنها تعلق على غيرها، وإنما فقط أنه لا أحد ولا سلطة أخرى تملك عليها أوامر دولة كانت أو منظمة دولية.

وينجر عن مبدأ السيادة مبدأ التساوي بين الدول⁽¹⁾.

السيادة إذا مطرقة للدولة ولا يجدر المساس بها إلا اعتبار ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية. ويستحيل كذلك تقسيمها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، وهي المبدأ الأول لقيام القانون الدولي. إن المنظور الواقعي وضع الحفاظ على السيادة في قمة المصلحة العليا للدولة ويجب بذلك العمل على الإبقاء على سلامتها وعدم تعرضها للانتهاكات، والاستثناء يكون في حالة رد عدوان خارجي أو الدفاع المشروع عن النفس أوفي إطار تطبيق أسس الأمن الجماعي أين يمكن المساس بسيادة الدولة الأخرى.

فوصفت السيادة على أنها "في جوهرها محافظة ويهتم بدراسة الواقع وحذرة وتشك في المبادئ المثالية وتهتم بدروس التاريخ وغالبا ما تنظر إلى السياسة الدولية بتساؤم وليس بتفاؤل لا يدل على فشلها بقدر ما هو تقدير لحالتها"⁽²⁾.

الواقعية الجديدة الحديثة:

ابتدأ مما يسميه البعض الانغلاق المعرفي لواقعية هانس مورغانو ونظرا لجملة من الانتقادات التي وجهت لواقعية الكلاسيكية، بحيث جاءت الواقعية الجديد محاولة للتصحيح واعتماد أطر جديدة لا تحيد عن المنطق والمنطلقات الأساسية للفكر الواقعي على غرار المحافظة على افتراض أن القوة متغير رئيسي في السياسة الدولية، لكن الفروق بين الاتجاهين تبدأ عندما يعتبر الواقعيون الجرد أن المشكل الأساسي للعلاقات الدولية هو بنية النظام الدولي وليس كما هو الإدعاء عند الكلاسيكيين بأنه الطبيعة البشرية غير

(1)Anatol Ayissi et Ibrahima Sall (dirs). L'tte contre la Prolifération des aremes légères en afrique de l'ouest: Manuel de formation des forces armées et de Sécurité, 6 enève, Publications des Nations Unies, 2003, p03.

(2)James S, Rosenan, Mary Durfee, thinking theory thouvughly Approvachesto an Incoherent urvorled, 2 not ed. (Colorado: West Vieux Presse, 2000), p11.

الخيرة. كما تم النظر إلى الواقعية على أنها الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة، فقد بلغت الواقعية أوج جاذبيتها كنظرية أو كمجموعات مقترحات حول الفرد والدولة والنظام الدولي فحسب جيمس روزنو وماري دير تأمل الواقعية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: النظرية النقدية للأمن:

بدأ الأمن يأخذ أبعادا صعبة اعد والتعريف أمام تعدد المشاكل الجهوية، الوطنية، والدولية، خاصة مع تفجر مسألة الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، فأصبحت مشاكل اليوم مشاكل محلية. لذا "فعلم الانتيات استخلف الإستراتيجية"⁽²⁾ (ETHNOLOGIE) وإن كان الأمن في صورته العسكرية لا يزال يحتفظ بكامل مزاياه، فالعدد من الأفراد القانون الدولي يقرون حاليا بالعديد من الأوجه غير العسكرية، المضرة بالسلم وبالأمن الدوليين فعلى الأمن ومقارباته، الإجابة على من التحديات الجديدة، التي كانت تحتل الاهتمام الثاني بالنسبة للدول. إذ نجد الفقر واللامساواة داخل وبين الدول، تدهور البيئة، الأوبئة والتميز مع خرق حقوق الإنسان، تتجاوز أخطارها حدود الدول، مهددة مصير الإنسانية ومتجاوزة قدرة الدولة عن مواجهتها لوحدها. لذا مفهومنا التقليدي للأمن هو في انهيار ولا بد من إعادة النظر فيه، الأمر الذي يستلزم أخذ التحديات الخارجية للأمن وبنائها في داخل العلاقة مع حاجات المجتمع⁽³⁾.

1- النظرية النقدية:

هي مواقف نقدية موجهة أكثر راديكالية لإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن، الذي يترجم في التركيز على محورية الإنسان في فلسفة الأمن الجديدة، فموضوع الأمن المرجعي لم يعد في الدولة كتجريد فلسفي مواجهة وإنما هي مرجعية موضوعية وهي "الإنسان" وبالرغم من عدم وجود إجماع حول تعريف

(1)راضية لعور، مرجع سابق، ص26.

(2)Marié-Hélène LABBIE,"es nouvelles dimentions de la Sécurité", *Politique, Etrang-ère*, N°4, Hiver 99/00, pp917-921.

(3)Johan VERBERE," a New Sécurité Concept for a new Europe". *Studia Diplomatica-voli*, N°3- 498 pp, 125-149, p125.

محدد للنظرية النقدي، إلا أنه يعترف لها بأنها النظرية التي تدخل في إطار التحليل ما بعد الحداثة والتي تشير إلى الواقع الاجتماعي المركب، ويشير "كانت كروز k. krause" إلى إن استعمال كلمة "نقدية" تعد كمشكلة لجمع مختلف الأعمال المسجلة داخل المنظور العقلاني، والتي تشكل مراجعة عنيفة للجذور الفكرية للفكر التقليدي.

فيتساءل المنظرون النقديون عن كيفية بناء مصطلحي الفوضى والدولة، فهم لا يأخذون بعين الاعتبار كواقع كون الدولة الموضوع المرجعي الوحيد أو الأساسي، كونها تطورت في محتوى اجتماعي وتاريخي خاص، وهي كغيرها مجرد تجريد فلسفي (كالدولة، النظام الدولي، العقد الاجتماعي والمأزق الأمني)، فالدولة والمصلحة الوطنية ليست قوانين طبيعية وإنما مجرد اقتراحات حول الطبيعة السياسية لهذه المواضيع وبعلاقتها بالسيادة⁽¹⁾.

لقد صرح النقديون برغبتهم في إحداث القطيعة مع الرؤية الكلاسيكية مع الأمن، وإدراج مجال أوسع لمواضيع أخرى كحقوق الإنسان، التنمية وحماية الإنسان، ورغم اختلافاتهم إلا أنهم منفقون في نقاط تحليلية: اقتراحهم تغيير المقاربة الآلية، للأمن (instrumental) إلى مقاربة تأميلية، ولم يعد بذلك للأمن يعني عندهم اللامن، إذ أن الأمن لا يعني التركيز فقط على التهديد وإنما اتخاذ المرجعية الأنسب لبناء المقاربات الهادفة لإظهار سبل تحقيق الأمن في مختلف المستويات. فتهدف النظرية النقدية إلى إعادة خلق العلاقات الدولية في توجه أكثر أخلاقي وشامل، لتمكين الفرد من التحرر مما يهدد في الدراسات الضرورية للأبعاد الاجتماعية والثقافية والمحتوى التاريخي.

1. التصور النقدي لمفهوم الأمن:

ينطلق النقديون من نقد تركيز الواقعيين على فكرتي:

(1) نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم الغربية (مقاربة استيمولوجية)، فرجينيا: جامعة العلوم الإسلامية، الاجتماعية، 1998، ص76.

❖ انعدام الثقة ومسألة الغش في تحليلاتهم للمعضلة الأمنية غير أنه توجد نقاط اتفاق بين النقدية والواقعية الجديدة خصوصا ما تعلق بوجود شعور لدى الدول بالتهديد. هذا الأخير وإن لم يكن ملموسا فإن ذلك يعود إلى سوء النية تجاه الدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بتهديد البقاء⁽¹⁾.

يرفض النقيديون كون الدولة الشيء المرجعي الوحيد للأمن لأن الدولة حسب العقد الاجتماعي تعد وسيلة لضمان أمن الأفراد، فأصبحت هي الغاية، وأصبح أمنها على حساب أمن مواطنيها، رغم هذا فالنقيديون لا يخرجون الدولة من تحليلاته، لأن سلوكياتها أصبحت تثير التساؤل عن كيفية القيام بها، وليست لماذا قامت بها، ونفس الشيء يقال عن الحروب والنزاعات، لذا فالفرد أو الإنسان يتواجد في قلب التحليلات النقدية للأمن.

- كما يركز النقيديون على المركب الاجتماعي السياسي التاريخي الذي يرى فقه النقيديون أن الأمن بناء اجتماعي مرادف لمفهوم: التحرير والانعقاد يهدف لمكافحة كل ما يهدد الأقليات، النساء، الطبقات الأكثر فقرا⁽²⁾.

- وتهدف النظرية النقدية لإدراج القيم الأخلاقية والعدالة في العلاقات الدولية، والتي يوجهها مصطلح التحرير (Emancipation) فمقاربة الأمن الإنساني التابعة من الدراسات النقدية تضع الفرد المرجعية الوحيدة للأمن الحقيقي معرفة لديهم في كلمة "تحرير" ويعود هذا المصطلح إلى "هوركايم" (Masc. Horkheimer) والذي حسبه يرجع هدف النظري النقدية إلى سعادة كل الأفراد وهو يعني بهذا المصطلح: "حالة اجتماعية دون استغلال ولا استبعاد، أين يتواجد فيه رعية أوسع من الفرد، أي الإنسانية الواعية بنفسها أو بذاتها"⁽³⁾.

(1)راضية لعور، مرجع سابق، ص36.

(2)راضية لعور، مرجع سابق، ص37.

(3)Dario BATTESTELLE. OP. CIT. p455.

ومن خلال ما سبق نجد أن في التصور النقدي في الدولة يجعل منها مهددة للأمن وعاجزة عن توفيره للأفراد عكس التصور الواقعي الذي يرى بأنها الضامنة للأمن ويجعل الأمن كتحرير من الأمن الإنساني مفهوما شاملا كونه يمس كل ما يعيق اختيارات الفرد اليومية من جهة، ومن جهة ثانية يستدعي التنسيق والتعاون لتحقيق التحرير على كافة المستويات: الوطني، الإقليمي، والعالمي إذ أن النظرية النقدية تستوحي أفكارها كذلك من نظرية الحقوق الفردية، لذا فمقاربة الأمن الإنساني تعد إحدى المقاربات التابعة من النظرية الشمولية، المركزة على الفرد أين حقوق الإنسان تعد في نظرها أهم من الدولة ومن سيادتها.

1. الأمن وفق التصور البنائي:

لقد كانت نهاية الحرب الباردة اختيارا حاسما لقدرة العديد من النظريات على رأسها الواقعية الجديدة. وتعود الجذور المنهجية للنظرية البنائية إلى النظرية الاجتماعية، فالنظر إلى العالم نظرة بنائية كان الأساس لنظريات العلاقات الدولية كما طرحها: كانت وغيره؛ غير أن روبي جون جيرارد (R. j-Girard) يرى أن جذور البنائية تعود إلى ماكس فيبر (M. Weber)، و"دوركايم" أين تحدث هذا الأخير عن دور الفواعل المثالية في الحياة الاجتماعية⁽¹⁾. تنطلق البنائية من جملة من الافتراضات الأساسية من أجل فهم وإدراك السياسة الدولية تتمثل في:

1) الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل: في هذا الصدد يقول الأستاذ: "جون بيليس وستيف سميث" في أن ما يمكن أن يفصل محورية الدولية كوحدة تحليل عند الواقعيين والبنائيين هي أن الواقعيين الجدد في شرحهم للسياسات الدولية تعتبرونها كيانات وجدت فقط لأجل توزيع القدرات المادية.

ف نجد في مشروع كل من غروتوس (GROTIUS) وكانت (kant) تطورت للحد من السيادة المطلقة للدولة، ومن أجل تنظيم المجتمع الدولي على أسس أخلاقية، وعدالة إنسانية، لذا فيعدان من أوائل

(1) راضية لعور، مرجع سابق، ص 38.

المفكرين الذين ساهموا في تطوير الفكر الكوسموبويتان، الذي تركز عليها النظرية النقدية في اتخاذها الفرد مرجعية للدراسات الأمنية بدلا من الدولة لكن الطرح البنائي يولي أهمية للأفكار هذه الأخيرة التي تقع في المرتبة الأولى ضمن المنطلقات النظرية البنائية.

❖ أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات.

❖ دور الهويات وتأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها.

❖ التداخل بين البنية والفاعل.

الافتراض الثاني: ما يسمى بالبنائيون بفكر **Intersubjectivité** التذاتانية أين تشكل هذه الأخيرة اللبنة الأساسية للنظام القائم في الدول.

الافتراض الثالث: أن هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية أكثر ما هي موجودة بشكل معزول ضمن النظام.

وبالتالي تنتقد نظرية الحقوق الفردية في كون الفرد لا وجود لحقه له دون وجود الجماعة، لأن إعطاء الحق يستلزم وجود طرف آخر يحترمه ويضمنه، فلا يمكن القول بأن الفرد في المرحلة الطبيعية كان يتمتع بجملة من الحقوق، وإما للاستبداد في حالة سيطرة وتسلط الدولة، وهما نتيجتان تضران بالفرد والدولة معا⁽¹⁾. وفي هذا الصدد يقول (J. Burton): تركز فكرته على تمثيل الشبكات الغير القومية المتعددة. ويقوم بتمثيل هذه العلاقات "بشبكة العنكبوت" أين يظهر فيها انفلات هذه التعاملات من الحدود المادية. وكذلك من بين المفكرين للنظرية النقدية الذين ساهموا في بروزها، والتأكد على أهمية الفرد، وعلى أهمية جعله في محور الاهتمامات، وخاصة منها المجال الأمني نجد:

(1) ليلي محمد كامل ، النظم السياسية الدولة والحكومة. بيروت: دار النهضة العربية، 1969، ص 249.

✓ بوث (K. Bouth): يعد من أبرز المنظرين النقديين، إذ يرى أن الحكومة لا ينبغي أن تبقى المرجعية الأولى للأمن كونها أصبحت في الكثير من الحالات المصدر الأول للأمن الكثير ممن يعيشون تحت سلطتها، بدلا من أن تكون حارسة أمنهم، فهو بذلك يوسع من توسعه للأمن والذي يتجاوز التحديد العسكري للتهديد لدرجة أنه يمس بالمرجعية الأساسية التي أصبحت من فواعل غير الدولة، وذلك في كونها أضحت في الفرد والجماعات، ونجده بذلك يدعم فكرة كون الأمن الإنساني أكثر أهمية من أمن الدول⁽¹⁾.

ويجعل بوث (Bouth) من افرد الموضوع المرجعي الرئيسي للأمن بدلا من الدولة، هذه الأخيرة التي هي مجرد فاعل للأمن من بين غيرها من الفاعل، كالمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني وبالنسبة إليه "التحرير أو العتق" هو الموضوع الرئيسي للأمن بدلا من مسألة البقاء بقاء الدولة⁽²⁾. ومن خلال ذلك فإن كان الواقعيون قد ركزوا على الدولة كوحدة تحليل أساسية أثناء مناقشتهم لمعضلة الأمن فالنقديون اتخذوا الفرد وحدة أساسية لذلك فقد ركزت الدراسات الأمنية في حماية الفرد والجماعة الإنسانية بصورة شاملة.

(1)Dario BATTESTELLE. OP. CIT. p255.

(2)Ibid. p455

المبحث الثالث: ماهية الانفلات الأمني

يعد موضوع الانفلات الأمني من بين المواضيع الحديثة في مدرسة العلاقات الدولية، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الذي يحدث نتيجة فقدان الدولة لهيبتها.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لتطور مفهوم الانفلات للأمني:

يحدثنا التاريخ القديم والمعاصر عن ظاهرة خطيرة جدا أثرت وتؤثر سلبا في حياة الجماعات والشعوب والأمم والدول وهي الظاهرة "ضد الأمن" أو ما نسميه اليوم بظاهرة الانفلات الأمني، فالدول على وجه الخصوص كي تستمر ككيان سياسي مهابة الجانب قوية لابد لها من قوة تحافظ بها على أمنها وسيادتها وسلامتها وسلامة مواطنيها وأراضيها، والأمن بمفهومه الواسع والشامل هو عصب حياة الإنسان والجماعات والأمم والدول.

كما شهد العالم ما بعد الحرب الباردة، ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر، والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها.

وهدفها بالتالي ليس الاستيلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها. إلا أن اعتمادها على إستراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دوليا⁽¹⁾.

(1) عادل زقاق، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، دفاثر السياسة والقانون. العدد 5 جوان 2011، جامعة باتنة (الجزائر)، ص 106.

لأن التاريخ أثبت في العديد من المرات بأن الضعيف قد يلجأ للعنف والحرب لأن الإحساس بالضعف يلغي صفة الأمن عليه ما يؤدي إلى محاولة زيادته⁽¹⁾، الشيء الذي يؤدي إلى سوء التفاهم حيث تفسر هذه الإجراءات من طرف دول أخرى أنها تهديد لسلامتها وأمنها، وهذا هو المفهوم الواضح للمعضلة الأمنية الدولية أما على الصعيد الداخلي فهي تكمن في الشعور بالتهديد الذي تحس به جماعة اثنية من جماعات أخرى⁽²⁾.

منذ عام 1950 قام العديد من المؤلفين بتقديم تفسيرات مختلفة للمعضلة الأمنية، ومن أشهرهم روبرت جرفيس، تشارلز فلازر، باري بوزان، وشيوارت كوفمان، ديفيد لوك ودون لدروتشايلد... ومن ثم أصبح مفهوم المعضلة أو المأزق الأمني الميزة الأساسي للحوار بين التيارين الهجومي والدفاعي للواقعية، وعلى الرغم من انبثاق هذا المفهوم عن المعسكر الواقعي، فإنه ليس مقتصرًا على هذا الفكر - الفكر الواقعي فمثلاً ألكسندر وينت في كتاباته البنيوية.

كما ظهر في أدبيات الدراسات الأمنية النقدية، وأغلب استعمالاته الحالية تتنوع بتنوع مواضيع الخلافات كالصراعات الإثنية بالنسبة لباري بوزان، من خلال كتابه عن المعضلة الأمنية والصراع الإثني 1993، وبالنسبة لكوفمان "الانفجار" اليوغسلافي والسياسة الغربية 1996⁽³⁾. ومن ثم أصبح مفهوم المعضلة أو المأزق الأمني أو الظاهرة الضد-أمنية- يتطور بتطور الأحداث والوقائع التي انفرط فيها عقد الأمن والاستقرار إذ ساد الانفلات الأمني بدل الاستقرار والسلام وعمت الفوضى بدل النظام، والأسباب كانت عديدة متنوعة فقد شهد التاريخ ازدهار دولة العرب في الأندلس ثم سجل سقوطها المريع وانقسامها

(1) Andreu Butfoy, "ameliorating the Security dilemma Structural and Perceptual approaches to Strategrefor", Cabera, april 1996.

(2) John Mcotter; "Cultural Security dilemma and ethis Conflictin in geogia", The journal of Conflict Studies, vol, 21, Spring 1999.

(3) Alan Collins, "State -induced Security dilemma maintaining the trange duy "the Security dilema ." journal of the Nordig int Studies association, 2004, p05

إلى دول للطوائف كل استأثر بما وصلت به يده فحدث السقوط الذي أدى إلى ضعف الدولة العربية وتفشي ظاهرة الفلتان الأمني بسبب التوحد في دولة عربية واحدة قوية مهابة.

لقد كان الفلتان الأمني سببا مباشرا في ضعف دول ملوك الطوائف وشجع أعدائهم على الطمع فيهم وإذ كاد نار الفتن بينهم مم أدى إلى خرج العرب من الأندلس بعد أن دانت لهم البلاد بأسرها ثمانية قرون. كما شهد التاريخ المعاصر على الكثير من ظواهر الانفلات الأمني في دول عديدة كالصومال بسبب التطاحن على السلطة بين القبائل والجماعات والأحزاب فانهارت بسبب ذلك منظومة الأمن وأصبح الإنسان يعيش في ظل تصفية الحسابات وسيطرة الأقوى وفي ظل الفوضى والاضطراب والقلق. عندما ضعفت يوغسلافية كدولة ودب الضعف والوهن في أوصاله انقسمت وتقاتلت في حروب دامية. سيطر فيها الرعب والقتل والتصفيات العرقية الجماعية وسادت الظاهرة، الضد- أمنية" بدل الطمأنينة والسلام والاستقرار لعوامل داخلية وخارجية متعددة. ومثال آخر: وسبب لغزو العسكري الأمريكي للعراق شهد التاريخ مثلا حيا وواقعا لنتائج الانفلات لأمني وآثاره المدمرة على الشعب العراقي العظيم وعلى مقدراته وممتلكاته وهويته وعرويته ودينه وعقيدته وشخصيته وعلى تاريخه وأصالته وعلى مكوناته العرقية والدينية والاقتصادية... الخ⁽¹⁾. والسبب الأساسي هو انفراط عقد الدول العربية وضعفها وما تعانيه من فراغ أمني بسبب عدم قدرتها على التوحد في دولة عربية واحدة رغم المحاولات الدعوية للمخلصين من أبنائها وقادتها.

(1) د. فيصل قاسم، "هل الإرهاب السني حرام والإرهاب الشيعي حلال". متحصل عليه من:

المطلب الثاني: تعريف الانفلات الأمني:

هو أحد الظواهر الضد أمنية- التي تسود المجتمع أو الدولة متى انفرط عقدها أو فقدت قوتها وهيبتها وهيمنتها وسلطانها وقدرتها على السيطرة ولتحكا فيختل توازن القوى وتحل الفوضى وتعم الغوغائية وتضطرب حياة الجماعات والأفراد⁽¹⁾. ونتيجة لذلك فسوف نتطرق إلى بعض التعاريف الخاصة بالإنفلات الأمني مبتدئين بالتعريف اللغوي والاصطلاحي ومختلف آراء الكتاب حول هذا المفهوم كما يلي:

السلامة والطمأنينة لجميع الأفراد والمجتمع في كل مجالات الحياة، وإصلاح الفرد في المجتمع، وتحقيق أهدافه التي تتجلى بالعلم والتعلم والتربية والثقافة، والوصول بالفرد والجماعة إلى حالة من الصراع توصف بأنها حالة اجتماعية مثالية، والسبيل الوحيد للوصول إلى ذلك هو تحقيق الأمن الاجتماعي للفرد والجماعة حيث إن أخطر ما يهدد المجتمع هو فقدان الأمن الذي قد يحدث نتيجة عدة أسباب أهمها غياب سلطة القانون وتفشي الفساد والفوضى، **Chaos and Corruption** ومعنى مصطلح الإنفلات الأمني في قاموس المعاني. قاموس عربي انجليزي Security Chaos⁽²⁾، بمعنى مهرب يفرون إليه.

وجاء في معجم المعاني الرائد:

الإنفلات من الفعل انفلت من ينفلت، انفلاتا، فهو منفلت والمفعول منفلت منه، انفلت السجين من اليد حُرَّاسه: تحلَّص وهرب وانفلت من العقاب أي نجا وانفلت الغاز من القنينة: بمعنى يتسرب.
وكذلك انفلات الأمر من بين يديه: بمعنى خروجه وتملصه من تحت سيطرته⁽³⁾.

(1) فيصل قاسم، مرجع سابق.

(2) قاموس المعاني: عربي انجليزي". متحصل عليه من:

<http://www.almaany.Com/ar/dict/ar-ar>.

(3) "معجم الجامع- معجم عربي عربي". متحصل عليه من:

<http://www.almaany.Com/home-PHP?/ language: arabic & lang name>.

وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة:

انفلت: انفلت - انفلاتا أي تخلص، ونجا بسرعة وجاء على لسان ابن منظور، فلت: التفلت والإفلات.

والانفلات: التخلص من الشيء فجأة من تمكث⁽¹⁾.

أما مصطلح الأمن: فيعني السلام والطمأنينة لجميع أفراد المجتمع في كافة مجالات الحياة.

ويُعرف الدكتور فيصل قاسم الانفلات الأمني: « هو أحد الظواهر - الضد أمنية التي تسود المجتمع أو

الدولة متى انفرط عقدها أو فقدت قوتها وهيبتها وهيمنتها وسلطانها وقدرتها على السيطرة والتحكم فيختل

توازن القوى وتحل الفوضى ويعم الفساد وتضطرب حياة الجماعات والأفراد»⁽²⁾ فهنا يؤكد أن سبب انهيار

الدولة يعود إلى طغيان الفساد والفوضى والاستقرار داخل الدولة القوية.

❖ ويعرفه الكاتب نبيل دويكات هو مجموعة الظواهر التي يعيشها المواطن من انتشار السلاح بأيدي

المواطنين، انتشار السرقة، عمليات النصب والاحتيال، انتشار جرائم القتل والاعتداءات، تخريب ممتلكات

العامة أو الخاصة، انتشار المخدرات، الخروج عن القانون، انتشار ظاهرة التهريب وغيرها الكثير التي

تزيد من حيرة المواطن وربما يكون ضحية لبعضها أيضا»⁽³⁾، ليس هذا فحسب بل أنه يعاني من الفقر

والبطالة وتراجع الأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية، وفي نفس الوقت فإنه يتابع أيضا أخبار سوء

الإدارة وهدر المال العام، والفساد والرشوة والمحسوبية في شتى المجالات وكل القطاعات، كما يتابع

ضعف أدار الجهازين التنفيذي والقضائي، فضلا عن شلل الجهاز التشريعي وهنا يؤكد الدكتور نبيل

دويكات على عدم تواصل وتفاعل المواطن العادي مع الهيئات الرسمية أو الغير الرسمية يؤدي إلى

إحساس دائم وعميق بعدم الأمن والاستقرار والخوف من المستقبل.

(1) ابن منظور، "لسان العرب"، ج1، دار صادر، 2003. متحصل عليه:

<http://www.google-iq/Cse?/Csc?: Partnerpub/ar-ar>.

(2) فيصل قاسم، مرجع سابق.

(3) نبيل دويكات، "الانفلات الأمني". متحصل عليه من:

<http://SaraibdaB.Ahlamontada-net/t8274-topie>.

وجاء في تعريف محمد إبراهيم المدهون: « مفهوم واسع يشمل جملة من المفاهيم والتي ترتبط بمجملها بموضوع القيم التي يقود انهيارها، أو على الأقل تراجعها، إلى الشعور بعد الأمن والأمان والاستقرار»،⁽¹⁾ وهو ما يدفع كل المواطن إلى الاجتهاد في البحث عن بعض المتطلبات التي توفر له حالة من الشعور بالأمن والاستقرار لحياة أفضل.

ويعرفه الكاتب هاني الديباني: « أن الانفلات الأمني ينصب على قيام مجموعات مسلحة من المدنيين بممارسات عمليات اعتداء وإطلاق النار وقتل فوضوي ضد عناصر الأمن، وأفراد الشعب،⁽²⁾ وهنا يبين علامات التساؤل والاستفهام حول اليد التي تقف وراء الممارسات والانتهاكات التي يطلق عليها كمصطلح فلتانا أمنيا.

وفي مجمل القول نقول بأن الانفلات الأمني: هو أحد الظواهر الضد-أمنية التي تسود المجتمع أو الدولة متى فقدت هيبتها وقوتها وهيمنتها وسلطانها وقدرتها على السيطرة والتحكم فيختل توازن القوى وتحل الفوضى ويعم الفساد وتضطرب حياة الجماعات والأفراد.

ويمكن تصنيف الانفلات الأمني إلى نوعين:

1. الانفلات الأمني الكلي: ويشتمل كل أقاليم الدولة أو المجتمع.
2. الانفلات الأمني الكلي: قد يشتمل جزءًا فقط أو أجزاء من الدولة أو الإقليم أو قد يكون في جانب دون الآخر.

(1) محمد إبراهيم مدهون، الانفلات الأمني... هل من طريق"- متحصل عليه من:

[http://miftah-org\(Arabic/Display-cfm!Doeld\)](http://miftah-org(Arabic/Display-cfm!Doeld))

(2) هاني الديباني، "الانفلات الأمني... والانفلات السياسي"- متحصل عليه من:

<http://Sarai Bdab. Ahlamontada- net/t8274-topie>

المطلب الثالث: علاقة الانفلات الأمني ببعض المصطلحات المشابهة

يمكن تبيان العلاقة بين مصطلح الانفلات الأمني وبعض المفاهيم ذات الصلة والتي لها علاقة به.

علاقة الانفلات الأمني بالفوضى:

وتعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولة- وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود لسلطة مركزية. وبهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي والسياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية. ومن حيث الظاهر نجد أن منطلق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة⁽¹⁾. أمّا الانفلات الأمني هو نتاج الفوضى والفساد داخل الدولة وهذا يعني أن الفوضى لها علاقة بالانفلات الأمني.

علاقة الانفلات الأمني بعدم الاستقرار السياسي:

ظاهرة عدم الاستقرار ظاهرة تتميز بالمرونة والتبني وتشير إلى عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم من تغييرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجهاتها مما يؤدي إلى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وتفويض شرعية النظام وفعاليته. لذلك فإن العنف السياسي مفهوما مركزيا لفهم حالة عدم الاستقرار فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة، ويعد قرينة واضحة على انعدام الاستقرار السياسي⁽²⁾، لأن الانفلات الأمني يتولد من عدم استقرار الدولة.

(1) إبراهيم مدهون بولمكاحل، "تطور الاتجاهات المدرسة في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"، متحصل عليه من:

<http://boulemkehel-yosalite.com>.

(2) آدم قبي، "رؤية نظرية حول العنف السياسي". مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص108.

علاقة الانفلات الأمني بالمأزق الأمني.

يدفع استعداد الدولة الدائم للقيام بالحرب إلى زيادة قدراتها العسكرية خوفا من قوة وتفوق الدول الأخرى، التي تسعى بدورها إلى تأمين نفسها بزيادة قوتها العسكرية لاتخاذها الإجراءات الدفاعية للدولة الأولى تهديدا لها، مما يؤدي في الأخير في الوقوع في "المأزق الأمني"⁽¹⁾.

والمأزق الأمني هو حالة تستدعي ضرورة الاختيار بين أمرين، كلاهما غير مرغوب فيه، مما يدفع الدولة في استحالة وإيجاد حل مرضي لها. فهو إذا: الوضعية التي تقع فيها الحكومات إزاء مشاكل تمس بأمنها، وأين الخيار يكون بين أمرين متساويان وغير مرغوب فيهما⁽²⁾. هذا فيما يخص المأزق الأمني أما الانفلات الأمني فهو ظاهرة ضد أمنية بحيث تسود الفوضى وعدم تطبيق القانون داخل الدولة وهذا ما يؤدي إلى هشاشة الدولة وانهيائها.

علاقة الانفلات الأمني بالمعضلة الأمنية.

المعضلة الأمنية معترف بها منذ زمن طويل Thucydides كتب في ذلك الوقت عن الحروب البلوبونوزية péloponnésien أنه النمو القوي للقوة الإثنية أثار الرعب لدى lacedaemonians ووضعهما في إطار ضرورة محاربة لذلك اعتبر أن المعضلة الأمنية كانت وراء كل الصراعات بين الدول فالمعضلة الأمنية تعني عموما وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة واقتترانه بالمخاوف ومشاعر الريبة والشك ضد الآخر، والشعور بالأمن يولد مزيدا بالشعور بالأمن حتى وإن كانت نوايا الطرف حسنة فإنه سيقبى هناك للآخر تخوف دائم يؤدي إلى المأساة وهو ما يعتبره Butter field أيضا كمأساة من الصعب التغلب والتخلص منها⁽³⁾.

(1)Ken Booth, and J. Wheeler, "the Security dilemma" in Baylis(john), andRengger(N.J)(eds), Dilemmas of world Politics, (international issue in chnging world), New your, 2006-1992, p29

(2)Ibid. P30.

(3)عبد النور بن عنتر، "المعهد المتوسطي للأمن في الجزائر الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي"، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 13.

أما الانفلات الأمني يحدث نتيجة تدهور العلاقة بين السلطة الحاكمة والأفراد المجتمع خاصة إذا كان النظام دكتاتورياً وبالتالي فهما مصطلحان متشابهان.

المطلب الرابع: مستويات الانفلات الأمني

الانفلات الأمني ظاهرة خطيرة إذا ما تفشت وسادت أدت إلى الكثير من العواقب الوخيمة وعلى مختلف المستويات ابتداء بالفرد وانتهاء بالدولة ككيان ومجال.

أولاً: المستوى المحلي للانفلات الأمني:

- ❖ انعدام الاستقرار والطمأنينة.
- ❖ ارتفاع نسبة الجريمة والسطو المسلح.
- ❖ الاغتيالات والتصفيات الجسدية وتصفية الحسابات القديمة بين الجماعات والأفراد.
- ❖ تدني مستوى الخدمات العامة وتوقفها كالكهرباء، المياه، المواصلات، الاتصالات... وغيرها ما يؤثر بشكل مباشر على حياة كل أفراد المجتمع دون استثناء.
- ❖ تخلف المجتمع والدولة عن ركب الحضارة والتقدم.
- ❖ ارتفاع الأسعار وندرة الموارد.
- ❖ تصفية العناصر و القدرات العلمية في المجتمع.
- ❖ النزوح السكاني
- ❖ التضخم المادي في العملة.
- ❖ تدهور أو توقف عجلة الإنتاج في المجتمع أو الدولة⁽¹⁾.

(1) فيصل قاسم، مرجع سابق.

- ❖ تسرب عناصر وجواسيس الدولة المعادية والقيام بعمليات التخريب والتدمير لمكتسبات المجتمع.
- ❖ تغذية النزاعات والاختلافات بين الطوائف والجماعات الدينية والعرقية من قبل الأعداء أصحاب المصالح.
- ❖ نهب وسرقة وائتلاف المكونات العلمية والثقافية والاقتصادية ... وغيرها للدولة.
- ❖ تفشي الفساد والتهريب ورواج المؤثرات العقلية.... وغيره في ظل غياب سلطة وقوة القانون.
- ❖ تقسيم الدولة الواحدة إلى كيانات قزمية وفق التقسيم القومي أو الديني ووفق مخططات الأعداء ومصالحهم... الخ.

ثانيا: المستوى الإقليمي للانفلات الأمني:

- ❖ تفقد الدولة السيطرة على حدودها الإقليمية مما يسمح بتسلل العناصر المعادية للمجتمع والدولة.
- ❖ طمع الدول المجاورة في ضم بعض الأقاليم إليها وخاصة إذا كانت هناك نزاعات مسبقة حول الحدود والأقاليم.
- ❖ قد يؤدي الانفلات الأمني الحادث في دولة ما إلى خلخلة أمنية في الدول المجاورة والتأثير عليها بشكل سلبي.
- ❖ قد يترتب على ذلك نزح في السكان مما يسبب في إقامة المخيمات على الحدود للدول المجاورة الأمر الذي قد ينذر بكوارث غذائية أو صحية بالأخص الأمنية⁽¹⁾.

المستوى الثالث المستوى الدولي للانفلات الأمني:

- ❖ تعطيل الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع الدول الأخرى.

(1) المرجع نفسه.

- ❖ قد يؤدي الأمر إلى التدخل السياسي الأجنبي وفرض الشروط والاملاءات المضرة بالدولة والمجتمع.
 - ❖ التدخل العسكري المباشر في حالة عدم الاستجابة للاملاءات والاشتراطات الأجنبية وخاصة المعادية.
 - ❖ طمع الأعداء في نهب الثروات الطبيعية للدولة⁽¹⁾.
 - ❖ زيادة المديونية.
- إذا كان الانفلات الأمني الحاصل بين الغزو العسكري فإن المستعمر "القوة الغازية" سوف تعمل جاهدة على تنصيب حكومة عملية وموالية لها تحت اسم الشرعية والديمقراطية كي تستجيب لمطالبها وتحقق مصالحها وتطيل من أمر بقائها وبناء قواعدها العسكرية.
- قد يؤدي إلى تجميد أرصدة ومدخرات الدولة في الخارج⁽²⁾.

(1) عادل الطويلعي، "مفهوم الانفلات الأمني". متحصل عليه من:

<http://www.Tinalbh.Net/vb/Shouthread-Php?>

(2) نفس المرجع.

استنتاجات الفصل الأول:

تخضع الظاهرة الأمنية كغيرها من الظواهر لقانون التطور والتغيير والتأثير المتبادل مع غيرها من الظواهر، تبعا للمستجدات التي تطرأ على الساحة الداخلية والجهوية والعالمية. فرغم كل ما كتب حول المسألة الأمنية، إلا أن مفهوم الأمن ما يزال يثير اهتمام كل المنشغلين بالمسائل الأمنية والإستراتيجية. وبالرغم من أنها قد حققت إجماع على ضرورة العمل لوضع مقاربات واضحة حول سبل تمكين الدولة من تحقيق الأمن والاستقرار في عالم يتميز بالفوضوية والتحول المستمرين، فالأمر مختلف بشأن المرجعية التي تتخذها لرسم السياسات الأمنية الناجحة.

– إذا فالأمن يتعدى الجوانب العسكرية إلى الجوانب الاقتصادية، وأن نجاح السياسة الأمنية مرهون بمدى قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها.

– كما نجد أن الانفلات الأمني يحدث نتيجة عدم تطبيق القاعدة القانون كذلك انتشار الفساد والفوضى والمحسوبية والرشوة والجرائم بأنواعها داخل الدولة- مما يؤدي بالأخير إلى انهيارها.

الفصل الثاني:

تأثير الانفلات الأمني على النظم
السياسية العربية بعد الحراك العربي

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

تمهيد:

إن النظم السياسية العربية، نظم حديثة النشأة، تتكون من دول مستقلة تشترك في خصائص عديدة، ولكن مع ذلك من الصعب وضع تعريف دقيق وشامل للنظم السياسية ذلك مع الصعوبة ما تشيره كلمة السياسة من غموض وبعد عن التحديد. فما أيسر أن يردد الفرد كلمة السياسة دون أن يستطيع تحديد معنى واضحاً لها.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول: مفهوم النظم السياسية العربية

المبحث الثاني: واقع النظم السياسية العربية على ضوء الحراك العربي

المبحث الثالث: عوامل ظهور الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

المبحث الأول: ماهية النظم السياسية العربية:

تختلف أنماط النظم السياسية في الدول العربية من نظم ملكية وأخرى جمهورية وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النظم السياسية العربية:

وتتكون عبارة النظم السياسية من كلمتين هما:

النظم والسياسة، فالنظم جمع نظام، والنظام هو ترتيب الأمور على نحو معين لتحقيق هدف محدد. والسياسة كنعنت للنظم تتطلب منا أن نحدد معنى كلمة السياسة⁽¹⁾.

أولاً: مفهوم السياسة: لإيجاد مفهوم السياسة ارتبط بتعريف الدولة والسلطة والقدرة أو القوة.

يعرفها: **لفتوفيتش** بأنها تتعلق بكل نشاطات التعاون والصراع داخل وبين المجتمعات، حيث يسعى الأفراد إلى امتلاك واستعمال وإنتاج وتوزيع مواد تتعلق بإنتاج وإعادة إنتاج حياتهم الاجتماعية والبيولوجية. وورد في موسوعة بلا كويل أن السياسة هي كل عملية ونشاط بين مجموعة من الناس تكون آرائهم ومواقفهم مختلفة، ويتوصلون إلى قرار جماعي يعمل على تدعيم الاهداف المشتركة، بحيث أن القرار يتضمن ممارسة للسلطة⁽²⁾، ويتميز هذا التعريف عن باقي التعريفات أنه لا يشمل بالظاهرة السياسية للدول فقط، بل الأنظمة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الدينية...) وبالتالي هذه التعريفات تركز على:

(1) داود الباز، النظم السياسية - الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص 7.

(2) عبد القادر عبد العالي، "محاضرات النظم السياسية الحديثة المقارنة"، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع الجزائر، 2008)، ص 7.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

(1) علم السياسة هو علم الدولة، وهو يعكس الاتجاه النظري الأول المؤسسي والقانوني في دراسة علم السياسة.

(2) علم السلطة وما تحمله من معاني التأثير والنفوذ والقوة.

(3) علم التخصيص السلطوي للقيم ذات الشأن في المجتمع، وهو التعريف الذي اقترحه دافيد إيستون.

وتبقى المسألة في تعريف علم السياسة أو تعريف الظاهرة السياسية بحد ذاتها، فهناك إجابات مؤقتة تعبر عن انقسام الجسد السياسي إلى حاكمين ومحكومين، هذا الاختلاف بدوره يعكس انقسام الدراسات في علم السياسة بين مدرستين أساسيتين هما:

1. المدرسة القانونية والدستوري أو المدرسة الكلاسيكية: التي تنطلق في دراسة علم السياسة بالتركيز على دراسة مؤسسات الدولة والأبنية الحكومية.

2. المدرسة السلوكية: وهي الاتجاه المنهجي والبحثي والنظري والذي أخذ يطغى بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد دراسات علم السياسة، ويتبنى لمقارب أكثر شمولاً باعتماده دراسات علم الاجتماع والانثروبولوجيا، فقد رأى بأن موضوع الدراسة هو التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي والتي تمثل الدولة أحد أشكاله.

أما النظام السياسي:

هناك اختلافات واسعة حول تعريف النظام السياسي **Politial System** خصوصاً بعد أن أصبح بديلاً للدولة في التحليل لفترة من الزمن ولذا. فالنظام هو « مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية ».

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

- وبالتالي أصبح ينظر للنظم السياسية على أنها نوع من الأنظمة الاجتماعية تتمثل في شكل مؤسسي وقانوني يسمى بالدول في الغالب، لذا يسميها **موريس دوفرجه** بالمجتمعات الكلية، « أي هي النظم الاجتماعية تتمثل التي تتدمج فيها وتخضع لها سائر التنظيمات والمجموعات الاجتماعية الفرعية الموجودة على إقليم معين.

وقد تطورت النظم السياسية أو الاجتماعية الكلية عبر التاريخ من القبيلة إلى الدولة المدنية، إلى الأشكال الإمبراطورية للدول⁽¹⁾.

جاء في تعريف أرسطو: « بأنه تنظيم يضم دوائر المدين، وبصفة خاصة تلك الدوائر التي تتركز فيها السيادة». أي يتخذ من مجموعة المواطنين الذين تتركز فيهم السلطة النهائية».

ويعرفه دافيد ايستون: « يعرف النظام السياسي: بأنه مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة والإكراه على بقية الأنساق الأخرى»، هنا يرى أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التي تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع، ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه السمة لا يعتبره أحد العوامل الخارجية عنه.

وجاء في تعريف جابريل ألموند: « يعرف النظام السياسي بأنه نظام للتفاعل في جميع المجتمعات المستقلة، ويقوم بوظائف التوحيد والتكليف في الداخل، ويمارس هذه الوظائف باستخدام القسم المادي أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه شرعيا أو شرعية غير تامة»، هنا يرى بأن النظام السياسي هو القيم الشرعية على أمن المجتمع، والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغيير⁽²⁾.

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. الأردن: دار المجدلوي، 2004.

(2) ألموند جابريل، السياسة المقارنة: إطار نظري. تر: محمد زاهي بشر المغربي - ليبيا: جامعة قارونس، 1996.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

أما في تعريف روبرت داهل: فأعطى تعريف أوسع للنظام السياسي عن سابقه، حيث يرى أن «النظام السياسي هو أي مجموعة من البشر تتسم بالثبات والانتظام في صلاتها الإنسانية والتي تتطوي على علاقات السلطة والحكم والولاية».

بحيث يحاول أن يوسع من مفهوم النظام السياسي ليشمل العديد من أشكال التنظيم خارج أو داخل الدولة⁽¹⁾، أو ما قبل الدولة فإنه من الاتساع ليشمل النظام السياسي للدولة، وأشكال التنظيمات التي تتسم بالسلطة والمرمية بوجود حاكمين ومحكومين داخلها مثل: الكنائس، الأحزاب السياسية، ... الخ.

ويعرف **إيتزيوني**: النظام السياسي بأنه النظام الذي يتضمن السلطات العامة والقواعد التي تحكمها، بالإضافة إلى القوة السياسية ومجموعات المصالح التي تتدخل في العملية السياسية وكذا مجموعة عمليات التعبئة والمشاركة والتمثيل التي تبني عبرها العلاقات بين محترفي السياسة والجاهلين بأصولها، أي بين الحكام والمحكومين.

كما يعرفه **ثروت بدوي**: «مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها بين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضمائنه، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها⁽²⁾، ومما سبق يمكن تعريف النظام السياسي: عبارة عن شبكة من التفاعلات والعلاقات والأدوار التي تربط بظاهرة السلطة ومن يمارسها من القوى الرسمية وغير الرسمية.

ويبقى مجمل التعاريف يفتقر إلى الدقة، لأنها تواجه في الميدان صعوبة تحديد ما هو سياسي من غيره، وحدود هذا النظام ومكوناته، وعلاقة هذا المفهوم بالدولة من حيث هو مفهوم بديل، أو هو مفهوم

(1) عبد العالي دبله، مرجع سابق، ص 8، 9.

(2) ثروت بدوي، النظم السياسية. القاهرة: دار النهضة، 1992، 20.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

أشمل من الدولة، أو هو أحد جوانب وجودها باعتبار أن لكل دولة نظاما سياسيا أو مجموعة من الأنظمة السياسية الفرعية، أما النظام السياسي يشير إلى علاقة وممارسة عملية السلطة سواء في إطار الدولة أو خارجها.

تعني عبارة النظم السياسية في مدلولها الدقيق المعاصر - المؤسسات السياسية المنظمة تنظيم قانوني وهي لذلك مؤسسات رسمية مرتبطة بإيديولوجيات مجتمعنا «أفكاره المذهبية»، ومن ثم بأهداف هذا المجتمع العليا وقيمة الأساسية، الأمر الذي تتجاوز به دراسة النظم السياسية مجرد القواعد الوضعية «القانونية» المنظمة لهذه المؤسسات في كيانها العضوي والوظيفي إلى فهم هذه المؤسسات والحكم عليها في ضوء الإيديولوجيات التي جاءت هذه المؤسسات إعمالاً لها من ومن لا من مجرد مدى التزامها بنظامها القانوني وإنما من حيث مدى إلتزامها بتلك القيم الأساسية والأهداف العليا، ومن هنا كانت دراسة النظم السياسية تقتضي الجمع بين دراسة المؤسسات السياسية الرسمية من حيث منظمات قانونية وبم دراسة أفكارها المذهبية المحددة للقيم الأساسية لمجتمعها الأمر الذي يجعل دراسة تلك المؤسسات أكثر شمولاً⁽¹⁾.

ومن خلال التعريف يتضح أنها مركب من مؤسسات سياسية رسمية وقيم مذهبية صورت في فلسفات العضوي والوظيفي وفي أهدافها على أساس تلك القيم.

(1) هشام محمود الأقداحي، النظم السياسية الحديثة والسياسات المعاصرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص106.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

ويجب الإشارة للتفريق بين النظام السياسي **Regime**، فنظام الحكم: يشر إلى مجموعة المؤسسات التي تتوزع فيما بينها آلية التقرير السياسي⁽¹⁾، وهذا يشمل مؤسسات وأبنية السلطة الرسمية والدستوري، أما النظام السياسي فهو يتضمن عناصر أشمل من ذلك⁽²⁾.

المطلب الثاني: نظريات نظم السياسية:

إن دراسة النظم السياسية هي دراسة مجموعة المنظمات والأبنية التي يتكون منها النظام السياسي، أي دراسة التكوين الحكومي السلطوي للمجتمع، وبالتالي هو بالأساس نظام الحكم حسب الدكتور **كمال المنوفي**: «مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم السلطات العامة وتحدد اختصاصاتها ووظائفها والعلاقة بينهما»⁽³⁾.

واعتبرت الأنظمة السياسية مرادف لأشكال الحكومات، باعتبارها الشكل الأساسي والحصري لممارسة السلطة في جماعة سياسة معينة، وبالتالي فإن من نتائج ذلك أن الدراسات السياسية التي انطلقت من هذا المفهوم قد تدور حول الجوانب الوصفية لممارسة السلطة في إطار الدولة وكيفية تنظيم السلطة، من حيث تعريف الدولة وأركانها، ووسائل بناء السلطة من حيث النظام القانوني الانتخابي.

المدرسة السلوكية: فهي بخلاف المدرسة الأولى، اختلفت عنها في اعتماد وحدة تحليل مغايرة، فبدل اعتماد المؤسسة أو المنظمة أو الدولة للتحليل، اتجهت لإعتماد السلوك أو التفاعل بديلاً في وحدة التحليل أي التركيز على الجانب السلوكي التفاعل في العملية السياسية، وتهدف من وراء ذلك إلى الوصول إلى تعميمات نظرية بخصوص السلوك الإنساني، تدعمها أدلة تجريبية قابلة للإثبات، بناء على الملاحظة

(1) مصطفى خشم عبد الله، موسوعة علم السياسية: مصطلحات مختارة، الدار الجامعية للنشر 41994.

(2) Alan Siaroff. –Comparing Political Regime: a thematic Introduction to Comparative Politics, Broadview Press, 2005, p12

(3) كمال المنوفي، النظريات والنظم السياسية. الكويت: مكتبة نهضة الشرق، 1991، ص 20.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

وتتبع الانتظامات السلوكية، حتى تتمكن من فهم السلوك الإنساني والعملية السياسية، وامكانية التنبؤ به، فالمنهج السلوكي ينظر للظاهرة السياسية كظاهرة حركية تقوم على تفاعلات البشر في موقف سياسي معين.

لذا ورد في تعريف "ايستن" للسياسة كما سبق بأنها التخصيص السلطوي للقيم ذات الشأن في المجتمع، وفي إطار التحليل الذي أقترح للدراسة السياسية فقد اقترح مستويين من التحليل:

1- التحليل على أساس أثر الدوافع النفسية للأفراد.

2- أثر المواقف على الأفراد.

ونتيجة للمواقف النظرية والمنهجية في إطار السلوكية، فإن المفاهيم الأساسية تحولت عن سابقتها في المدرسة الأولى: فحل مفهوم النظام السياسي أو النسق السياسي، **Political System** محل الدولة وحل مفهوم الوظائف **Functions** بدل السلطات والأبنية بدل المؤسسات، بل أعيد صياغة المفاهيم التقليدية مثل المؤسسة في إطار التوجه المؤسسي الجديد ليتطابق مع المفهوم السلوكي⁽¹⁾، ونتيجة لذلك فإن المفهوم السياسي في هذا الإطار ليس له وجد واقعي ملموس، بل هو مفهوم مجرد، وأداة تحليلية تنطبق على العديد من المواقف والظواهر السياسية، لتعبر عن الأشكال المختلفة لوجود ممارسة السلطة عبر نطاق الدولة أو ما فوق الدولة أو في داخل الدولة.

(1) كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 23.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

ما بعد السلوكية:

من نتائج ذلك أن تعددت الإقتراحات التي تدرس الظاهرة السياسية والنظم السياسية إلى العديد من التوجهات النظرية الجزئية، ولكنها لا تخرج عن ثلاث تقاليد نظرية سائدة في الدراسات الاجتماعية⁽¹⁾ تمثل في:

1- تقليد الخيار العقلاني: وهو يعتبر الظاهرة السياسية على غرار كل الظواهر الإنسانية تنطلق من حسابات الفرد العقلانية، وهذا التوجه النظري هو الذي تأخذ به العديد.

2- التقليد البنوي: هو بخلاف التوجه الأول، يركز على السياق والمحيط البيئي والمادي الذي يتحكم في رسم القواعد السلوكية للفاعلين والأفراد داخل النظام الاجتماعي ككل أو في إطار النظام السياسي.

3- التقليد الثقافي: هو تقليد نظري يركز على دور القيم والمعتقدات في تشكيل خصوصيات سلوكية وتنظيمية داخل كل مجتمع من المجتمعات.

لذا هناك من يرى بأن هذه التقاليد النظرية والتي بدأت تتبلور عند رواد العلوم الاجتماعية في العصر الحديث (ماركس، دوركايم، فيبر...)، فهي تتكامل فيما بينها، وكل منها له ميزاته، فأنصار الخيار العقلاني يعممون والبنائيون يصنفون والثقافيون يفسرون.

المطلب الثالث: خصائص النظم السياسية العربية:

يوجد تمايز بين النظم السياسية العربية إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مجموعة من الخصائص والسمات بين أغلب النظم وهذه السمات تكمن في:

(1) كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 24، 27.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

(أ) * الخبرة الاستعمارية: تعرضت مختلف النظم السياسية إلى أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها بحيث تركت العديد من الآثار السلبية على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية⁽¹⁾. ومن ذلك فإن لغة المستعمر ما زالت سائدة بل ومعتمدة أحيانا كلغة رسمية في عديد من دول القارات الثلاث، الأمر الذي خلق فروقا عميقة في ما بينها.

(ب) * التبعية: هي مفهوم حديث ظهر بعد انقضاء العلاقات الاستعمارية في صورتها التقليدية. فهناك تبعية اقتصادية، سياسية، عسكرية، بحيث تؤثر العلاقات في شقين أساسيين هو حرية النظم في ممارسة سلطتها على المستوى الداخلي والآخر على المستوى الخارجي على أساس التبعية السياسية قرينة للتبعية الاقتصادية⁽²⁾، فإن هذا يفسر عدم استقلالية القرارات السياسية للنظم.

(ج) * نظم محدودة الموارد: أغلبها نظم الموارد، أو هي محدودة القدرة على توظيف مواردها الأمر والذي انعكس سلبا على المستوى الاقتصادي، بحيث تعاني معظم الدول العربية مديونية خارجية.

ففي عام 1990 بلغت مديونية كل من مصر، والجزائر، والمغرب على التوالي: مليار 34, 116 دولار، و 32, 610 مليار دولار، و 22, 147 مليار دولار⁽³⁾.

(د) * نظم انتقالية: أي أنها نظم ما زالت تعاني من عدم الاستقرار ودائم المرحلة الانتقالية وانعكاساتها في أزمات التنمية السياسية المتعددة منها أزمة الهوية، أزمة التعلغل، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة

(1) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية- قضايا الاستمرار والتغيير، ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 22.

(2) إبراهيم حسنين توفيق الدين، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 27.

(3) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 24.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

الشرعية وبالتالي فهي نظم تمر بعملية تغيير وتبدل على مستوى البنى التنظيمية والمؤسساتية وحتى على مستوى الأسس الاجتماعية والاقتصادية.

(هـ) *نظم تسلطية: إن ظاهرة التسلط والانفراد بالحكم تضر بجذورها في التاريخ العربي الإسلامي،

فهي ترجع إلى الانحراف التاريخي السياسي لما تم تفضيل خيار من يحكم على خيار شكل الحكم⁽¹⁾.

(و) *نظم محدودة الشرعية: فأساس مبدأ الشرعية هو قبول الأغلبية حق الفرد أو جماعة في الحكم

وممارسة السلطة بما فيها حق اللجوء إلى القوة- إقتضى الأمر- من منطلق أن جوهر الشرعية يتمثل في

مدى قبول المحكومين وقناعتهم وليس إذعانهم فالشرعية هي ذات طبيعة تطويرية متجددة باستمرار.

ورغم تسلسل الخصائص السلبية التي تدل على مدى تخلف السياسي الذي تعاني منه النظم السياسية

العربية، لكن هذا لا يعني من وجود بعض السمات الايجابية وتتمثل في:

المطلب الرابع: معايير تصنيف النظم السياسية العربية:

توجد صعوبة حقيقية في تصنيف النظم السياسية العربي.

إذ يمكن أن تتعدد محاولات التصنيف بقدر تعدد المعايير وتنوعها، فليس هناك معيار جامع مانع

يمكن تصنيف النظم العربية أساسه. فإن هذا يسمح باستعراض بعض المعايير المتاحة لتصنيف النظم

السياسية العربية على النحو التالي:

1/ معيار شكل رئاسة الدولة:

يستخدم هذا المعيار في الأساس للتمييز بين النظامين الملكي والجمهوري. أما النظام الملكي فإنه يقوم

على أساس توارث السلطة في داخل الأسرة الحاكمة، ويتسم هذا النظام بأنه يحقق بعض المزايا من مثل

(1)سهام زروال، إستراتيجيات النظم العربية تجاه الحركات الإسلامية. (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009)، ص17.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

الحد من الصراع على السلطة، ووضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية، وتوفير الإعداد المسبق للمرشحين للوصول إلى شدة الحكم إلا أنه في المقابل يتنافى مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وبخاصة في تطبيقات النظام الملكي الذي يمارس فيها الملك الحكم فعلا، ولا يقتصر دوره على أداء بعض المهام الشرفية، أي عندما يملك ويحكم في الوقت نفسه⁽¹⁾.

أما النظام الجمهوري فإنه يعتمد على الانتخاب كمعيار لتولي السلطة، وهذا يهني أن تكون السلطة متداولة بين أبناء مختلف الفئات ما توافرت بينهم الشروط اللازمة لتولي المنصب، وأن يكون بالتالي مبدأ التغيير واردا إذا زالت هذه الشروط أو تأثرت. وفي حدود هذا التصور، يمكن أن تتم المفاضلة بين المرشحين عن طريق انتخابات عامة مباشرة، أو عن طريق البرلمان بشكل غير مباشر، أو عن طرق الجمع بين الأسلوبية معا، بحيث يقوم البرلمان بانتخاب أحد الأشخاص ثم يجعل من التصويت على رئاسته موضوعا لاستفتاء عام.

وبالتطبيق على النظم العربية، نجد أن هناك ثماني دول لا زالت تعبر عن خصائص النظام الملكي، وتلك هي: السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والإمارات والأردن والمغرب.

ويلاحظ أن هذا العدد يعتبر كبيرا نسبيا وبخاصة مع انحسار النظم الملكية على مستوى العالم بل وعلى مستوى المنطقة العربية ذاتها، حيث شهدت الفترة بين عام 1950 وعام 1970 سقوط خمسة نظم ملكية في كل من مصر، تونس، العراق، اليمن، وليبيا، ويعود ارتفاع نسبة النظم الملكية في المنطقة العربية إلى واقع الأمر من مجموعة العوامل المواتية، أهمها أنها تعتمد في اقتصادها على النفط وتتمتع بفوائد مالية تؤم بها دعم مواطنيها باستثناء كل من (المغرب والأردن).

وتتشارك النظم الملكية في عدة خصائص، أبرزها الوراثة فيها، غلبة الطابع العشائري القبلي عليها،

(1) إبراهيم سعد الدين، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية" مجلة المستقبل العربي، العدد 62، 1984، ص 106.

الفصل الثاني: تأثير الانقلابات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

كما تختلف في بعض الخصائص: الأخرى من بينها اختلاف خط الوراثة من نظام لآخر، مثل السعودية من الأخ لأخ، وكذلك حجم الأسرة الحاكمة يختلف من حالة إلى أخرى⁽¹⁾. كما اختلفت النظم الجمهورية في ما بينها من حيث نمط انتقال السلطة وتداولها بمعنى أن هناك مجموعة من الدول اعتمدت في الأساس على نقل السلطة عن طريق الانقلابات أساساً في الفترة التالية مباشرة الاستقلال، وذلك بعد أن فرضت حالة الفوضى والاضطرابات التي شهدتها البلاد ضرورة الاستعانة بالجيش لمنع تدهور الأوضاع.

ف نجد مثلاً أن ليبيا شهدت محاولتين انقلابيتين بعد - ثورة الفاتح من سبتمبر/أيلول. ففي 1960 وبعد أقل من ثلاثة شهور من إعلان العقيد معمر القذافي مبادئ الثورة الثلاثة: الحرية، الاشتراكية، والوحدة، وقعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الأولى. وفي عام 1970 وقعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الثانية لإعادة الملكية إلى ليبيا..⁽²⁾.

وفي ما يتصل بالنظم الجمهورية التي تنتظم فيها بقية الدول العربية، فلقد اشتركت بدورها في خاصية هامة وهي تبنيتها لإيديولوجيات اشتراكية بعد حصولها على استقلالها، استندت إلى تنظيم سياسي واحد قد تفاوتت في مراحل التحول إليه، فقد شهدت بعد الدول العربية مرحلة من الحكم الليبرالي أعقبها تدخل عسكري ثم التحول إلى نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال مباشرة مثل الجزائر واليمن الجنوبي(قبل الوحدة).

(1) إبراهيم سعد الدين ، مرجع سابق، ص 107.

(2) إبراهيم سعد الدين ، مرجع سابق، ص 108.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

2/ معيار نظام الحكم (العلاقة بين السلطات):

يستخدم هذا المعيار عادة للتمييز بين ثلاثة أشكال للنظم السياسية.

الأول: هو نظام الحكم الرئاسي الذي تعبر عنه الولايات م. أ، ويقوم على أساس محورية دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية، ولا سيما في المجال الخارجي حيث يتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة، مع نوع من التوازن في المجال الداخلي بين سلطة الرئيس وسلطة البرلمان، أي أن هناك رئيس قويا وبرلمانيا قويا يحتاج كلاهما إلى الآخر لأداء عمله. فنجد مثلا أنه في حين يحتاج الرئيس أخذ موافقة البرلمان عند تعيين وزرائه، فإنه من اللحظة التي يتم فيها تعيينهم لا يعود للبرلمان سلطان عليهم⁽¹⁾. وكذلك فإنه في الوقت الذي لا يستطيع فيه البرلمان⁽²⁾ سحب الثقة من الرئيس بدوره لا يتمتع بسلطة حل البرلمان.

الثاني: هو نظام حكم الجمعية الوطنية كما جسدهت فرنسا في ظل جمهوريتها الرابعة التي امتدت من نهاية الحرب العالمية، الثانية وحتى وصول ديغول للسلطة عام 1958. وقد أقر هذا النظام أولوية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، حيث تحولت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان (الجمعية الوطني) إلى جهة تتولى جمع المعلومات ومساءلة الوزراء وكبار المسؤولين بخصوصها. ولقد كانت هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي أدت إلى إتباع فرنسا هذت النظام، أهمها ضعف الوزراء وقصر عمرها، وانشغالها بالخلافات الحزبية⁽³⁾. لكن مع بداية عهد الجمهورية الخامسة في عام 1958 أعاد

(1) إبراهيم سعد الدين ، مرجع سابق، ص108.

(2) محمد صالح عطاء ، وفوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة. بنغازي: جامعة قاريونس، 1988، ص 123.

(3) محمد صالح عطاء ، مرجع سابق، ص223.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

ديغول التأكيد على أهمية دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية، واعتبر أنها المسؤولة عن تحقيق عظمة فرنسا، وقد كان ذلك فيما بعد بمثابة النواة لنظام سياسي يجمع بين الصفتين الرئاسية والبرلمانية.

الثالث: هو نظام الحكم البرلماني الذي ترمز له المملكة المتحدة، ويقوم على تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بحيث يتمتع البرلمان بالحق في سحب الثقة من الحكومة مقابل تمتع الحكومة بصلاحيات حل البرلمان. ففي النظام البرلماني تنفصل رئاسة السلطة التنفيذية المتمثلة في شخص الملك أو الرئيس. ويقوم رئيس الوزراء بمهمة الربط بين الملك من جهة والحكومة والبرلمان من جهة أخرى عن طريق الاجتماع الدوري بالملك وإطلاعه على أهم التطورات السياسية. ويمتد مبدأ التوازن من المجال الداخلي إلى المجال الخارجي، حيث نجد مثلاً أن الدول العربية، نجد أنها تحولت بنظم الحكم فيها إلى نظم رئاسية، وداخل هذا الإطار، ضحمتا من صلاحيات رئيس الدولة على حساب البرلمان.

3/ معيار النخب السياسية:

يقوم منهج النخبة على افتراضين رئيسيين:

أولهما: عدم التوازن في توزيع النفوذ والتأثير في عملية صنع القرار، وأن هناك مجموعة قليلة من لأفراد تمارس دوراً رئيساً في هذا الخصوص. ثانيهما العلاقات التي تنشأ بين أولئك الذين يشكلون النخبة والجماعة السياسية في مجملها تأخذ أشكالاً مختلفة، وتتنوع من نظام سياسي لآخر⁽¹⁾. وبصفة عامة يمكن الحديث عن ثلاث اتجاهات رئيسية في دراسة النخبة:

الاتجاه الأول: وصفي، يسعى لتحديد النخبة السياسية والتميز بنها وبين غيرها من النخب، وتحديد

المعايير التي ينبغي استخدامها في هذا التمييز مثل المنصب أو التعليم أو الدخل.

(1) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 139.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

الاتجاه الثاني: يركز على النخبة السياسية في حد ذاتها، وعملية التجنيد لها، والأسس الاجتماعية لعناصرها، ومعاييرها السلوكية ومصادر تضامنها الداخلي.

الاتجاه الثالث: يركز على علاقة النخبة الحاكمة بعملية صنع القرار من ناحية، وعلاقتها بالخب الأخرى من ناحية ثانية، وعلاقتها بالجماعة السياسية من ناحية ثالثة.

4/ معيار الإيديولوجية الرسمية:

أثرت طريق حصول الدول العربية على استقلالها إلى حد بعيد في صياغة إيديولوجياتها المعلنة. فهناك مجموعة من الدول خاضت كفاحا مريرا من أجل الحصول على الاستقلال، أو تغيير شكل نظامها من خلال تدخل عسكري وتلك قد تبنت عادة إيديولوجية ثورية أساسها مركزية دور الدولة في الداخل، ومناهضة الاستعمار، ودعم حركات التحرر في الخارج⁽¹⁾. مثل كل من ليبيا، الجزائر، العراق سوريا ومصر، وهناك مجموعة من الدول حصلت على استقلالها عن طريق التفاوض، ولم يغير شكل نظامها بطريقة قصيرة عيفة، وتلك قد تبنت عادة إيديولوجية محافظة أساسها تثبيت الأوضاع القائمة، وتنشيط دور القطاع الخاص، ومقاومة المد الثوري. مثل: دول الخليج والمغرب والأردن نماذج لتلك الدول.

5/ معيار الدور السياسي للجيش:

تعرف النظم كافة شكلا أو آخر من أشكال تدخل الجيش في السياسة، وذلك أن فكرة الجيش المحايد هي مجرد مفهوم دستوري أكثر منها " حقيقة سياسية واقعة". فعلى الرغم من أن القيادات العسكرية لا تحل مباشرة محل الرؤساء في عدد من الدول، إلا أن لها كمصالحها التي تضغط من أجل مراعاتها، وقد يصل تأثيرها السياسي إلى حد حث الدولة على التورط في نزاع خارجي لتشغيل الآلة العسكرية وتحقق مكاسب

(1) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 140.

الفصل الثاني: تأثير الانقلابات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

من وراء ذلك⁽¹⁾، ومؤدى هذا أن الظاهرة- وإن كانت عامة- إلا أن أبعادها ومداهها وآلياتها تختلف من نظام إلى آخر وفيما يتعلق بالجيش بالنظم العربية، يميز البعض من حيث ظروف نشأة الجيش وتركيبته الاجتماعية بين نماذج أربع أساسية هي: النموذج القوم الذي يسعى إلى تكوين دولة قومية موحدة(الجيش المصري بعد1952)، والنموذج التحريري الذي نشأ أثناء الكفاح من أجل الاستقلال(جيش التحرير الجزائري) ، كذلك يمكن تصنيف النظم العربية من زاوية السيادة المدنية ومدى إعمالها على الجيش إلى ثلاثة أنماط رئيسية: (2)

نظام الحكم المدني وتمثلها دول الخليج.

ونظم الحكم العسكري وتمثلها السودان.

ونظم التحالف المدني- العسكري وتمثلها السودان.

ومن خلال ذلك يوجد اعتبارين أساسيين:

الأول: أنة للجيش دورا سياسيا في كل النظم العربية حتى تلك الموصوفة بالمدنية، فلقد أقامت هذه

النظم تنظيمات شبه عسكرية من العناصر الموالية لها، وعهدت إليها بمهمة سياسية هي تأمين وجدها

واستمراريتها.

الثاني: أن ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تمثل الشكل الأبرز لتدخل الجيش في السياسة، شهدت

تراجعا كبيرا... (3).

(1)فؤاد إسحاق الخوري، العسكر والحكم في البلاد العربية. بيروت: دار الساقى، 1990، ص15.

(2)فؤاد إسحاق الخوري، مرجع سابق، ص 17.

(3)مرجع نفسه، ص20.

الفصل الثاني: تأثير الانقلابات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

وكان هذا التراجع في الانقلابات العسكرية مبعثه مجموعة معقدة من العوامل التي ترتبط بالجيش نفسه، وأخرى ترتبط بآليات النظام في التعامل مع الجيش (استخدام وسائل التهيب والترغيب، والتغيير، المستمر لمواقع القيادات العسكرية).

6/ معيار النظام الحزبي:

يشير هذا المعيار إلى درجة المنافسة السياسية في الدول ومدى تعدد مراكز التأثير في صنع القرار فيها. كان عالم الساسة الفرنسي موريس دوفرليه واحدًا من أبرز من ميزو- من منظور العدد والمنافسة الحزبية- بين نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب. وذلك من دون أن يشير إلى نظام الحزب الواحد، على أساس أن مفهوم النظام يتضمن في جوهره حدًا أدنى من التفاعلات والعلاقات المتبادلة ولا يعبر عنه أو يعكسه وجود حزب واحد⁽¹⁾.

وبالتطبيق على المنطقة العربية، يمكن التمييز بين منظور التعددية الحزبية بين خمسة نظم أساسية:

أولاً: النظم اللاحزبية التي ترفض أساساً كرة العمل الحزبي وسندها أن الأحزاب تشق وحدة الأمة،

وأنه ليس هناك من التمايزات الفكرية أو الاجتماعية- الاقتصادية ما يبرر تكوين الهياكل الحزبية.

ثانياً: نظم الأحادية الحزبية: التي لا تعترف بشرعية العمل السياسي إلا لحزب واحد، وتقيم تلك النظم

حجتها على أساس أن الحزب الواحد يجسد وحدة إرادة الأمة في مرحلة ما بعد الاستقلال من أجل

النهوض بأعباء التنمية⁽²⁾.

(1) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 149.

(2) مرجع نفسه، ص 150.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

ثالثاً: نظم الحزب القائد: وهي نظم طورته الممارسة السياسية للدول العربية وإن لم يكن لها أساس نظري في الفكر السياسي الغربي، الأمر الذي يؤكد ما سبقت الإشارة إليه بخصوص خصوصيات النظم، وأهمية فهم كل نظام في سياقه.

رابعاً: نظم التعددية المقيدة، وهي تقترب في بعض خصائصها من نظام الحزب القائد، حيث تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع إعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم.

7/ معيار مصدر الشرعية: (1)

تعد الشرعية السياسية محصلة الفاعل بين كل العناصر والمتغيرات السابقة، فالشرعي هي القبول الطوعي للسلطة ثقة في أنها ما تخطك له وتنفذه من سياسات تستلهم تطلعات الجماهير وتجسيدها، وللشرعية السياسية مصادرها المتنوعة التي أخذت عنها النظم العربية وتنتقلت عبرها(2).

وبصفة عامة فإنه يمكن لنا الحديث عن مصادر ثلاث لشرعية النظم العربية، مع ملاحظة أنه لا يوجد نظام يعتمد على مصدر واحد للشرعية:

المصدر الأول: هو التقليدي ويشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية والأعراف والعشائر التي تعتمد القيادة السياسية على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها إيماناً بتجذر دور الدين التقاليد في الوعي العربي.

المصدر الثاني: هو الشخصي (أي الشخصية التاريخية أو الكاريزما) ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية بسبب قصور المصادر الأخرى للشرعية. لكن هذا المصدر بطبيعته هو مصدر ينتهي أثره بوفاة الزعيم أو الكاريزما، الأمر الذي يستلزم ضرورة تطوير مصادر أخرى للشرعية.

(1) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 151.

(2) مرجع نفسه، ص 153.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

المصدر الثالث هو العقلاني- القانوني، ويقصد به مجموعة من المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافات السياسية وتضبط سير العملية السياسية.

ومجمل القول أن كل معيار من معايير تصنيف النظم السياسية العربية يخاطب أحد متغيرات النظام السياسي، أو يركز الضوء على أحد الجوانب الرئيسية فيه مثل شكل رئاسة الدولة، أو العلاقات بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، أو شكل النظام الجزئي، أو مصدر الشرعية.

المبحث الثاني: واقع النظم السياسية العربية على ضوء الحراك العربي:

المطلب الأول: مفهوم الحراك العربي:

إن التحولات التي يشهدها العالم العربي هي تحولات لم تكتمل بعد، وسيكون اكتمالها أكثر صعوبة من تلك التي حدثت في دول أوروبا الشرقية، كما ستكون أكثر وستستغرق وقتاً أطول. أم نتائج عملية التحول في المنطقة فسوف تكون متباينة. مما سيظهر الفروق بين الدول العربية المختلفة على شكل أكثر وضوحاً، حتى وإن كان مواطنين تلك الدول المختلفة قد تقاربوا تقارباً واضحاً في مرحلة الثورة. وستكون المهمة الأكبر في بناء نظم حكم سياسة جديدة في منطقة الشرق الأوسط والأدنى، نظم تتجمل المسؤولية وتعمل على نحو ديمقراطي، أو تكون على الأقل، أكثر تمثيلاً للشعب مما هو عليه الحال الآن، هذه المهمة ستستغرق عقداً من الزمان، إن لم يكن أكثر، وليست هناك ضمانات بنجاح هذه العملية.

أولاً: التعريف بمفهوم الثورات العربية: تعرف الثورات بأنها عبارة عن موجات عارمة من الثورات والاحتجاجات في أواخر عام 2010 ومطلع 1011 اندلعت في مختلف أنحاء الوطن العرب بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيع

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

الثورات العربية⁽¹⁾، وتمثل التجربتان التونسية والمصرية على أنهما ثورتان ناجحتان وأن البقية سوف ستأتي في كثير من الدول العربية التي لا تزال شعوبها تعاني قدرة النظم السياسية على مقاومة الضغوط الشعبي المطالب بالتغيير. ارتبط التعريف الكلاسيكي للثورات كذلك بالحديث عن تنظيم سياسي أو عسكري يقود عملية التغيير المجتمعية والمواجهة مع النظام السياسي القديم ويوفر قاعدة لتجنيد النخبة السياسية الجديدة.

ثانيا: أسباب قيام هذه الثورات: شكلت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانت ولا زالت تعاني منها كثير من الدول العربية وانتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، يضاف إلى ذلك الأوضاع السياسية وحالة التضيق السياسي وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وغياب النزاهة في حدوث الثورات العربية ومن أهم أسباب حدوث هذه الثورات ما يلي:

أ- الأوضاع العربية الداخلية وسوء الإدارة والتخلف والفساد والبطالة والقهر والاستبداد وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية وتقدم القيادات العربية في السن التي لم تنزل دورا للشباب في بناء أوطانها على أسس حضارة إنسانية معاصرة.

ب- عوامل الإحباط القومي وما أصاب الأمة من وهن وضعف وتجربة وتغليب المصلحة القطرية على مصلحة الأمة العربية العليا في أمنها واستقرارها العسكري والمائي والغذائي والاجتماعي⁽²⁾.

(1) خالد يوسف المرزوق، "أوروبا مترددة، بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية"، كويتية يومية سياسية شاملة، العدد: 12793، 29 أكتوبر 2011، ص19.

(2) شذى الظافر الجندي، ثورة الشباب في وطننا العربي تطالب بمكافحة الفساد، الحوار المتمدن، العدد 2011، 3291، متحصل عليه من:

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

ج- تطور وسائل الاتصال وثورة المعلومات التي وفرت للشباب العربي فرصة الاطلاع على ثقافات أخرى وتبادل للمعلومات والحوار واللقاء والتفاهم بواسطة لمواقع الاجتماعية للشبكة العنكبوتية حيث تجمعهم آمال وثقافة ولغة واحدة مشتركة.

وتتفق كل الأنظمة العربية تقريبا ملكية كانت أو جمهورية في مجموعة من الخصائص السياسية التي تكل في مجموعها البيئة الملائمة لقيام الثورة، ولعل أهم تلك العوامل السياسية هو غياب المشاركة السياسية الفاعلة، فساد الطبقة الحاكمة، الضياع المتكرر لفرص الإصلاح، انتهاكات حقوق الإنسان، انعدام الأمل في التغيير، وتراجع الدعم الخارجي للاستبداد⁽¹⁾.

وصلت معظم الأنظمة الجمهورية العربية إلى مرحلة انسداد الأفق بالنسبة لعملية التغيير وبحيث تحولت تشوهات الأنظمة القائمة إلى ثوابت وطنية يعاقب كل من يتجرأ على التفكير بالخروج عليها، هذا ما عانت منه ليبيا وما زالت تعاني إلى حد الآن.

ويوجد العديد من المظاهر أثرت في عملية الحراك العربي وهو ما سنتناوله في المطالب الموالية.

المطلب الثاني: الأزمات السياسية في نظم السياسة العربية:

النخبة هي المسؤول الأول عن مسيرة وعملية التنمية السياسية في المجتمع، باعتبار أن التنمية عملية مخطط لها وموجهة لتحقيق الصالح العام- لذلك فيجب التركيز على التنشئة السياسية لخلق مثل هذه النخب لقيادة المجتمع، وأن عملية التنمية السياسية في إطار تحقيق غايتها والمتمثلة أساسا في زيادة فعالية النظام السياسي، يواجه هذا الأخير أزمات تشكل في مجملها تحديات لقدراته وفعاليتها، وتهدد في

(1) عبد الله الفقيه ، أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن، صحيفة اليقين الإلكترونية، 21 شباط.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

نفس الوقت وجوده واستمراره⁽¹⁾، وتمثل أزمات التنمية السياسية أساسها في أزمة الشرعية، الهوية، التغلغل، المشاركة، التوزيع، التكامل كل هذه الأزمات عانت منها الأنظمة السياسية العربية وساهمت في انهيارها وفي عملية تغييرها.

أولاً: أزمة الشرعية (Legitimacy Crisis): إن أزمة الشرعية تشير إلى الإحساس الذي وفقاً له يقبل جميع قرارات الحكومة، فالمواطنون والجماعات ينظرون إلى الحكومة والنظام السياسي والنخبة الحاكمة على أنها غير شرعية أو شرعية وفقاً للقيم والمعتقدات السائدة، ويكون ذلك استناداً إلى الطابع الكاريزمي أو التاريخ للزعيم أو الدين أو إلى العرف والتقاليد أو القانون⁽²⁾.

ومن هذه العوامل الأساسية المبنية لأزمة الشرعية، والتي تشكل في مجملها المظاهر الأساسية لهذه الأزمة وجوهرها، نجد خلاف حول قواعد السلطة والصراع من أجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة، وتطور عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية⁽³⁾. وبالتالي فإن الصراعات الإثنية في المجتمعات العربية لها دور فعال في عملية زرع الفوضى وعدم الاستقرار داخل الدولة، مما يجعل الدولة تفقد قدرتها على التحكم.

ثانياً: أزمة الهوية (Identity Crisis): تعني أزمة الهوية أن الولاء السياسي للفرد داخل الكثير من دول العالم الثالث، إنما يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولوية، وبذلك انتقاء الولاء السياسي الموحد، الذي

(1) ياسين ريوح، "الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)". مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية الحقوق السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص 66.

(2) عبد الحليم الزياد السيد، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي - الأدوات والآليات، ج 1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 140.

(3) ياسين ريوح، مرجع سابق، ص 67.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تتعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد، وهذا راجع إلى غياب فكرة

المواطنة بين أفراد الجماعة المشكلة للمجتمع، تحت تأثير العوامل الآتية: (1)

التباين العرقي، التخلف الاقتصادي، التفاوت الطبقي.

أ- التباين العرقي: بسبب اتساع الرقعة الجغرافية، وتعدد اللغات... الخ.

ب- التخلف الحضاري والاقتصادي: التخلف الاقتصادي ناتج عن دعوة بعض المثقفين عن التخلي عن

ثقافتهم وقيم التمسك بقيم الغرب.

ج- التفاوت الطبقي في المجتمع: إذ عادة ما تنقسم هذا مجتمعات إلى طبقتين: طبقة مالكة وتمثل القلة

والأخرى تمثل الأغلبية كل هذه العوامل تؤدي إلى تهديد الهوية القومية وبالتالي ظهور أزمة الهوية.

ثالثاً: أزمة التغلغل (Penetration Crisis): يقصد التغلغل، التواجد الفعال للحكومة المركزية على

سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله. ويتحدد أو يقاس تغلغل الحكومة من خلال

بعدين (2).

الأول: هو المقدرة على التغلغل داخل الإقليم.

الثاني: وهو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين من حيث سريان قوانينها

وفق رضاهم دون الحاجة إلى القوة كما يشار إلى هذه الأزمة أيضاً أنها "أزمة إدارة" وتنصب على مدى

كفاءة الجهاز الإداري للدولة في التغلغل في أجزاء المجتمع المختلف.

رابعاً: أزمة التوزيع: تعني وجود احتلال في التوزيع الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه عدم المساواة

وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره واستقراره، وهذا الاختلال

(1) أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 20.

(2) مرجع نفسه، ص 59.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

في التوزيع إما يكون ناتج عن ندرة أو عدم العدالة في التوزيع⁽¹⁾، وبالتالي فالحرمان الاقتصادي يؤدي إلى العنف، وكثيرا ما شهدت دول العالم الثالث مظاهر السخط والعنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الاقتصادي.

خامسا: أزمة المشاركة (Participation Crisis): إن المشاركة السياسية كما سبق وأن تذكرنا تمثل إحدى جوانب التنمية السياسية وبالتالي فإن غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتما إلى خلل في التنمية السياسية خاصة في العالم السياسي السائد إذ هذا الأخير يمكن له تضيق فرص المشاركة السياسية، إذا كان نظاما غير ديمقراطي كما يمكن له فسح المجال لكل الأطراف النشطة في المجتمع⁽²⁾. (الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، ..) أو الشعب بصفة عامة للمشاركة ف صياغة وتنفيذ القرارات كمن خلال الانتخابات... أو في حالة ما إذا كان النظام ديمقراطيا.

سادسا: أزمة التكامل: تتصف أغلب الدول النامية بأن مجتمعاتها تكون من جماعات متعددة ومتميزة وفقا للاعتبارات العرقية أو اللغوية. ويُعرف التكامل بأنه عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي وتخطي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة وتكمن أهميته في أنها نسبية تفوق أهمية الأزمات الأخرى، كما تؤثر فيها وترتبط بها إلى حد بعيد⁽³⁾.

كما تبد وأهمية أزمة التكامل بالنظر إلى عدة أبعاد:

(1) أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 60.

(2) مرجع نفسه، ص 61.

(3) هشام محمود الأقداحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 197.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

(1) تؤثر سلبا على عملية إيجاد الروابط القوية والفعالة بين أفراد شعب ما. فهي تمنع من خلق شعور موحد بالتضامن الثقافي ويعوق عملية إيجاد رموز مشتركة أو قنوات اتصال فعالة بين المواطنين، وتجعل من بناء الدولة الحديثة مسألة صعبة.

(2) تؤثر على التنمية الاقتصادية، فالمجتمع الذي لم يحقق درجة مقبولة من التكامل بين الأفراد والطوائف والعناصر المكونة له، يواجه عدة مشاكل وهو بصدد الأخذ بوسائل التنمية الاقتصادية.

(3) ترتبط بقضية التنمية السياسية، التي تتمثل في العمليات التي يمكن بواسطتها للنسق السياسي أن تزيد من مقدرتها على التعامل مع المطالب المتزايدة والجماعات والمشاركين الجدد وعلى زيادة مقدرة الحكومة على أداء المهام المطلوبة منها. وهذا يفترض تحقيق التكامل أنه بدون تحقيق التكامل لا يمكن تحقيق هذا التأييد العام⁽¹⁾.

وبالتالي فإن خطورة أزمة التكامل في النظم السياسية العربية تنجم على عدم إيجاد مفهوم موحد للولاء والانتماء. وخطورتها على التنمية السياسية والاقتصادية. كما تعتبر سمة مشتركة تشترك فيها معظم الدول العربية وهي وجود أزمة التكامل التي تؤثر بباقي الأزمات والتنمية المتعددة. لكن الواضح في المنطقة العربية أنها لم ترق لهذا المستوى الأخير من الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولذلك فهي تعاني من أزمة في المشاركة السياسية، وأيضا نجد أن أزمة التغلغل نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية أحيانا، أو ضعف القدرة على التحكم في رعاياها لوجود أزمة الهوية، كما نجد أزمة التوزيع التي تفقد الأنظمة العربية إلى كل الأزمات مترابطة فيما بينها وتؤثر كل واحدة على الأخرى وعدم وجودها في الأنظمة السياسية العربية جعل عمليات التحول الديمقراطي بالاستمرار والمطالبة في التغيير وهذا ما حصل في مصر، تونس، ليبيا، سوريا...

(1) المرجع نفسه، ص 198.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية:

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالا واعدة على المرحلة الراهنة، ويستبشرون خيرا بما قد يحصل لاسيما وأن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية، كما أضحت مطلب من بين المطالب الاجتماعية الأولى، بل من الضروريات والاحتياجات الأولى التي أصبح المواطن المغربي أو العربي في حاجة ماسة إليها⁽¹⁾.

في البداية لا بد من التمييز بين التحول الديمقراطي عن الانتقال الديمقراطي. فالأول هو مرحلة متقدمة على الانتقال وتتميز بالصعوبة والتعقيد، ويتمثل التحول الديمقراطي في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، كما وقع في المغرب مثلا. أما الانتقال الديمقراطي فيعني المرور كمن مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام كما وقع في الجزائر مثلا، لاعتماد التعددية الحزبية والديمقراطية الليبية، أو دولة موريتانيا التي انتقلت م نظام عسكري إلى نظام سياسي برلماني يحتمك إلى أسس وقواعد النظم الليبرالي.

❖ واقع الديمقراطية في الوطن العربي:

تتميز الساحة السياسية العربية بالتنوع من حيث طبيعة الأنظمة السياسية، من أنظمة ملكية دستورية (الأردن، المغرب) وأخرى غير دستورية (السعودية)، إمارات دستورية (قطر، الكويت، والإمارات العربية)

(1) محمد الداير، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، محاضرات، الجزائر، كلية الحقوق بالمحمدية، [د ت ن]،

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

وأخرى غير دستورية (عمان مثلا) وجمهوريات (سوريا، العراق، لبنان، مصر، الجزائر) وجمهورية (ليبيا)....
ودولة منهاره (الصومال) (1).

كما تتميز أنظمتها أيضا بالتنوع بين أنظمة توافقية (لبنان) وأخرى رئاسية أو شبه رئاسية (الجزائر، تونس، مصر، العراق، سوريا) وبرلمانية (الأردن، الكويت) مع غياب الحكم للأبناء بعد الآباء كما وقع في سوريا (مع عائلة الأسد) وما هو حدث في مصر (مع مبارك) أو في ليبيا (مع القذافي) وهناك ظروف تسبب في الحراك الشعبي في الوطن العربي، وهي تتكرر بشكل أو بآخر في جميع أنحاء العالم نذكر منها:

أولا: الهوة الاقتصادية المتزايدة بين أقلية الأقلية من الأغنياء وبقية الشعب، والاختلاف الكبير في مستويات المعيشة الوصول إلى للخدمات، والوصول للتقدم الاجتماعي (2).

ثانيا: انحصار للديمقراطية وإمكانية الفرد التأثير في مصره، يوما بعد يوم، حتى في دول مثل الولايات المتحدة، حيث يسيطر الحزب الواحد بجناحين على الحكم، ويلعب المال والشهرة الدور الأساسي في اختيار المترشحين، في انتخابات تملو من البرامج.

ثالثا: زيادة كبيرة في الأجهزة الأمنية المزودة بأحدث تقنيات القمع، نتيجة دخولها في منظومة الحرب على الإرهاب، وصراع الحضارات بدأ يقضم الحريات الفردية والجماعية العامة والخاصة، حتى في أكثر الدول تقدما.

رابعا: الصراع العالمي المستمر على النفط والطاقة، من خلال السيطرة الاقتصادية والسياسية، أو الحروب الإمبريالية- هذا عدا احتلال فلسطين والعراق وأفغانستان والصومال، واليوم ليبيا والحروب

(1) عبد الرزاق المقوى، التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: [د ن]، [د ت ن]، ص 27.

(2) سعيد قيس، "النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ورقة عمل حول الدستور والأحوال الشخصية.

عمان: المعهد الدبلوماسي، 2002، ص 6.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

الأهلية والانفصالية، هناك وهناك في المنطقة. وكذلك يوجد عوامل مشتركة في الدول العربية دفعتها للنهوض الثوري:

1- أنظمة احكم المستبدة.

2- شريحة الموظفين ورموزها المستفيدة من الفساد والسلطة والتي أثرت من الوظيفة العامة.

المطلب الرابع: أوضاع المنطقة العربية بعد الحراك العربي:

بعد مرور أربعة سنوات على ثورات الربيع العربي تبقى مسألة الأمنية مكن أهم القضايا العالقة ف البلاد وأكثرها تعقيدا، وبخاصة أمام تصاعد وتيرة الإرهاب والجريمة المنظمة من جهة وتعطل المسار الانتقالي ومؤسسات الدولة وما أفرن ذلك أزمات سياسية حادة من جهة أخرى. في ظل هذا الوضع السياسي والمؤسسي والأمن المتقلب والهش تصبح قدرة الدولة على معالجة القضايا الأمنية، وبخاصة على إصلاح المنظومة الأمنية، ضعيفة وغير راسخة. فالتحديات جمة والإرادة السياسية لم تتبلور بعد والرهانات كبيرة ومحاولات الإصلاح أو حتى التغيير، فالأفق يبقى غير واضح وبسير خطواته متعثرة.

ويمكن إبراز أهم نتائج عمليات التحول الديمقراطي التي حدثت في ظل الحراك العربي منذ عام

2011. أي تبيان أوضاع النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي: (1)

❖ غياب الاستقرار السياسي والأمني داخل الدولة:

(1) يوسف محمود، "كل الدول العربية تأثرت بالربيع العربي"، 2012/6/27. متحصل عليه من:

<http://www.alqabas.Com-kur/node/05/11/2012/8677>.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

بحيث يواجه قطاع الأمن اليوم تحديات جمة تتعدد أسبابها وتتداخل، منها ما هو شائع ومنها ما هو هيكلي.

❖ اهتزاز شرعية المؤسسات الأمنية والمدنية في الدولة وانعدام التوافق السياسي بين مختلف الأطراف والمؤسسات الرئيسية في الدولة:

بحيث لا بد من تنقية المناخ السياسي في البلاد وتحقيق الوفاق بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في الدولة، من أجل ضمان بيئة ملائمة للقيام بالإصلاحات الضرورية وتأمين صيرورتها، وهو ما لم يتحقق بعد على الرغم من المحاولات الكثيرة في هذا الاتجاه، بما في ذلك الحوار الوطني القائم راهنا.⁽¹⁾ وفي غضون ذلك، من الضروري معالجة القضايا والتحديات الأمنية الحارقة التي تنقل كاهل المؤسسة العسكرية، وعمق الأزمة السياسية بين مختلف الفرقاء، وبخاصة الحكومة والمعارضة وقوات المجتمع المدني، وتزج بالمؤسسات الأمنية في صراعات تضعف قدراتها وتحملها ما لا طاقة لها في تحمله.⁽²⁾

❖ سيطرت الإسلاميين على النظام السياسي:

جميع القوى الإسلامية في الشرق الأوسط والعالم العربي ليست من القوى المتطرفة وإنما هناك القوى المعتدلة أمثال جماعة الإخوان المسلمين المتمثلة في حزب الحرية والعدالة في مصر، والمتمثلة في حزب النهضة الإسلامية في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب والبعض الأحزاب والحركات الأخرى في

(1) هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الأمني تونس في خلال سنة 2013. تونس: [د.د.ن.]، 2013، ص2.

(2) محمد الداغر، مرجع سابق، ص15.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

- العالم العربي⁽¹⁾. فالكثير من هذه القوى المعتدلة لا تقوم سياساتهم على أساس الكراهية للغرب - أو تقسيم العالم إلى عام الكفر والإيمان، بل تقوم سياسات تلك الأحزاب المعتدلة على الأساس البرغماتي.
- ❖ **عدم اتفاق القوى السياسية على الشكل النظام السياسي وإفشاء الفوضى وحدوث الحروب الأهلية.**
 - ❖ **سيطرة الجيش على الحكم لا يمكن تصور تغيير جذري في سياسات الدول وإنما تساير سياسات الأنظمة.**
 - ❖ **تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث أصبحت أحوال الناس لا تطاق.**
 - ❖ **تغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب.**
 - ❖ **التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي،**
 - ❖ **انخفاض مستوى الادخار وفي ظل هذا الوضع المتردي فإن دخل الفرد سيكون متدني.**
 - ❖ **التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية، فهي غالبا ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعنويات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية.**
 - ❖ **ارتفاع نسبة الأمية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة، حيث وصل عدد سكان العالم العربي وفق آخر إحصائيات في عام 2012م نحو 367,4 مليون نسمة، وتبلغ نسبة الأمية حوالي 40% وبالتالي فإن معظم هذه الأوضاع تعيشها المنطقة العربية بعد الحراك أو الثورات فهي موجودة في كل من تنس - مصر - ليبيا - سوريا - الخ.**

(1) معتز بالله عبد الفتاح، المسلمون والديمقراطية... دراسة ميدانية. القاهرة: دار الشروق، 2008، ص 5.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

المبحث الثالث: عوامل ظهور الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية:

شهد الوطن العربي في السنوات الثلاث الماضية ثورات شعبية عربية، هي الأولى في التاريخ العربي المعاصر التي تشارك في التاريخ العربي المعاصر التي تشارك فيه الجماهير العربية بثورة حقيقية ضد الأنظمة السياسية العربية،

وقد خلفت هذه الثورات عدة نتائج سلبية أثرت بشكل عام على الأوضاع الحالية التي تعيشها المنطقة العربية من عدم الاستقرار، انتشار البطالة، الآفات الاجتماعية بأنواعها، ... الخ.

وترافق مع ذلك تحولا بنيوية في الثقافة العربية عموما والسياسة بشكل خاص. ودخلت مفاهيم ومصطلحات جديدة على الثقافة السياسية العربية، كانت موجودة في القواميس العربية لكنها مجمدة وغير مستعملة، كالحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة والمواطنة والكرامة الإنسانية وعدم الخوف من الأجهزة الأمنية القمعية⁽¹⁾، وكانت هذه الأخيرة التأثير القوي على الأنظمة السياسية، بحيث أصبحت تعاني من خلال التحكم في سيرورة الوضع الداخلي للدولة⁽²⁾، وذلك بسبب عدة عوامل منها: الصراعات العرقية، التدخل الأجنبي السياسة العربية الخارجية، الانقلابات العسكرية، ... الخ.

وهذا ما سنتناول في المطالب الموالية.

(1) عبد الغني سلامة، "الثورات الشعبية العربية". الحوار المتمدن، العدد 3332، 2011/4/10، ص282- متحصل عليه من:

<http://www.alhewae.Org>

(2) نصر محمد عارف، "مستقبل الدولة في العالم العربي". مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام العدد 180، 2011) ص65.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

المطلب الأول: الصراعات الإثنية في المجتمعات العربية:

بنهاية الحرب الباردة تصاعدت حدة التوتر الإثني بشكل غير مسبوق. ومع منتصف التسعينات فإن بعض حالات التصعيد بلغت مستويات خطيرة بتحول مظاهر التطهير الإثني إلى ممارسات شائعة في منطقة البلقان والبحيرات الكبرى. وإذا كان عدم تطابق الحدود السياسية مع خارطة توزيع المجموعات الإثنية يوفر أرضية مناسبة لبروز خاصية الاستقطاب، فإن توليفة من العوامل السياقية والمفجرة، ووجود زعامات متطرفة تتداول خطابات التصعيد يزيد من فرص تبني خيارات العنف.

وقد أثارت التبعات الخطيرة لانفلات الأوضاع في كل من البوسنة ورواندا وعي المجموعة الدولي بضرورة التفكير بجدية في صيغة مناسبة لمعالجة مثل هذه اللفتان، واستباقها إن أمكن ذلك. والحديث عن اللفتان يضيء جانبا من المشكل، والمتمثل في أن التوجه نحو إيجاد حلول سلمية لمظاهر التصعيد الإثني يصطدم بقصور الميكانيزمات التقليدية لحل النزاعات عن تجهيز الأطراف المهمة بمعالجة الوضع، بمنظومة من الوسائل وبالشرعية الكافية لاستهداف طرفي أو أطراف النزاع بالاستراتيجيات تدخلية تهدف إلى جهرا بعيدا عن استخدام العنف⁽¹⁾.

وفي عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر فإن النزاعات الإثنية أصبحت جزء من المنظومة الأمنية العالمي، بحيث تأكدت الأبعاد العلمية للاهتمام بالشأن الإثني.

وتزداد الصراعات إذا ما صاحبها اختلاف في الديانة بين الأطراف، فالنزاع الأذربيجاني- الأرمني مثلا، من النزاعات المعقدة لأنه يحدث بين قوميتين مختلفتين عرقيا ودينيا، فالأذربيجون مسلمون والأرمن مسيحيون. والصراع المسلح الذي يعود إلى أواخر ستينات القرن الماضي لي الفلبين بين القوات الحكومية ومسلمي « مندناو» الذين تمثلهم جبهة مورو الإسلامية للتحرير، وجبهة مورو الوطنية للتحرير يعد مثلا

(1) نفس المرجع.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

واضحا للنزاعات القائمة على أسس عرقية ودينية معا، في هذا الإطار يقول هنتغتون⁽¹⁾: «غلبا ما تحدث نزاعات جدية هي في حقيقة نزاعات قديمة مع أطراف جدد هم في حقيقة الأمر أطراف قدامى، تحمل آلاما جديدة هي في حقيقة الأمر أعلام قديمة» يعني تراكمات حضارية ثقافية تكون الفعالة بين النزاعات بين الدول.

والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء، وحتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول، كما تلك إفريقيا نحو (33%) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزن بكثير نسبة (10%) من جملة سكان المعمورة، وتوجد في إفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية، وبإنشاءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات انعكست بصورة، أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال⁽²⁾.

فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كم هو الحال لأزمة (بيافورا) في نيجيريا عام 1967 والتي استمرت نحو ثلاثين شهرا، والحروب الأهلية جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى مثل: رواندا وبوروندي، وأنجولا، وموزمبيق.

ومبين العوامل التي تثير النزاعات والصراعات العرقية إتباع الحكومات سياسات تفريق بين أبناء الوطن الواحد على أساس الدين أو العرق أو الجني، وذلك فيما يخص توزيع الثروة والوظائف والمناصب وفرص

(1) صامويل هنتغتون، "صدام الشكل الجديد للصراع"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 116، 2011 أبريل 1994) ص320.

(2) عادل زقاع، مرجع سابق.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

المشاركة السياسية وملكية الأراضي والهجرة، وكان نظام جنوب إفريقيا العنصري حتى وقت قريب نموذج صرخا لهذا التمييز بين البيض والأغلبية السود⁽¹⁾.

هذا يؤدي إلى الوقوع في المأزق الأمني الناجم عن الإدراكات السيئة **Misper Ception** والتي يطرحها **Jervis** إحدى المفاهيم الواقعية الجديدة، أو نفسه مصطلح الانفلات الأمني الحديث.

فعندما يدرك الأفراد أن الحكومة عاجزة أو أنها تفتقد لإدارة حماية الجميع، فإنهم يلجؤون إلى شكل تنظيمي آخر فهو المجموعات الإثنية، كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجهة التهديدات التي تستهدف بقائهم واستمرارهم⁽²⁾، في ظل مأزق كهذا فإن محاولة أي مجموعة إثنية تعزيز أمنها، يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، ومثل هذه الحركية حسب **Barry Posen** تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية.

ومجمل القول مرد الصراعات الإثنية هو التعدد والاختلاف والتنوع سواء في الدين أو اللغة، أو الجنس، وكل مجموعة إثنية تحاول حماية نفسها من المخاطر من طرف المجموعات الأخرى وهذا ما نشاهده في الدول العربية مثلا ليبيا، اليمن، سوريا، ... وهذه الاختلافات الطائفية جعلت الدول تتهاون وتتدخل في مأزق أمن، بحيث تفقد الدولة سيطرتها على إدارة مجتمعها هذا يعد سببا مباشرا وعاملا رئيسيا في حدوث الانفلات الأمني داخل الدولة مثل ما يحدث في ليبيا الآن، اليمن، صراعات قبلية من أجل السلطة والميليشيات الشعبية جعلت الدولة أو ساهمت في انهيارها.

وبالتالي فإن، الصراعات الإثنية في المجتمعات العربية لها دور فعال في عملية زرع الفوضى وعدم الاستقرار داخل الدولة، مما يجعل الدولة تفقد قدرتها على التحكم، إذ إن الصراعات والنزاعات الإثنية تعد مظهر محفز لحدوث الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية.

(1) علي مدوني، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها على الأمن و الإستقرار"، مذكرة دكتوراه، (جامعة بكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، ص 221.

(2) نعوم تشومسكي أيمن حنا حداد، التزامات الإنسانية العسكرية الجديدة. بيروت: دار لآداب للنشر، 2001، ص 51.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

كما تبرز النزاعات الإثنية في المنطقة العربية واستمرار تفاقمها كنتيجة طبيعية لسوء الإدارة السياسية للتنوع والاختلاف القائم في هذه المجتمعات، فالدولة العربية الحديثة عجزت عن استحداث آليات وأطر سياسية مناسبة تتضمن اشتراك مختلف هذه الاثنيات في إدارة الشؤون العامة، وأبقت على ذات الروابط التقليدية بين هذه الاثنيات بل وعملت على التوظيف سلبي لها بصورة حولتها إلى أزمات داخلية ف كل دولة. وهناك نماذج متعددة من حالات الانسجام والدخل والتعايش الاجتماعي بين العديد من هذه الاثنيات في مناطق مختلفة في المنطقة العربية تعبر عن حالة توافق سلمي بينهما، إلا أن التدخل السياسي والتمييز بين هذه الاثنيات بصورة المختلفة أبرز فيها بذور التوتر والنزاع وحولها إلى أزمات اجتماعية معقدة.

وبالتالي نشير إلى مفهوم الأقلية: " بأنها مجموعة جزئية تاريخية محتواة في مجموعة أوسع تشكل دولة، وتنشأ فيما بينها علاقات ديناميكية تتميز بتقابل النبذ وال جذب" أما النزاع الإثني: يستعمل مصطلح لرسم حالات التصعيد ضد مجموعة معينة أو بين مجموعتين، بحيث يكون الانتماء اثني قاعدة للتعبئة. وإذا كان هذه الاختلافات في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى النزوع نحو التصادم، فإن إضفاء الطابع السياسي عليها واستحضار صورة الضحية زيادة على تداول خطابات متطرفة ومزاوجتها بوعود ومصالح مادية يحسن القدرة التعبوية لمنظمي العنف الاثنوسياسي.

وإذا كانت البعد الهوياتي كعامل محدد لاندلاع العنف الإثني من الحقائق المتفق عليها إلا أن الخاصية الأخرى التي ينبغي التأكيد عليها في هذا الشأن تتمثل في خاصية الاستعصاء عن الحل كعنصر جوهري ف معادلة النزاع الإثني، إذ أن إحدى أو كلتا المجموعتين تعتقدان بأن آمال إحداها لا

الفصل الثاني: تأثير الانقلابات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

يمكن أن تتحقق إلا على حساب الأخرى، مما يجعل من كل الصيغ التوفيقية المطروحة مجرد مساع عميقة(1).

فالنزاعات الإثنية يكون أحد طرفيه، أو كلاهما، مجموعة عرقية، لغة وديانة واحدة. ويعد الوعي السياسي بصورة عامة، هو المؤدي إلى تحول المجموعات العرقية أو الثقافية أو الثقافية إلى مجتمعات عرقية، فإذا ساد الوعي بين أفراد المجموعة بأنهم متميزون عن سائر الذين يعيشون فيه، وتمت تغذية هذا الوعي بالطموحات السياسي، فإن الجماعة العراقية تصير قومية عرقية، وتصبح نشطة سياسيا وتتجه إلى الاعتراز بتاريخها وتراثه، وتتمسك بخصوصيتها الثقافية في مواجهة السلطات الحاكمة، ومن ذلك مثلا: تمسك البربر في الجزائر بلغتهم الأمازيغية، وممارستهم ضغوطا على النظام السياسي للاعتراف بلغتهم كأحدى اللغات الرسمية في البلاد، والسماح باستخدامها في المؤسسات التعليمية.

المطلب الثاني: تداعيات الانقلابات العسكرية على النظم السياسية العربية:

عاشت المنطقة العربية بين الخمسينات والستينات عقدين من التفاعلات الداخلية التي لا يمكن إغفالها عن وقائع الأحداث التاريخية التي عرفها، وهي تتوافق في البلدان النامية كافة مع انتشار الحركات القومية ومساعي إتباع الملكية للبقاء في السلطة، مقابل إصرار التيارات الحزبية اليسارية واليمانية على حد سواء، في الاستيلاء على شدة الحكم والإمساك بها عبر شتى السبل، بما في ذلك اللجوء إلى الكفاح المسلح الذي كان استثناء في المنطقة، مقابل القاعدة العامة وهي الاستعانة بوحدة الجيوش النظامية الحديثة وقادتها لبلوغ طموحاتها في الحكم(2).

(1) علي مدوني ، مرجع سابق، ص 247

(2) وليد خالد أحمد، "الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية. متحصل عليه من:

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

والجيوش النظامية كانت حديثة البناء في تلك الفترة، كما كانت ترمز إلى الهوية الوطنية لبلدان قامت على مساحات كانت تتقاسمها دول الاستعمار الأوروبي الكبرى، ثم أجبرت على مغادرتها إثر تعظم حركات التحرر في المنطقة، كما أجبرت على تحويل ما تركته من وحدات قتالية محلية إلى قوات نظامية تابعة للدولة المستقلة حديثا، دون أن تتخلى عن علاقاتها المميزة بضباطه الذين تعلموا وتدريبوا في معسكراتها بل وفي دولها أيضا، هذا بالإضافة إلى أنها ستعتمد على مصادرها في التسليح سنوات وعقود مقبلة، لقد غلب الطابع العسكري على غالبية الانقلابات التي شهدتها المنطقة، بل يمكن القول إن الانقلابات السياسية أيضا غالبا ما تفرز حكما يكتسب شرعيته من رجال الجيش الذين عادة ما ينضمون إلى النظام الجديد فيحتلون مراتب وزارية.

كما فعل الرئيس الرحل حافظ الأسد حيث تولى حقيبة وزارة الدفاع إثر الإطاحة بأمين الحافظ عام 1966 بحيث غير بدلته العسكرية بأخرى مدنية حتى أصبح رئيسا للدولة إثر احتدام الصراعات على السلطة بين المبعوثين أنفسهم⁽¹⁾. وهذا هو حال أحمد حسن البكر والرئيس المخلوع صدام حسين الذي أجبره لاحقا على الاستقالة، وكذلك حال البقية الباقية من الانقلابيين في مصر، والسودان وليبيا والجزائر وصولا إلى انقلاب موريتانيا الذي عرفته عام 2005.

(1) عبد الرحمن حسن حمدي، العسكريون والحكم في إفريقيا - دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص9.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

تعريف الانقلاب العسكري:

يقصد بالانقلاب عملة إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالبا ما تتسم بالعنف وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها، وغالبا ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة مناسبة شعبية وقد لا يقترن بتغيير في طبيعة النظام السياسي وقد يترتب عليها تحولات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول انقلاب إلى ثورة ويشار في هذا الصدد إلى انقلابات ناجحة ومحاولات انقلابية فاشلة⁽¹⁾.

أسباب الانقلابات العسكري: يوجد مجموعة من الأسباب الداخلي والخارجية تفسر عملية الانقلابات العسكرية منها⁽²⁾.

فالأسباب الخارجية: فهي تنقسم بدورها إلى قسمين، بعضها يتعلق بالبيئة العالمية، وبعضها الآخر يتعلق بالبيئة الإقليمية فعالمي، هناك اتجاه دولي بعد سقوط الإتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية أوائل التسعينات لتبني مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، وربط المساعدات الاقتصادية الدولية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما **بالأسباب الداخلية:** لتراجع هذه الظاهرة، فهي ترتبط بأمرين الأول هو فكرة التداول السلمي للسلطة، وعدم قدرة بعض النظم على التحايل بوسائل قانونية للتشبث بالحكم، خشية الضغوط الداخلية والخارجية⁽³⁾، لكن ذلك لا يلغي حقيقة أن التفاعلات الداخلية كانت سببا رئيسيا في وقوع الانقلابات التي

(1) آدم قبي، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر، مذكرة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2003)، ص 45.

(2) بدر حسن الشافعي، استثناء ياماكو: هل يفتح انقلاب مالي الطريق أمام الربيع الإفريقي؟ متحصل عليه من: <http://www.Siyasca.Org-eg/Neus Q/2287 as Psc>.

(3) بدر حسن الشافعي، مرجع سابق.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

شهدتها المنطقة العربية، هذا ما تؤكد مجموعة من الوثائق المتعلقة بعدد من الانقلابات التي شهدتها المنطقة، ومنها:

❖ انقلاب الرئيس الليبي معمر القذافي أطاح بأسرة السنوسي المالكة عام 1969، واستولى على السلطة ليبقى فيها ما يقارب من أربعة عقود لينتهي عام 2011 على أيدي شباب ليبيا... ويبدو أنه كان يعد ابنه سوف الإسلام لتولي مدة الرئاسة من بعده أثر تنفيذه لشروط الأمريكيين والبريطانيين وحلفائهم⁽¹⁾.

❖ وينطبق ذلك على ما شهدته تونس من انقلاب سلمي قام به الرئيس زين العابدين بنعلي ليطيح بالرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة ويتمسك بكرسي الرئاسة من بعده حتى خلعتة الجماهير التونسية بسبب عدم اكتراثه بالمعارضة الداخلية والدعوات الدولية المنادية بالتغيير.

وهذا هو أيضا حال العديد من الدول الملكية الوراثية التي شهدت هي الأخرى بضعة انقلابات أطاحت بوريث عمان السلطان سعيد بن تيمور وجاءت بابنه السلطان قابوس بن سعيد، وأعفت العاهل الأردني الملك طلال ليرثه ابنه الملك حسين، وربما أدت بالملك السعودي فيصل بن عبد العزيز ليرثه وأشقاه السبعة.

وفي عام 1954 أطاحت أزمة مارس بالرئيس محمد نجيب ليتولى جمال عبد الناصر الحكم ويبقى في السلطة الفعلية ما يقارب عقدين حتى مماته في 1970⁽²⁾. وبعد الإطاحة بحسني مبارك جاء محمد مرسي، وفي 3 يوليو 2013 قام الجيش المصري بانقلاب عسكر تحت قيادة عبد الفتاح السيسي وعزل

(1) علي مدوني، مرجع سابق، 152.

(2) وليد خالد أحمد، مرجع سابق.

الفصل الثاني: تأثير الانقلابات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

الرئيس المنتخب محمد مرسي⁽¹⁾، وكلف رئيس المحكمة الدستوري عدلي منصور برئاسة البلاد، تم احتجاز محمد مرسي، وجاء تحرك الجيش بعد سلسلة من المظاهرات للمعارضة المصرية، طالب بتتحي الرئيس محمد مرسي وترفض أطراف في المعارضة المصرية المؤيدة للتدخل العسكري ضد الرئيس المنتخب تسميته انقلاب حيث تعتبر ما جرى ثورة.

كما نذكر بعض الانقلابات حدث في القارة الإفريقية بحيث وقع انقلاب عسكري يوم 22 مارس 2012 في جمهورية مالي بقيادة أمادو سانوقو قائد(لجنة إعادة الديمقراطية واستعادة الدول) وأطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا بقيادة الرئيس أمادو توماني توري، بحيث قام هذا الأخير بانقلاب في عام 1991، وأطاح بحكم الجنرال موسي تراولي الذي حكم البلاد منذ عام 1968 بعد انقلاب عسكري، وتولى توري الرئاسة في عام 2002م، ثم أعيد انتخابه في 2007⁽²⁾.

والمنتبّع للانقلابات العسكرية في السودان يلاحظ ارتباط وثيق بين السياسيين والمدنيين، وأن التسييس المتنامي للحياة العامة في السودان مقرونا بسيطرة الحكومات المختلفة على مفاصل الاقتصاد والإعلام والثقافة، يجعل السيطرة على الحكومة مهما، ويعني الخروج من الحكومة الخروج من درجة التأثير الأكبر الوحيد على الدولة، وكانت الأوضاع السياسية تشير إلى أن مساعي التقريب بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي على وشك أن تتجح⁽³⁾ في تشكيل حكومة جديدة تقصي حزب الأمة بقيادة عيد الله خليل من الحكومة.

(1) حميد سالم ، "انقلاب 2013 في مصر". متحصل عليه من:

<http://www.Oujdacity.net/National-articl-81082-ar>.

(2) علي عسكري، "الإنقلاب العسكري في مالي"، متحصل عليه من:

<http://www.manasir.Org/modules/Publisher/item.PHP?itemid:285>.

(3) حسن الحاج علي أحمد، "الإنقلاب العسكري في السودان: الأسباب والدفاع". متحصل عليه من:

<http://www.Ashorooq.Net/inddesc.PHP?option:Com>.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

ومر تاريخ الدولة السودانية بفترات معاقبة من الزمن بانقلابات عسكرية أي أن الانقلاب العسكري في السودان هو استمرار للعملية السياسية بوسائل أخرى بسبب عوامل هيكلية، وكان كلاو كزفيتز يرى الحرب استمرار للعمل السياسي بوسائل أخرى. وهذا يعني أن الدافع الرئيسي للانقلاب ليس السمات التنظيمية لقوات المسلحة أو المظالم الشخصية للضباط، فهذه تشكل فقط حفزا مهيئا للانقلاب.

ويتضح أن العلاقة بين العسكريين والمدنيين في السودان تدرجت على مدى ممتد من التهديد بالفيتو إلى محاولة الانقلاب الفاشلة إلى استلام السلطة ثم العودة إلى الثكنات، وفي كلا النمطين من الحكم المدني والعسكري كانت الأزمات الحادة هي الحافز الرئيسي في الإحاطة بالسلطة الحاكمة.

ومجمل القول نقول بأن الانقلابات العسكرية داخل الدولة وعملية تكرارها مثل ما لوحظ في السودان وباقي البلدان العربية، هو عملية خطيرة تهدد أمن الدولة، وتسود الفوضى العارمة وكما تفقد الدولة هيبتها وتنتشر آليات الفساد بكل أنواعه مما تقل عملية الالتزام بتطبيق القوانين، هذا ما يؤدي بالأخير إلى اللااستقرار داخل الدولة والتالي يتبين أن الانقلابات العسكرية تعتبر مظهر من مظاهر الانفلات الأمني في الدول العربية.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

المطلب الثالث: أثر التدخل الأجنبي على استقرار الأنظمة السياسية العربية:

يعتبر التدخل الأجنبي من بين المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتميز بالتعقيد وعدم الاتفاق، ذلك لوجود العديد من الاختلافات في استخدامه، وهذا ما يجعل من الصعب وضع مفهوم للتدخل، الذي شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية.

تعريف التدخل: يعرف على أنه إقدام دولة على مساعدة دولة من أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون اعتبار عملها دخولا في حالة حرب (1).

كما ينظر للتدخل على أنه سلوك غير قانوني، موجه لانتهاك سيادة الدول نظرا لتعارضه مع المادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، والتدخل مصطلح تقني يشير إلى كل سلوك تقوم به دولة يمس استقلال وسيادة دولة أخرى (2) ويعرف **كورفين Kourfin** التدخل أنه: إحلال دولة لسلطانها محل دولة أخرى، قصد تحقيق أثر قانوني لا تستطيع الدولة الأخيرة أولا في تحقيقه (3).

كما يرى **ايبيز Jm-yepes**: أن التدخل عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطانها في شؤون دولة أخرى، ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ويتم باستعمال القوة أو من غير استعمال القوة المادية بل بمجرد التهديد (4)، نخلص أن التدخل الأجنبي، ورغم الاتفاق على أنه فعل يترتب عليه فرض إرادة المتدخل على

(1) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 705.

(2) فؤاد جدو، "دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية". مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010)، ص 46.

(3) إدريس بوكرا، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص 84.

(4) حسام أحمد محمد هندواوي، التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية، 1996، ص 43.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

المتدخل عليه، وأنه قد يكون مشروعاً وقد يكون غير مشروع إضافة إلى تعدد أنواعه وأهدافه وأسبابه والأطراف التي تقوم به.

وحتى لا تخضع لإرهاب وابتزاز الأنظمة الفاشية وإرهابها الفكري والمعنوي والتضليل التي تبثه عبر وسائل إعلامها يجب أن تفرق بوضوح بين التدخل الدولي والتدخل الأجنبي.

1. التدخل الأجنبي ارتبط في المنطقة العربية بالاستعمار سواء ما تسمى بالحروب الصليبية أو موجة الاستعمار التي احتلت المنطقة النصف الأول من القرن العشرين، أما التدخل الدولي فارتبط بتحرير الشعوب من الاستعمار عبر مبادئ ولسن الأربعة عشر ومنها حق كل شعب في تقرير مصيره، والتي كانت على أساس قيام عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة لاحقاً⁽¹⁾.

2. التدخل الأجنبي ارتبط بنهب ثروات الشعوب أما التدخل الدولي فارتبط بمساعدة الشعوب.

3. التدخل الأجنبي في الغالب ثنائي النزعة، أما التدخل الدولي فهو متعدد الأطراف، وحتى ولو كانت هناك مصلحة خاصة لدولة معينة.

4. التدخل الأجنبي انفرادي ذو مستوى واحد، أما التدخل الدولي فهو متعدد المستويات عبر المنظمات الدولية، أو المنظمات الإقليمية بين أعضائها⁽²⁾.

إن طلب التدخل الدولي هو إيمان وامتثال واحترام للقانون الدولي والمواثيق الدولية ولا يعد انتهاكاً لأي قانون محلي وفقاً لمبدأ سيادة القوانين الدولية ولا يعد انتهاكاً لأي قانون محلي وفقاً لمبدأ سيادة القوانين الدولية على القوانين المحلية، وطلب المساندة الدولية واجب لأنه يعكس الإنسانية المشتركة.

(1) Martin Griffiths and Terry o'callaghan, internationales relations: the key concepts, London and new yourk, Routledge, 2002, p132.

(2) خليل مجدي، "التدخل الأجنبي والتدخل الدولي" الحوار المتمدن، العدد 1431، 2006/01/15. متحصل عليه من: <http://www.ahenar.Org>

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

ولكن بعد أحداث سبتمبر 2001 عرف العالم نوعا جديدا من أنواع التدخل المبرر، فبعد سقوط وانهيار مركز التجارة العالمي بدأت حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، عبر ما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب أو ما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب أو ما يعرف بمحور الشر الذي على أساسها أصبح يبرر التدخل في كل أنحاء العالم فمثلا القصف والتدخل على أفغانستان وغيرها من البلدان ثم تبريرها في كونها حربا ضد الإرهاب كما يصفها فاعلوها، وبذلك شهدت هذه المرحلة تراجعاً في مفهوم السيادة واتساع التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول وأصبح يتم اللجوء إلى حلف شمال الأطلسي كأحد الوسائل لتحقيق السياسة التدخلية⁽¹⁾، وظهور تدخلات من نوع جديد تحت تسميات جديدة كالحرب الوقائية والحرب الاستباقية والحرب ضد الإرهاب ومكافحته.

أنواع التدخل الأجنبي:

إن التدخل الأجنبي له عدة أنواع سواء من حيث صورته مباشرة وغير مباشرة أو من حيث الشكل فردي أو جماعي، داخلي أو خارجي، سياسي أو دبلوماسي، إعلامي أو دعائي أو عسكري، أو من حيث السبب اقتصادي، أمني، إنساني وهذا ما يجعل التدخل الدولي يمتاز بالتنوع وتعدد الأهداف والأسباب والدوافع والتطبيقات⁽²⁾ وبالتالي فالتدخل سياقات: داخلية محلية وخارجية، فالسياقات الداخلية المحلية التي تفرز احتمالات التدخل الخارجي، وتوسيع في المجالات المختلفة، ومنها الأزمات السياسية والاقتصادية، مع

(1) عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام . بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010، ص44.

(2) علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي". رسالة ماجستير (جامعة بكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013)، ص35.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

ضعف القدرات المؤسسية، والتبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للخارج، وارتفاع حدة الصراعات الداخلية، كلها عوامل من شأنها فتح المجال للتدخل الخارجي⁽¹⁾.

أما السياقات الخارجية الإقليمية والدولية... فهي تتضمن عبر المؤسسات والمنظمات الدولية وتفعيل أدوارها في توفير الأمن الجماعي وحماية حقوق الإنسان والتدرج في استخدام التدخل، بحيث يكون التدخل العسكري هو الملاذ الأخير⁽²⁾، وتلاؤم الوسائل مع الأهداف والتقييم المتوازن للنتائج تداعيات بحيث لا تفوق آثار التدخل وسلبياته خيار عدم التدخل، وفي المقابل يغلب اتجاه آخر، منظور مصالح الدول الداخلة أو المرشحة للتدخل.

نماذج التدخل الخارجية على الأمن العربي وانعكاساتها:

شهد الواقع الدولي اليوم العديد من نماذج التدخل الخارجي التي تتفاوت في أشكالها وصورها من حيث آلياتها ونطاقها، وأطرافها، وأهدافها، ومبرراتها وآثارها ونتائجها.

فمثلا نختار **حلف الناتو** الذي كان يضم دولا في شرق أوروبا واستمر في التوسع والتمدد والانتشار حتى وصل إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، التي تحتل موقعا مهما في العقيدة العسكرية للحلف، وذلك بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي واحتوائها على ثلثي نفط العالم، وإمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها، وظاهرة (الإرهاب الأصولي) الذي يعني الاستلام بحسب مزاعم الغرب، وهذا ما جعله يترك تأثيرا كبيرا في الأمن القومي العربي، ويسهم في تهميش الدول العربية على الساحة الدولية.

(1) منصور القاضي، "مفهوم التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي". متحصل عليه من:

<http://www.Safhea.Formetif.Com>

(2) محمد رضا يونس عدي، مرجع سابق، ص 73.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

نشأة الحلف: كانت معاهدة حلف شمال الأطلسي بمنزلة امتداد وتوسيع لإطار معاهدة بروكسل- التي وقعتها في 17 آذار 1948، كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا وفرنسا- هذه المعاهدة التي جاءت نتيجة تصاعد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين، خاصة بعد زيادة النفوذ السوفيتي في أوروبا، الذي تحول إلى خطر يهدد الدول الأوروبية الغربية⁽¹⁾.

وانطلقت دعوات لتوسيعها ودخول الولايات المتحدة عضوا فيه، واستقر الرأي العام بعد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية دول المعاهدة والولايات المتحدة على تطويرها إلى تحالف أوسع، ومن هنا بدأ وضع ميثاق تأسيسي لحلف شمال الأطلسي، وبعد المداولات، تمكنت اللجنة الدائمة لميثاق الأطلسي بروكسل، والتي كانت مشكلة من طرف وزراء خارجية الدول المذكور- منذ انتهاء إعداد الميثاق، تم الاحتفال بإنشائه في عام 1949 ومنذئذ عرف بخلف شمال الأطلسي **NATO**.*

وبدأت علاقة الحلف بالدول العربية في 8 فيفري 1995 وكان الاجتماع يتمحور حول تقوية عوامل الاستقرار في المنطقة العربية والذي دار الحوار مع ممثلين خمسة دول متوسطة هي: مصر، المغرب، تونس، موريتانيا و"إسرائيل" في بروكسل كما انضمت الأردن 1995- واتفق كلا الطرفين في بعض المسائل منها: تبادل المعلومات، وزارات الضباط المتبادلة، وتقديم مساعدات فنية للإدارة المدنية م فل الحلف عن حدوث الطوارئ. وانحصر نشاط الحلف في مسائل تتعلق بالأمن: مثل تبادل المعلومات، الحرب على الإرهاب» والجريمة المنظمة⁽²⁾.

(1) إسماعيل صبري مقلد، منظمة شمال الأطلسي. الكويت: مؤسسة الصباح، 1990، ص 45.

* **NATO** : إشارة إلى الأحرف الأولى معاهدة حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organisation) لذلك يطلق عليه في الترجمات العربية اسم (الناتو) أو معاهدة (حلف شمال الأطلسي أو حلف الأطلسي، أو التحالف الأطلسي أو (الحلف الأطلنطي).

(2) عبد القادر فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية. عمان: دار المجدلاوي، 2006، ص 325.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

مضمون تدخل الحلف في المنطقة العربية:

طبقا للنظام السياسي للحلف، باستخدامه الوسائل السياسية والعسكرية، لتحقيق أهدافه، فإنه لم تعد هناك من وسيلة إلا سوق يستخدمها لتحقيق أهدافه، ولكن الوسائل العسكرية هي ذات الاهتمام الأكبر، كما استخدام الوسائل السياسية المتمثلة في:

- 1- محاولة تغيير النظام السياسي لدول عربية معنية.
 - 2- التدخل لمنح حق تقرير المصير لفئة قومية أو دينية معنية⁽¹⁾.
- وهو مثال واضح على جنوب السودان وشمال العراق وكما منح لنفسه الحق في القيام بما يطلق عليه "المهام الأمنية" وذلك من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى سبيل المثال:
1. محاولة إعادة ترتيب الأوضاع في بعض دول المنطقة، مثل ليبيا وإيران وغيرها⁽²⁾.
 2. التدخل في دول منطقة الخليج وما يجاورها جغرافيا، في إطار تحقيق أمن الخليج وأمن الممر المائي التجاري المهم، وضمان تدفق النفط من هذه المنطقة إلى دول أوروبا واليابان.
 3. التدخل للتفتيش على أسلحة كيميائية أو بيولوجية، أو لمنع تدفق الأسلحة على بعض الدول أو لحرمان بعضها الآخر تحقيق التوازن في المجال النووي مع «إسرائيل».
 4. التدخل بذريعة منع حركات العنف والتطرف، كما في الجزائر وأفغانستان.
 5. التدخل في إطار تحقيق حقوق الإنسان.

(1) عبد الرحمن الهواري، "المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط". القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 137، 1999، ص 282.

(2) عبد الرحمن الهواري، مرجع سابق، ص 283.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

ونظرا لإحتلال المنطقة العربية موقعا مهما في العقيدة العسكرية الجديدة للحلف وترجعها على تآثي احتياطي نبط العالم، وإمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها وظاهرة "الإرهاب الأصولي"، وتجارة المخدرات علاوة على وجود الكيان الصهيوني الذي يتبنى الغرب سياسة حمايته والدفاع عنه، مما يجعل المنطقة مستهدفة، وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على الأمن القومي العربي وعلى المصالح العربية، ويهمش مندور العرب على الساحة الإقليمية والدولية، يحرم الدول المستقلة من وجود حليف دولي أو حتى إقليمي يساعدها على استعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية⁽¹⁾.

ويمكن أن نستنتج أيضا نقاط مهمة جدا وهي:

1- استمرار الهيمنة الأمريكية على حلف الناتو، الذي لم تكن توجهاته عبر المراحل السياسية المختلفة للنظام العالمي إلا أن انعكاسا لأولويات السياسة الأمريكية، فهو يشكل أداة الهيمنة على العالم وسياستها⁽²⁾.

2- أن الثروة النفطية في المنطقة العربية كانت وستظل في صلب الإستراتيجية الأطلسية ومصالحها الحيوية، ومن ثم ستظل واقعة تحت ضغط التهديد والابتزاز في محاولة لاحتواء هذه الثروة.

3- ترك تدخل الحلف في المنطقة العربية آثار سلبية على الأمن القومي العربي، تجسدت في تغير مفهوم الإدراك للأمن القومي على صعيد النخب الحاكمة، إذ تغيرت الأولويات وتغيرت النظرة إلى مصادر التهديد، فمثلا دول الخليج العربي أصبحت تنتظر إلى العراق كمصدر للتهديد، وحتى داخل مجلس التعاون ذاته تنتظر قطر إلى السعودية كمصدر تهديد.

(1) موسى أحمد القلاب، أدوار الناتو الإقليمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 27.

(2) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية. بيروت: دار أمواج للنشر، 2003، ص 120.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد

الحراك العربي

4- أدى توسع الحلف تجاه المنطقة العربية إلى اختلال أسس النظام الإقليمي العربي وركائزه، بحيث أصبحت بعض النخب الحاكمة في النظام العربي تسوغ البدائل الأمريكية الغربية الهادفة إلى ماء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة.

ويمكن أن نخلص إلى القول بأن التدخل هو عمل ديكتاتوري يهدف إلى التأثير على الاستقلال السياسي وسيادة الدولة باستعمال وسائل الإكراه والضغط عن طريق القوة على نحو يتنافى مع القانون الدولي. ويوجد نماذج عربية وإفريقية ساهم التدخل بشكل كبير في إعادة ترتيب الأوضاع السياسية داخل البلاد وخاصة القارة الإفريقية وذلك لما تعانیه من مواجهة للإرهاب بحيث تعد القارة الإفريقية من أكبر أجزاء النظام الدولي هشاشة، فقد عرفت منذ القرن التاسع عشر بحسبانها مجالاً للتنافس الاستعماري بين القوى الكبرى. حتى مع صعود حركة الاستقلال الوطني في خمسينيات وستينيات في القرن العشرين، لم تسلم إفريقيا المستقلة من التدخل الأجنبي الاستعماري الجديد الذي اتخذ شكل سياسات جديدة قائمة على استمرار التدخل في بناء نظمها، والاستمرار في تبعيتها الاقتصادية للمستعمرين القدامى الذين أرادوا استمرار منظومة استغلال موارد القارة وطاقاتها.

ومجمل القول فإن المتغير الثقافي ممثلاً بثقافة سياسة التبعية كأحد المصادر الأساسية للتدخل الخارجي - مثل الشعور بالعجز والإنكار تجاه القوى الكبرى، واستلاب الفكري والثقافي، والاستهانة بالقيم والثقافات الوطنية. ولكي تحد من التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، يتوجب على النخب السياسية إصلاح أوضاع الداخلية للدولة. ومنه يتبين أن التدخل الأجنبي في النظم السياسية العربية له دور بارز وواضح. لأن الاعتبارات السياسية كانت أساس توجيه تصرف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على كافة المجريات على المستوى الدولي، متخذة في ذلك من حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الدول خاصة النامية منها بغرض تحقيق أكبر قدر من المصالح السياسية

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

والاقتصادية الأمريكية⁽¹⁾، وقد ترتب عن تلك السياسة المزيد من إهدار حقوق الإنسان، ومن خلال ذلك يظهر حق التدخل الأجنبي فكرة ايجابية بصفته الإنسانية غير أنه في بعده القانوني الغامض وتطبيقاته يكتسي طابعا انتقائيا.

إذن فالتدخل الأجنبي يعمل في إطار حماية حقوق الإنسان من الخطر الخارجي هذا في مبادئه ولكن مضمونه يتعلق باستعمال شتى الوسائل والطرق لسير مصالح الولايات المتحدة، وبالتالي باستطاعته أن يزرع داخل الأنظمة العربية شتى الطرق من أجل نجاح خطته المرسومة وهذا ما نلاحظه في البلدان العربية مثلا: والمواقف الدولية بشأن الليبي، الذي جعل الدولة تتهار.

(1) أحمد هلتهالي ، "التدخل الإنساني بين حقوق الإنسان ومبدأ السادة في عالم ما بعد الحرب الباردة". شهادة ماجستير. (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع قانون المنظمات الدولية 2008-2009)، ص 86.

الفصل الثاني: تأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي

خلاصة واستنتاجات الفصل:

يعد معالجتنا لتأثير الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

1. أن النظام السياسي يختلف عن الدولة، لأن الأول لا يعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع. بيد أن الدول تعد فهي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، كما تملك الشخصية القانونية التي تكسبها الأهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولية العام على الصعيد الخارجي.
 2. إن الأنظمة العربية لن تعرف مسارا تطوريا موحدا ليس فقط لأسباب داخلية خاصة بكل دولة ولكن أيضا لطبيعة العلاقة الإستراتيجية التي تربطها بفواعل أجنبية أساسية (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية).
 3. أن من أبرز مظاهر الانفلات الأمني التي أثرت في النظم السياسية العربية تتمثل في الصراعات الإثنية التي تعد إحدى عوامل الرئيسية في زراعة الفوضى داخل النظم وهذا لاحظناه في معظم الأنظمة العربية مثل ليبيا، اليمن، سوريا، .. الخ وكذلك الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة العربية في القديم وحتى في الوقت الراهن مثلا، مصر، تونس وكذا الدول الإفريقية السودان، مالي... الخ.
- وهذا كله بفضل التدخل الأجنبي في الدول وخاصة العربية والإفريقية مثلا تدخل حلف الناتو في الشأن الليبي، وكذلك العراق، ... الخ.

الفصل الثالث:

الانفلات الأمني في ليبيا في ضوء

الحراك العربي

تمهيد:

عرف النظام السياسي الليبي عبر التاريخ العديد من الأحداث التاريخية والسياسية، التي تمثل في مجملها البيئة التي جعلت منه نظاما فريدا سواء على المستوى الداخلي والخارجي أو من الناحية السياسية أو القانونية، وتجسد ذلك من خلال إبراز العديد من الأحداث التي رسمت الملامح العامة للنظام وجعلت له خصائص مغايرة لباقي الأنظمة سواء على الساحة الإقليمية أو القارية أو العالمية.

وخاصة في فترة ما بعد الحراك العربي، ومنه فقد حاولنا في هذا الفصل قد حاولنا تحدد المكانة التاريخية والجيوسياسية لليبيا وذلك من خلال التطرق إلى الموقع الجيوسياسي لليبيا، وكذا التطرق إلى الملامح التاريخية للنظام السياسي الليبي، كما ركزنا في هذا الفصل على مظاهر الانفلات الأمني في المجتمع الليبي، وكذا الأسباب تفشي الظاهرة سواء الداخلية أو الخارجية، لنصل في نهاية الفصل إلى نهاية السيناريوهات المتوقعة في ليبيا بعد الحراك العربي، مع إعطاء اقتراحات لمعالجة ظاهرة الانفلات الأمني.

المبحث الأول: المكانة الجيوستراتيجية والتاريخية لليبيا:

تعتبر المقومات الاقتصادية والبشرية والجغرافية التي تملكها الدول من أهم الركائز لقيام دولة قوية، كما يعتبر النفط من أهم المقومات الاقتصادية التي يقوم عليها اقتصاد الدول العربية ومنها ليبيا، ولذلك فإن دراستنا تبين طبيعة النظام السياسي والمراحل التاريخية التي مر بها وكذا الأهمية الاقتصادية للدول.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لليبيا:

3. الموقع الفلكي: ليبيا دولة تقع في شمال قارة إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، إذ تقع بين خطي طول 25° و 9° شرقاً ودائرتي عرض 33° و 18° شمالاً، يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغرب تونس.

تبلغ مساحتها الاجمالية نحو 1. 760, 000 كلم⁽¹⁾²، ويبلغ طول الشريط الساحلي لليبيا 1900 كلم،

وتتوزع الحدود الليبية التي يبلغ طولها كلم 4434 كلم وهي كالتالي:

❖ الحدود الشرقية مع مصر بطول 1094 كلم والسودان بطول 400 كلم.

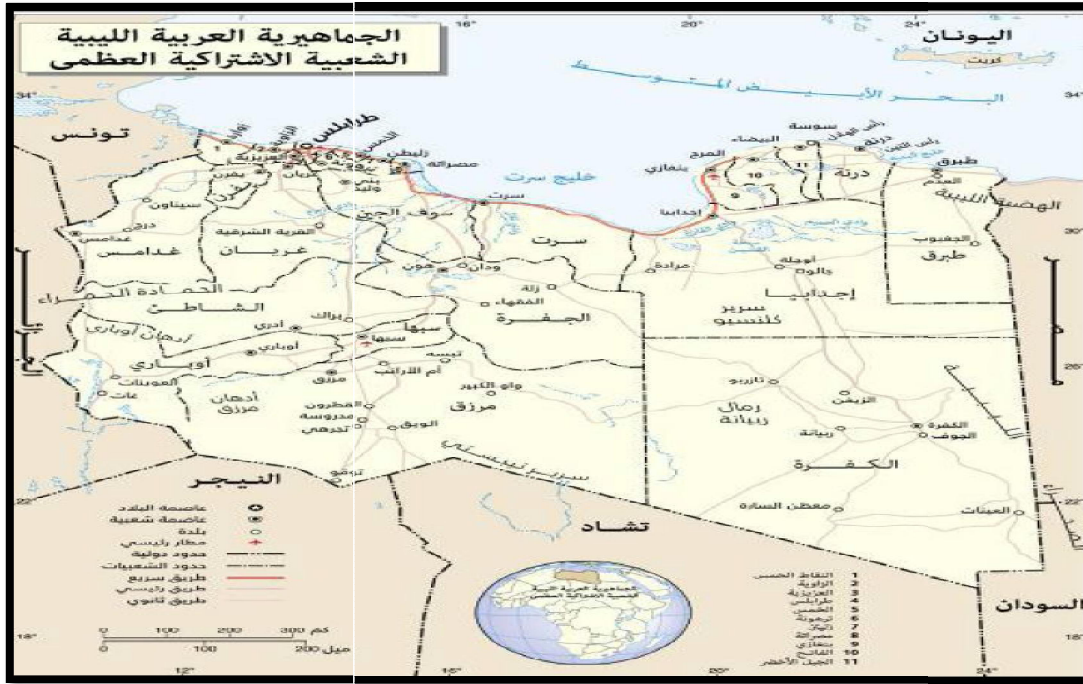
❖ الحدود الغربية مع تونس بطول 500 كلم والجزائر بطول 1200 كلم.

❖ الحدود الجنوبية مع تشاد 1090 كلم والنيجر بطول 150 كلم.

وهذا الشكل يوضح الحدود الجغرافية لليبيا⁽²⁾.

(1) محمد المبروك المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990، ص51.

(2) أبو القاسم محمد الغزالي، الطرق والتنقل البري والتغير. طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر، 1981، ص43.



الخريطة رقم(1): تبين الحدود الجغرافية لليبيا

المصدر: منظمة العفو الدولية، "ليبيا الغد أي أمل لحقوق الإنسان"، وثيقة رقم 12/007/2010

تقرير، جوان 2010، ص 6.

أما فيما يخص التقسيم الإداري فتوجد في ليبيا 22 شعبية أو محافظة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر ينقسم إلى مكونات وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا، وبداية من 2007 صارت ليبيا تتكون من 22 شعبية بدل 32 شعبية⁽¹⁾ وهي: شعبية البطنان، درنة، شعبية الجبل الأخضر، شعبية المرج، شعبية بنغازي الواحات، شعبية الكفرة، شعبية سرت، شعبية مرزق، شعبية سبها، شعبية وادي الحياة، شعبية مصراته، شعبية المرقب، شعبية طرابلس، شعبية الجفارة، شعبية الزاوية، شعبية النقاط الخمس، شعبية الجبال الغربي، شعبية تالوث، شعبية غات، شعبية الجفرة، شعبية وادي الشاطئ، وتعتبر العاصمة طرابلس أكبر المدن.

(1) محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافيا أوروبا وحوض البحر المتوسط. الإسكندرية: [د.د.ن]، 1999، ص216.

كما لعب الموقع الفلكي لليبيا في جعل المناخ الصحراوي هو المناخ السائد فيها، إلا المناطق الشمالية فيسودها المناخ المتوسطي الذي لا تتعدى حدوده الجغرافية 50 كلم، بحيث ترتفع درجة الحرارة صيفان وتتخفض في الشتاء، كما تقل سقوط الأمطار، إلا الشريط الساحلي الذي تسقط فيه الأمطار بشكل اعتصار فجائي، كما تقدر نسبة الرطوبة بشكل نسبي من 80% إلى 85% هذا في المناطق الساحلية أما داخل الصحراء فتقل لتصل نسبتها إلى 5%(1). وبالتالي فإن ليبيا لا تملك أي موارد مائية سطحية دائمة الجريان وذلك لندرة الأمطار فهي تعتمد على كميات الأمطار المتساقطة، فيوجد بعض المناطق تعاني من نقص المياه، وكان مشروع النهر الصناعي من أهم المشروعات، بحيث تم اكتشاف حوض تبلغ مساحته

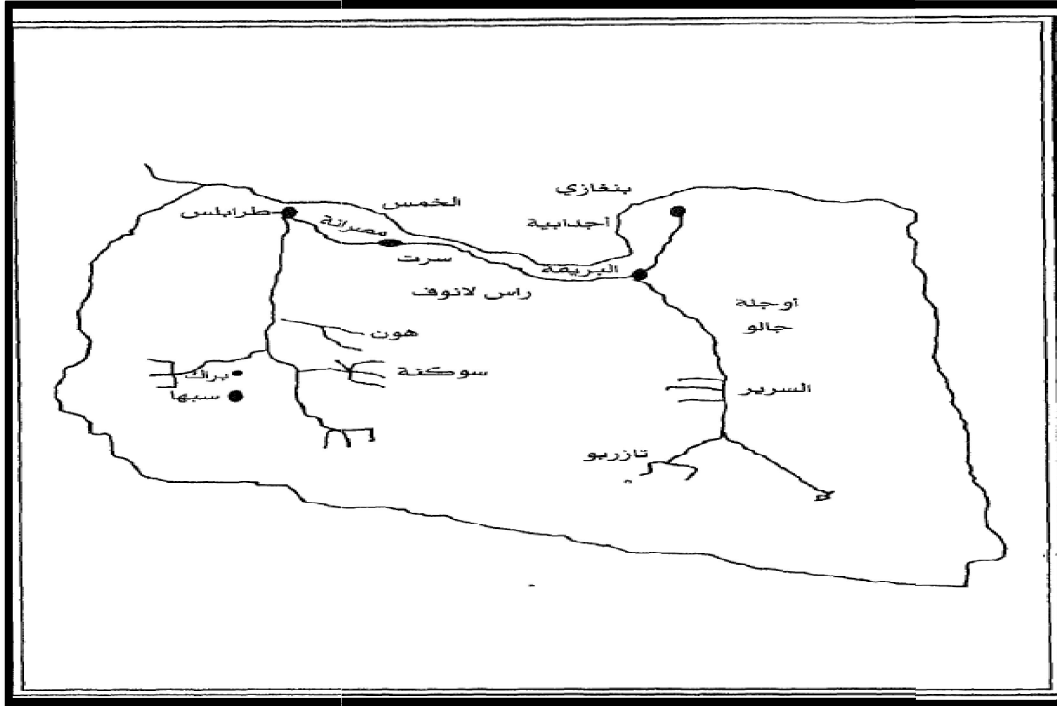
750, 000 كلم² بسعة تخزينه تقدر بـ 3400 كلم وهذا في منطقة السرير. ومن خلال المشروع يمكن

التقليل من مشكلة المياه التي تواجهها ليبيا(2).

وفي الشكل الموالي خارطة توضيحية لتوزيع المياه في ليبيا.

(1) نفس المرجع، 217 .

(2) محمد إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص 217.



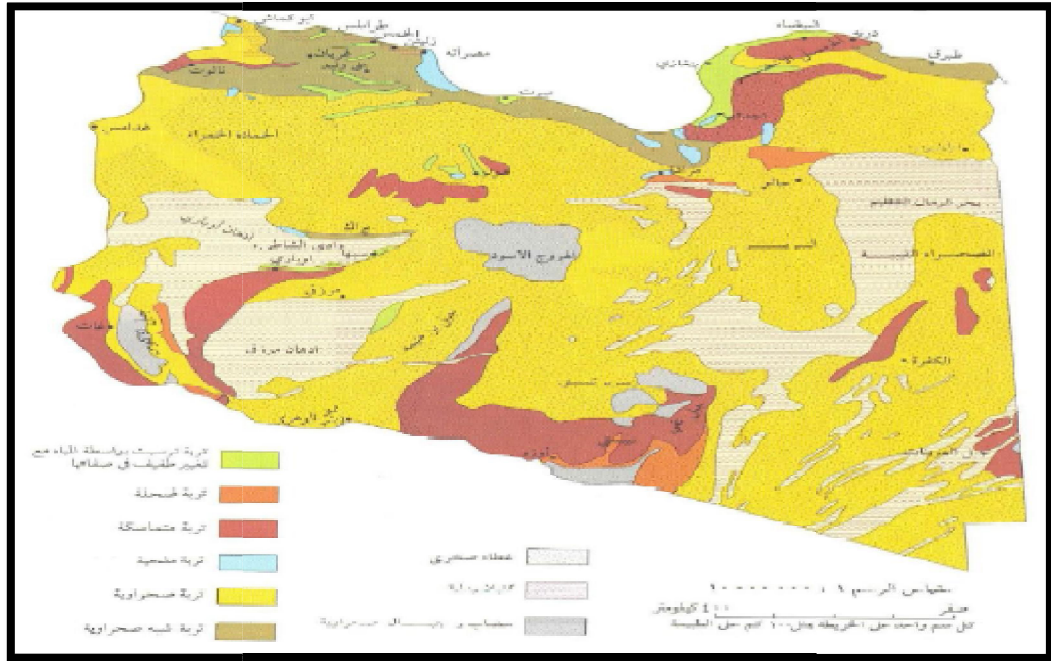
الخريطة رقم (2): يبين توزيع المياه في ليبيا

المصدر: عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها. بنغازي: الدار الجماهيرية، 2000، ص261.

أما التربة في ليبيا فتتميز بنوعها الرملي الخفيف وقلة احتوائها على الموارد العضوية وكما تتميز

باحتفاظها لمياه.

وفي الشكل الموالي توضيح لتوزيع التربة في ليبيا.



الخريطة رقم(3): توزيع التربة في ليبيا

المصدر: عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1973، ص 143.

يتوضح في الخريطة توزيع التربة حسب التقسيم⁽¹⁾ التالي:

- ❖ تربة البحر الأبيض المتوسط: وهي تتوزع في السهل الشرقي والسهل الغربي وهي صالحة للزراعة.
- ❖ تربة صحراوية: تتوسع على مساحات شاسعة، وتغطي معظم الأجزاء الجنوبية من ليبيا مثل: السرير، الحمادة، العروق.

❖ تربة رسوبية: تتوزع على الشريط الساحلي في بنغازي وتاورغاء، كما تنتشر في المناطق الشرقية.

❖ تربة رملية: تظهر في شكل كتبان رملية في سهل جفارة وبنغازي.

4. التركيبة البشرية في ليبيا: يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6, 597 مليون نسمة حسب إحصائيات

2010، بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2, 42% وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية خاصة في

(1) المرجع نفسه.

المناطق الساحلية في شمال البلاد، ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا في ليبيا، وهذا تبعا لنظام القذافي

الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية ومن أبرز القبائل نذكر ما يلي⁽¹⁾:

❖ **الورفلة**: وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة، في الجنوب

والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عددا من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

❖ **القذافية**: وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز في طبرق وبنغازي وسرت وفزان

وطرابلس وغريان والزاوية الغربي، وتعد هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية، وكان يعتمد عليها

القذافي في حمايته وحماية أسرته.

❖ **المقارحة**: وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها عبد السلام

جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني

في نظام القذافي، وعبد الباسط المقرحي الذي اتهم في قضية لوكربي.

❖ **ترهونة**: وتضمن العديد من القبائل الفرعية، يقدرها البعض بنحو 60 قبيلة إلى هذه القبيلة قطاع

واسع من القوات المسلحة الليبية.

❖ **زبارة**: وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز جغرافيا ف مدينة

الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.

❖ **الطوارق**: قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى، وتتوزع بين عدة دول إفريقية كالجزائر والمغرب

ومالي وفي ليبيا تتركز في مدينة غات بأقصى الجنوب.

❖ **أولاد سليمان**: تتكون من قبائل صغيرة عدة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل

من مصر وتونس، حتى تشاد والنيجر.

(1) علاء الدين زردومي ، مرجع سابق، ص ص 37-74.

❖ العبيدات والبراعة والعوافر والمسامي: وتعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.
❖ قبائل التبو: وهي أصول غير عربية أي أمازيغية الأصل، يتمركز أفرادها في مناطق أوزو - غرمس - والقطرون في جنوب ليبيا، والكفرة في جنوب شرق العاصمة طرابلس.

كما تعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية، كما يشكل العرب والبربر أغلبية السكان 97%، و3% من أجناس مختلفة، والدين الإسلامي هو دين الدولة، أما فيما يخص التعليم فهو مجاني بجميع تطوره مراحل.
5. التركيبة الاقتصادية في ليبيا: يمتاز الاقتصاد الليبي بمقومات هامة مثل النفط، بحيث تصنف

من بين الاقتصاديات النامية⁽¹⁾. بحيث تتوفر على قطاعات اقتصادية نذكر منها:

أولاً: القطاع الزراعي والحيواني: يعتبر الإنتاج الزراعي والحيواني في ليبيا محصلة لمجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، كما تمثل الموارد المائية والتربية والموارد البشرية من أهم الموارد التي تنعكس على الإنتاج الزراعي في ليبيا إضافة إلى التقنيات والسياسات الزراعية وذلك كما يلي:
الموارد المائية: بحيث يتوقف الإنتاج الزراعي في ليبيا على مقدار ما يوجد من موارد مائية، سواء مياه أمطار أو مياه جوفية.

الموارد البشرية: تعتبر الأيدي العاملة ضعيفة جدا خاصة في قطاع الزراعة، فعظم الدول الفقيرة تعتمد على العمالة الخارجية، ومن أهم المحاصيل الزراعية لهذا القطاع في ليبيا⁽²⁾ نجد:
القمح، الشعير، الخضر، الفواكه، الزيتون، ... الخ.

أما الإنتاج الحيواني فيتركز في الجبل الأخضر بحيث تعد من أكبر المناطق لتربية الحيوانات وكذلك سرت.

(1) يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهير العربية الليبية" مذكرة ماجستير، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، 2007)، ص 35.

(2) يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 48.

ثانيا: القطاع الصناعي: يتمركز على هذا القطاع في شعبي طرابلس ما يزيد حوالي 23% من المنشآت الصناعية، وبنغازي فتصل إلى 12%، أما باقي المنشآت موزعة على باقي شعبيات ليبيا، ومن بين الصناعات الموجودة في ليبيا نذكر:

صناعات الحديد والصلب، الاسمنت ومواد البناء، الصودا الكاوية، الصناعات البتروكيمياوية الأخرى.

ثالثا: القطاع التجاري: يوجد نوعين من التجارة في ليبيا تنقسم⁽¹⁾ إلى:

أ- تجارة داخلية: تمارس داخل الدولة من خلال المنشآت الاشتراكية، التي تقوم بالاستيراد أو الإنتاج والتسويق المباشر، ويصل عدد الأسواق في ليبيا حوالي 685 سوقا، وتتوزع هذه المنشآت في معظم الشعبيات الليبية، وتأتي طرابلس في مقدمة الشعبيات الليبية.

ب- تجارة خارجية: تعتبر من أهم عناصر الدخل القومي في أي بلد، فهي تقوم باستيراد الاحتياجات المختلفة من الخامات، ومستلزمات الإنتاج.

رابعا: قطاع النقل والمواصلات: بحيث يتضمن قطاع النقل والمواصلات كل نشاطات الطرق والمطارات والموانئ والنقل البري والبحري والجوي والبريد والمواصلات سواء السلكية واللاسلكية⁽²⁾. بحيث بلغ إجمالي مخصصات النقل والمواصلات عام 2008 ما يقدر بـ 3,800 مليون دينار ليبي، أي بنسبة 14,5% من المخصصات العامة لكل قطاع.

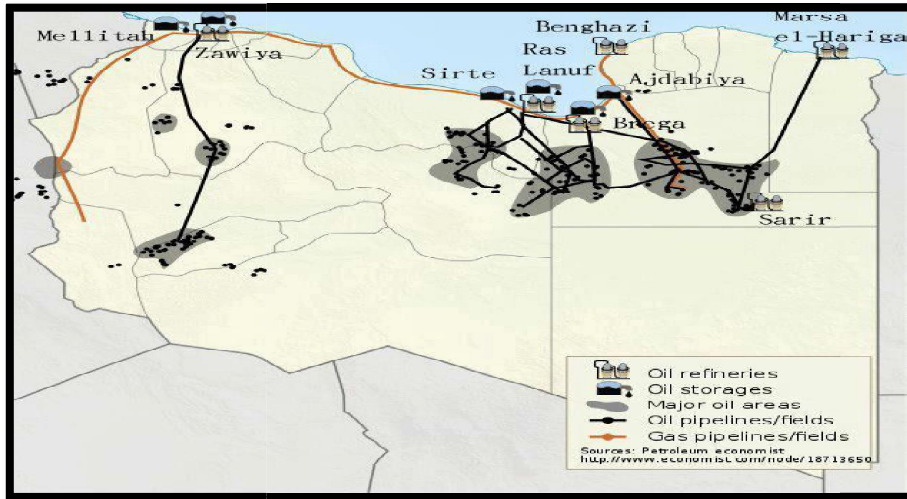
خامسا: قطاع السياحة: عرفت ليبيا حركية في هذا القطاع في عام 1963 بحيث قامت الدولة بتفعيل لدور التنمية ف هذا القطاع ومن أهم الخصائص التي تملكها ليبيا⁽³⁾ نذكر ما يلي:

(1)Jeffe, Emily, H, Social and Economic development of libya. Londone: Menas prass, 1982. P173.

(2) فضل إبراهيم الأجدود، مدخل إلى جغرافيا النقل في ليبيا، ط2- القاهرة: الدار العربية للنشر، 2008، ص73.

(3) سعيد صفي الدين الطوب، "مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في جغرافية السياحة".مذكرة دكتوراه،(جامعة القاهرة، كلية الأدب، قسم الجغرافيا، 2000-2001)، ص82.

- ❖ توفير ليبيا أكبر عدد من الآثار الرومانية الموجودة خارج إيطاليا.
 - ❖ إطلال ليبيا على البحر المتوسط بشريط ساحلي طويل صالح للاستثمار السياحي.
 - ❖ تمتلك ليبيا أكبر صحراء في العالم.
 - ❖ اكتسابها لتراث حضاري عريق.
- سادسا: **الصناعات النفطية:** يعد النفط في ليبيا عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو الممول الأساسي للاقتصاد الليبي، فأى خلل يحدث في الإنتاج أو في ارتفاع أو انخفاض الأسعار يؤثر على التنمية والميزان التجاري الليبي. ⁽¹⁾ ويمتاز النفط الليبي بمجموعة من الخصائص وهي:
- ❖ معظم الآبار النفطية الليبية مرتكزة في أربعة مناطق قريبة من بعضها البعض ومتصلة.
 - ❖ معظم الآبار النفطية قريبة من موانئ التصدير، وبالتالي سهولة النقل وقلة التكاليف.
 - ❖ جودة النفط الليبي، لأنه يحتوي على نسبة كبيرة من الكبريت غير موجودة فيه ⁽²⁾.



الخريطة رقم(4): تبين توزيع آبار و أنابيب النفط في ليبيا

المصدر: علاء زردومي، مرجع سابق

(1) محمود علي الغدامسي، النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي. بيروت، دار الجليل، 1998، ص 63.

(2) علاء الدين زردومي ، مرجع سابق، ص ص 88.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لدولة ليبيا:

شهدت ليبيا العديد من الأحداث التاريخية والسياسية التي رسمت ملامح النظام السياسي الليبي سواء قبل أو بعد الاستقلال قبل الاحتلال الايطالي⁽¹⁾، وبعده وكان الاستقلال والعهد الملكي زاهر بالأحداث التاريخية والسياسية التي حددت البنية السياسية لنظام الليبي.

الفترة الأولى: ليبيا قبل الاستعمار الايطالي:

خضعت ليبيا للسيطرة العثمانية ابتداء منذ 1551م، وذلك بقيادة "مرادغا" وفي سنة 1593م تولى حكم طرابلس "درغوت باشا" وأخضع كل من قران الزاوية وبنغازي، وقد تعاقب على حكم ليبيا خمسة وعشرون دايا خلال 107 سنوات، وفي القرن 17 تولى "أحمد القرماني" الحكم والذي استمر 34 سنة. واستمر الحكم إلى غاية احتلال قوة عسكرية عثمانية إلى ليبيا وأنهت الحكم وأصبحت تحت السيطرة العثمانية، وقد حكمت ليبيا العديد من الزعماء كل زعيم في منطقة والتالي سيطرت تلك القبائل على الطرق والمناطق الإستراتيجية، وبعد احتلال تونس سنة 1881 ومصر سنة 1882 أصبحت ليبيا مع بداية القرن(19) تخضع للاحتلال الايطالي⁽²⁾.

الفترة الثانية: ليبيا فترة الاستعمار الايطالي:

بدأ الاحتلال الايطالي في ليبيا مطلع القرن 19، ولكن تجسد على أرض الواقع بعد تورط الدولة العثمانية في حرب البلقان إذ توجهت ايطاليا إلى ليبيا وأعلنت الحرب على تركيا في 1911. وبعد عام من الحرب عليها انسحبت تركيا من ليبيا وذلك بسبب عجزها العسكري، واقتصر الاستعمار في البداية على المدن الساحلية من طرابلس إلى برقة، ثم توجه إلى المناطق الداخلية، والمناطق الصحراوية، وتم

(1) أحمد محمد أنذشية، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث. بنغازي: الدار الجماهيرية، 1993، ص40.

(2) توري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، ترجمة: خليفة وحمد التليسي، ط2، بيروت، الدار العربية للكتب، 1991، ص203.

السيطرة عليها بعد إخضاع جميع أنحاء ليبيا لسيطرة الايطالية وأعلنت كجزء من إيطاليا ومستعمرة خاضعة لسلطتها وحكمها⁽¹⁾.

كما عرف الاحتلال الايطالي مقاومة من طرف القبائل، وخاضت عدة معارك تذكر منها⁽²⁾:

معركة الجليانة: وهي أول المعارك في ليبيا في 1911، معركة المرقب؛ معركة جندوبة، معركة محروقة، معركة القرصابية، معركة.... وبعد الحرب العالمية الأولى عرفت ليبيا قيام الجمهورية الطرابلسية في الجزء الغربي من طرابلس، وتم إعلان الاستقلال من جانب واحد وكان ذلك في 1918، وكون مجلس لرئاسة الجمهورية، كما شكلوا مجلس الشورى يتكون من شيوخ القبائل، ودامت هذه الجمهورية ستة أشهر ونصف، وتفاوض الحكم الايطالي مع شيوخ القبائل سميت بـ "مفاوضات سواني بن يادم" وتم من خلالها السيطرة من جديد على ليبيا⁽³⁾.

وفي عام 1923 ظهرت مقاومة عمر المختار، الذي اتخذ من الجبل الأخضر معقلا للمقاومة كما ظهر العديد من الحركات السياسية والأحزاب منها:

حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي، الحركة السنوسية، حركة التحرر الوطني، ... الخ.

الفترة الثالثة: ليبيا من الملكية إلى الجمهورية:

في 1951/12/24 أعلنت ليبيا كمملكة متحدة، تتكون من ثلاث أقاليم برئاسة الملك إدريس السنوسي، وقد أنهى بهذا الإعلان عن الاحتلال البريطاني والفرنسي للبلاد. واجهت المملكة عدة مشاكل

(1) عبد المنصف حافظ البوري، ليبيا في دراسة العلاقات الدولية، ترجمة. بيروت: الدار العربية للكتب، 1983، ص125.

(2) المغربي الزاهي، ليبيا والثورة في عشرين عام 1969-1989، ليبيا: الدار الجماهيرية، 2008، ص79.

(3) علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص61.

سياسية واقتصادية منها⁽¹⁾: قلة الموارد الاقتصادية بحيث كان الرعي والزراعة سمة الاقتصاد الليبي الضعيف في تلك الفترة، قبل ظهور النفط⁽²⁾. بحيث مرت فترة الحكم الملكي بقسمين هما:

1- ليبيا الاتحادية: تميزت هذه المرحلة بنظام حكم قائم على أساس الدستور الذي صدر في أكتوبر 1951، الذي يصنف ليبيا كدولة مركبة تأخذ شكل اتحادي فدرالي، بحيث يتكون الدستور من 204 مادة ويحتوي على 24 فصلا منظمة له. كما تم تحديد السلطات الثلاث المتمثلة في السلطة التنفيذية أو المؤسسة التنفيذية التي تتكون من الملك ومجلس الوزراء، السلطة التشريعية: التي تتمثل في البرلمان الذي يتكون من مجلس الشيوخ يتكون من 24 عضوا ومدة العضوية 8 سنوات مع تجديد النصف كل 4 سنوات. ومجلس النواب الذي يمثل كافة سكان ليبيا، يتكون من 55 نائب في هذه الفترة.

ولم يمنح حق الانتخاب للمرأة في هذه الفترة، أما السلطة القضائية فهي منفصلة عن السلطات الأخرى، وللملك حق تعيين القضاة، وكان تقسيم المحاكم إلى: محاكم إقليمية ومحاكم اتحادية والمحكمة العليا⁽³⁾.

2- ليبيا الموحدة: في هذه المرحلة تم تعديل الدستور حيث ألغي الشكل الاتحادي واستبدل بدولة

موحدة.

وأقيمت حكومة واحدة لها سلطة على كافة أراضي المنطقة. كما قسمت الأقاليم إلى 13 وحدة إدارية وألغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم، وللملك الحق في تعيين جميع أعضاء مجلس الشيوخ، كما منح حق الانتخاب للمرأة⁽⁴⁾، ومن هنا جاء انفراد الملك لجميع السلطات، وأصبحت باقي السلطات عبارة عن سلطات شكلية في هذه الحقبة.

(1) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر. طرابلس: منشورات المنشأة الشعبية للنشر، 1981، ص 59.

(2) أحمد منيسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات والإستراتيجية، 2004، ص 214.

(3) طاهر أحمد وآخرون، "دستور المملكة الليبية". مجلة الانفاذ الليبية: العدد 39، 1991، ص 49.

(4) هنري حبيب، مرجع سابق، ص 86.

كما تميزت هذه الفترة بحياة حزبية مميزة بوجود عدد من الأحزاب نذكر منها⁽¹⁾:

حركة الإخوان المسلمين، حزب البعثة الاشتراكي العربي، حزب التحرير الإسلامي، حركة القوميين العرب⁽²⁾.

وقد عرفت ليبيا في هذه الفترة نشاط إعلامي وصحفي، تمثل في إنشاء الجرائد والصحف اليومية التي نذكر منها: مجلة ليبيا، صحيفة اللواء صحيفة البشائر، مجلة الأفكار... الخ.

الفترة الرابعة: ثورة 17 فيفري 2011:

بعد نجاح الثورة في كل من تونس ومصر في الإطاحة برؤسائهم - قاتم الليبيين بالثورة على حكم العقيد معمر القذافي، بحيث لبدأت الثورة في شكل مظاهر سلمية غير أن وحدات مسلحة تابعة لمعمر القذافي تعاملت معها بعنف شديد واستخدام أسلحة شبه ثقيلة في محاولة لقمع الثورة، مما نتج عنه تحول الثورة "إلى حرب مسلحة" خاصة بعد انضمام أعداد كبيرة من أفراد الشرطة والجيش الليبيين إلى الثورة الشعبية مثل اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية وقائد القوات الخاصة واللواء سليمان محمود أمر المنطقة الدفاعية طبرق وأغلب ضباط الضباط والشرطة بجبل نفوسة واستيلاء الثوار على الكثير من الأسئلة من معسكرات الجيش ولأقسام الشركة وانشقاق العديد من المسؤولين في البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج⁽³⁾، كما سقطت جميع المدن الشرقية وبعض المدن الغربية بالكامل تحت سيطرة الثوار وشكلوا فيها حكومة مؤقتة برئاسة وزير العدل المستقيل مصطفى عبد الجليل، وبعد أن تمكنت قوات القذافي من

(1) إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا. القاهرة: ايرنيق للطباعة والنشر، 2008، ص148.

(2) طاهر أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص78.

(3) موسوعة ويكيبيديا، متحصل عليه من:

الوصول إلى مشارف بنغازي معقل الثوار قرر مجلس الأمن قرار يقض بفرض خطير جوي على ليبيا لحماية المدنيين في 10 فبراير 2011.

وفي نفس السنة بين شهري أفرى لوماي اقتضت الحرب على مناطق مصراتة وجبل نفوسة في الغرب الليبي، بينما اتخذ المعارضون للقذافي في شرق البلاد منطقة بنغازي "عاصمة مؤقتة" لهم فقامت عدة دول بالإعتراف بهم كممثلين الشرعيين للشعب الليبي، وفي ماي شنَّ المعارضون هجوماً على طرابلس من محور الزاوية وغيرها من المدن الساحلية بغية القضاء على حكم القذافي نهائياً، وحصل ذلك بالفعل مما أطاح بنظام القذافي وفراره عن مقر قيادته الشهير باب العزيزية⁽¹⁾.

كما اعترفت الأمم المتحدة بليبيا تحت حكومة المجلس الوطني الانتقالي برئاسة المستشار مصطفى محمد عبد الجليل، وفي أكتوبر سقطت آخر معاقل القذافي في بني وليد وسرت وقتل القذافي مع عد دمن أبنائه.

ويوجد عدة أسباب أدت إلى قيام الثورة منها ما يصنف ضمن الأسباب غير المباشرة وهي كالتالي:

أ/ الأسباب المباشرة: تكمن في:

- ❖ دكتاتورية معمر القذافي خلال 42 سنة من الحكم بإلغاء الأحزاب وجعل مكانها لجان ثورية.
- ❖ لم يأت نظام القذافي بتطلعات الشعب الليبي فيما يخص جميع نواحي الحياة فيما فيها السياسية.
- ❖ لقد كانت الحريات مقيدة ولم تكن هناك أي معارضة سياسية، ومن كان سيعارض لن يجد أمامه سوى الإعدام، ومثل هذه الأحكام لا تصدر إلا من القذافي نفسه.

❖ المعاناة الكبيرة التي كانت تعانيها القبائل الليبية في ظل نظام وحكم القذافي.

❖ الأحكام القضائية الجائرة التي كانت في حق المواطنين بهدف قذف الرعب في جموع الشعب الليبي.

(1) نغم نذير شكري، "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر"، دراسات دولية، العدد الثامن والأربعون، 2012،

❖ تصفية مجموعة من السجناء السياسيين بلغ عددهم 1200 أغلبهم من الإسلاميين في سجن أبو سليم وذبهم أنهم عارضوا حكم القذافي.

❖ جنون القذافي الذي أدى بليبيا إلى صراعات داخل القارة الإفريقية خاصة مع تشاد.

❖ سيطرة عائلة القذافي على مقدرات الشعب الليبي على جميع المستويات بما فيها الحكم من جماهيري إلى أسري.

❖ أحداث مدينة بنغازي 2006 قرب القنصلية الإيطالية وسقوط عشرات القتلى.

ب/ الأسباب الغير المباشرة: تكمن في:

1- نجاح الثورة الشعبية في كل من تونس ومصر: على الرغم من أن ظاهرة البوعزيزية التي تنسب إلى التونسي محمد البوعزيزي تبدو جد عادية وبسيطة إلا أنها أدت إلى إطلاق شرارة الثورات العربية، وإسقاط الأنظمة الديكتاتورية، ومحاكمة الفاسدين والطغاة في عدة⁽¹⁾ دول وتمكنت الثورة في تونس من إسقاط الرجل الذي ظل يحكم البلاد ربع قرن من في مدة شهر، نهج على ذلك النهج الشعب المصري ونجح في إسقاط دكتاتور ظل يحكم البلاد والعباد مدة 30 سنة في ظرف 18 يوم.

2- مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت:

ربما لا يمكن تصنيف مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) كسبب رئيسي لقيام ثورة لكنها تبقى حلقة وصل ومحرك مهم للأحداث وخاصة بين فئة الشباب، ظهرت دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" للخروج بمظاهرات سلمية ضد نظام القذافي خاصة في بنغازي وإقرار يوم 17 فبراير يوم للغضب على كامل التراب الليبي.

(1) نغم نذير شكري، مرجع سابق، ص3.

الفترة الخامسة: فترة ما بعد الثورة:

في 7 جويلية 2012، صوت الليبيون في أول انتخابات برلمانية منذ نهاية حكم القذافي، وفي 8 أغسطس 2012 سلم المجلس الوطني الانتقالي رسميا السلطة إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب، والذي أسندت إليه مهمة تشكيل حكومة مؤقتة وصياغة دستور ليبيا الجديدة، غيرت لاحقا إلى انتخاب لجان مستقلة (لجنة الستين) هي من ستقوم بوضع دستور للبلاد التي يستمر الموقفة عليها في استفتاء عام.

وفي 25 أوت 2012: حدث هجوم طائفي، حيث قام مهاجمين تابعين لمجموعة لم يذكر اسمها بتدمير مسجد يستخدمه المسلمون الصوفيين مع القبور، في وضح النهار في وسط العاصمة الليبية طرابلس- وهذا هو ثاني تجريف في هذا الموقع في يومين.

في 11 سبتمبر 2012: وقع هجوم في بنغازي على القنصلية الأمريكية في المدينة وقتل السفير الأمريكي في ليبيا، كرسيتوفر ستيفتزر من طرف المتشددون الإسلاميين. أدى هذا الحادث في رد فعل سياسي كبير في الولايات المتحدة، واستقالة سفيرة الأمم المتحدة سوزان رايس.

وفي 7 أكتوبر 2012: أعادت ليبيا رئيس الوزراء المنتخب مصطفى عبد الجليل بعد أن فشلت مرة ثانية للحصول على موافقة البرلمان على الحكومة الجديدة.

في 14 أكتوبر 2012: انتخب المؤتمر الوطني العام السابق عضو ومحامي حقوق الإنسان علي زيدان رئيس الوزراء وأدى اليمين الدستوري زيدان بعد موافقة من قبل المؤتمر الوطني العام. اعتبارا من عام 2013: الخروج على القانون، والمسائل الأمنية، والطائفية والإقليمية لا تزال هاجس كبير في ليبيا أكثر من أي وقت مضى وزد على ذلك زيادة مشاكل الحكومة المؤقتة الحالية⁽¹⁾.

(1) المرجع نفسه.

كما تميزت فترة ما بعد الثورة بأنها حافلة بالفوضى والإرتباك والخوف وأحيانا الصراع الدموي، وتعميق القبليّة والجهوية وتسعير الخلافات (طبقا لسياسة فرق تسد) بهدف خلق شروط دائمة لبقاء الحكم. عوضا أن تعمل أنظمة ما بعد الثورات، وفي كل البلدان العربية، على بناء دولة القانون والمواطنة والمساواة.

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي الليبي بعد الحراك العربي:

مع ثورات الربيع العربي، باتت ليبيا على أعتاب نظام سياسي جديد قد يكون الأكثر تغييرا وتجديدا في البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات منذ بداية عام 2012. وعلى الرغم من الأوضاع الغير الإنسانية التي مر بها الشعب الليبي في غمار ثورته، إلا أن هذه الأوضاع شكلت نقطة النهاية للنظام السياسي الذي عاشت ليبيا تحت ظله منذ سبعينات القرن الماضي⁽¹⁾، لقد عانت ليبيا كثيرا تحت حكم القذافي من غياب الدولة بمفهومها المؤسسي المتعارف عليه في علم السياسة، وانعكس غياب الحد الأدنى للمأسسة سلبا على عدة أصعد في ليبيا: كالبنية الأساسية للدولة، ومعدل النمو الاقتصادي، والثقل السياسي للدولة، ولكن في الوقت نفسه كان لغياب مؤسسات الدولة عن ليبيا دور في سرعة الانهيار السياسي للنظام، وهو ما شكل اليوم مدخلا لبناء نظام سياسي جديد يعيد إنتاج قوام الدولة بدلا من أن يحاول إصلاح الكيان السابق. ولهذا تعد فرص ليبيا أوفر من مصر وتونس في بناء نظام سياسي جديد يختلف في هيكله وقوامه ونخبته عن النظام السياسي الذي كان قائما قبل الثورة.

أولا: السلطة التنفيذية: بدأت معالم النظام السياسي الجديد في ليبيا تتبلور مع إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي حين طرح رؤيته السياسية لمعالم ليبيا ما بعد القذافي، وهي الرؤية التي اتسمت بروح الليبرالية ممزوجة بقيم العدالة الاجتماعية في طرح يقترّب كثيرا من فكرة دولة الرفاه الاجتماعي. تضمنت

(1) زياد عقل موسى، "ملاحم النظام السياسي الجديد في ليبيا"، مجلة البيان، العدد 291، 2011/9/21. متحصل عليه

هذه الرؤية الأولية ضرورة صياغة دستور يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة المختلفة ويفصل بين سلطاتها الثلاث، كما تبنت مبادئ الانتخاب الحر والمباشر، وحرية الرأي والتعبير، وحق تكوين التنظيمات السياسية، وضرورة مدنية الدولة.

وبنظرة تحليلية للرؤية السياسية المطروحة من قبل المجلس الوطني الانتقالي نتوصل إلى ملاحظتين أساسيتين:

أولاً: أن هذه الرؤية يعوزها كثير من الهيكلة السياسية؛ في رؤية أولية ومبدئية تطرح توجهات عامة ومبادئ أساسية دون التطرق لسياسات تفعيلية أو آليات تنفيذية؛ فهذه الرؤية توضح أن النظام المفتوح هو نظام جمهوري، ولكن الطرح لا يتطرق لصلاحيات رئيس الجمهورية أن دوره في النظام السياسي، كما أنه لا يتعرض لآلية محاسبة رئيس الجمهورية ولا يوضح حدود الرقابة البرلمانية المنوطة بالمجالس البرلمانية المنتخبة ممارستها، ناهيك عن تناول طبيعة الجمهورية المقترحة وماهيتها؛ سواء كانت رئاسية أو برلمانية⁽¹⁾. وعلى الرغم من القصور الذي شاب الطرح السياسي لطبيعة النظام المفتوح، فإن هناك ما يكفي من أعدار وتبريرات ومنطقية تفسر هذا القصور؛ فالرؤية السياسية للمجلس طرحت بعدد أيام قليلة من إنشائه، وتبلورت أثناء محاربة المجلس الانتقالي على أكثر من جهة (عسكريا وسياسيا واقتصاديا). ومن خلال هذه الرؤية أنها استرشادية أكثر منها نهائية والهدف منها هو طرح توجه عام يسعى لاكتساب أرضية سياسية وشرعية محلية وإقليمية ودولية.

ثانياً: هي تمسك هذه الرؤية بدينة الدولة والتأكيد على إتاحة حق المشاركة السياسية الفاعلة لكل عناصر الطيف الوطني، وهو ما يعكس مراعاة للواقع المجتمعي في ليبيا الذي يهدد البعد القبلي بالتشرذم، ويهدده الاتساع الجغرافي بالتقسيم، كما يهدده غياب المؤسسة السياسية بفرز تيارات وقوى على أسس تفريقية. وبشكل عام فإن الرؤية السياسية الدولية التي طرحها المجلس بدولة مدنية ديمقراطية تنبئ وتشير

(1) المرجع نفسه.

للكثير من التشابهات بينها وبين الرؤى السياسية التي طرحتها القوى السياسية المدنية في كل من تونس ومصر في أعقاب ثورتها.

❖ **رؤية المجلس الانتقالي للنظام السياسي الجديد في ليبيا:**

إن عدم النهوض في تفاصيل النظام السياسي له عدد من الفوائد وذلك من خلال طرح مبادئ عالمية للنظام السياسي، أكد المجلس الانتقالي على كونه سلطة مؤقتة لا تنوي فرض إرادتها أو رؤيتها المفصلة على الشعب الليبي، فتركت ثانياً النظام السياسي لكي توضع من قبل البرلمان المنتخب.

❖ **مؤشرات ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا:**

المؤشر الأول: هو النجاح الذي حققه المجلس الوطني الانتقالي في إدارة المعركة مع القذافي، وتسيير شؤون الشرق الليبي الخاضع لسيطرة المجلس، وهو ما أسفر عن شرعية جديدة اكتسبها المجلس ليس فقط على أنه كيان مناهض لحكم القذافي، لكن على أنه كيان قادر على إدارة شؤون ليبيا في مرحلة من أكثر المراحل حرجاً- وسيكون لهذه الشرعية التي انعكست عملياً في صورة تأييد شعبي للمجلس الانتقالي دور في الترويج للرؤية السياسية التي طرحها المجلس.

المؤشر الثاني: هو حجم الدعم الذي أظهره الغرب للمجلس للانتقالي وهو الدعم الذي بدا واضحاً أنه مرهون برؤية سياسية تفرز نظاماً ديمقراطياً في ليبيا⁽¹⁾.

المؤشر الثاني: هو توافق القوى السياسية داخل ليبيا على المبادئ الأولية للنظام السياسي الجديد، إن كان لنا أن، نتوقع ظهور اختلافات حول التفاصيل. ولهذا فإن النظام السياسي الجديد في ليبيا نتيجة نحو النظام الجمهوري في ظل دستور ديمقراطي يكفل حقوق المواطنين ويحدد دور الدولة وحيز سلطاتها ومن المتوقع أيضاً أن دولة ذات نظام اقتصادي حر يقوم أساساً على تصدير النفط، وهو ما يتطلب قوانين تؤكد على حرية التجارة وتساعد على تهيئة المناخ للاستثمار. ويستعين على النظام الجديد مراجعة

(1) المرجع نفسه.

السياسة الخارجية الليبية التي ألحق معمر القذافي بها كثير من الضرر؛⁽¹⁾ وبالتالي نخلص إلى أن المجلس الوطني الانتقالي هو هيئة شكلتها قوات مكافحة القذافي المضادة للحرب الأهلية الليبية، وأعلن عن تشكيله في مدينة بنغازي في 27 فبراير 2011، والغرض المقصود منه هو بمثابة "الوجه السياسي للثورة". في بعض وسائل الإعلام، ومنذ ذلك الحين أصبح يطلق عليه بالمجلس الوطني الليبي وكان من المفترض أن يعمل المؤتمر الوطني في أولى جلساته بحسب الإعلان الدستوري على انتخاب رئيس ونائب للمؤتمر الوطني عبر الاقتراع السري، وبعدها اختيار رئيسا للحكومة ويبدأ الإعداد لانتخاب أعضاء لجنة صياغة الدستور.

وفي 4 أوت 2014 حل مجلس النواب الليبي الذي تم انتخابه في 25 يوليو 2014 بانتخابات ديمقراطية مجلس المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته. كما وافق غالبية النواب على اختيار مدينة طبرق التي تتعم بالهدوء النسبي لعقد جلساتهم عوضاً عن بنغازي أو طرابلس، كما تسلم المجلس النواب مهامه تدهورا وانفلاتا، أمنياً⁽²⁾.

وفي أواخر أوت 2014 قامت ميليشيات من مصراتة والميليشيات الإسلامية المتحالفة معها تحت مسمى فجر ليبيا بإدخال قواتها إلى مدينة طرابلس وقامت بالسيطرة على مؤسسات الدولة والوزارات وتم سيطرتها على مطار طرابلس العالمي وأعلنت رفضها لمجلس النواب الليبي المنتخب والحكومة المؤقتة

(1) دنيا الأمل إسماعيل، "إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي". مجلة الحوار المتمدن، العدد 3061، 2010/7/12. متحصل عليه من:

<http://www.alhewae.Orge>

(2) أحمد صلاح علي، "خريطة القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة، متحصل عليه من:

<http://www.academia-EDU>

وأعلن عن إعادة المؤتمر المنتخب الوطني المنتهية ولايته وشكلت حكومة أسمتها حكومة الإنقاذ برئاسة عمر الحاصي لم تحظى بأي اعتراف دولي⁽¹⁾. انظر ملحق رقم 01

ثانيا: السلطة التشريعية(البرلمان الليبي):

مرت المرحلة التشريعية بليبيا بمرحلتين من حصولها على استقلالها حيث امتدت المرحلة الأولى طوال العهد الملكي الليبي 1951-1969 بينما امتدت المرحلة الثانية طوال العهد الجماهيري الذي بدأ عام 1977 وكانت مرحلة انتقالية امتدت من ثورة الفاتح سبتمبر 1969 إلى ثورة الشعب 1977 ومرحلة انتقالية أخرى بدأت مع ثورة 2011 وسقوط القذافي⁽²⁾.

الدستور في ليبيا:

شهدت الفترة الانتقالية في ليبيا سبعة تعديلات دستورية، ويمكن القول: أنها لم تكن معالجة صحيح لأزمات الفترة الانتقالية، ليست بسبب ضعف صياغتها، ولكن جاءت في سياق انقسام سياسي عميق ما بين النخبة السياسية التي شغلت مواقع سياسية في النظام "القذافي" وبين النخبة السياسية الجديدة، وبالتالي لم تسهم هذه الطريقة في حل الأزمات ما رسخت جذورها.

محتوى التعديلات الدستورية:

شهد الإعلان الدستوري سبعة تعديلات دستورية، اضطلع المؤتمر بأربعة تعديلات، وكان أهمها تغيير التعديل الثالث (في يوليو 2012) لاختصاص المؤتمر الوطني باختيار الهيئة التأسيسية للانتخابات

(1) فخر الدين ميهوبي، "إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي - دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار: المملكة المغربية نموذجا". شهادة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2012)، ص 106.

(2) دنيا الأمل إسماعيل، مرجع سابق.

مباشرة⁽¹⁾. وهو ما يعتبر تخليا عن جوهر خطة الانتقال الدستوري، وإلغاء الوظيفة الأساسية للمؤتمر الوطني؛ وهو ما يعني تقلص وظيفة المؤتمر لتقتصر وضع ما بعد "القذافي" وبلورت النظام السياسي الجديد؛ حيث تصدى التعديل الرابع 1 سبتمبر 2012 لتحقيق الإجماع على القرارات والقوانين التي تؤثر على هيكل الدولة والموافقة عليها بأغلبية 120 صوتا. وتناول التعدي الخامس ما اصطلح على تسميته بالتحسين الدستور للعزل السياسي في 11 أبريل 2013، حيث اعتبر أن عزل بعض الأشخاص ومنعهم من تولي المناصب العامة لفترة مؤقتة لا يشكل إخلال بحقوق المواطن، والفرص المتساوية التي ورد في (المادة 6) من الإعلان الدستوري.

وشكلت تعديلات فبراير 2014 ذروة الجدل الدستور؛ حيث وضعت أساس مرحلة انتقالية ثالثة اتسمت بالتوسع في صلاحيات الهيئة التأسيسية وإعادة هيكلة سلطات الدولة، تكون بدايتها إجراء انتخابات تشريعية مبكرة (المادة 2/30) لتكوين مجلس النواب ثم انتخاب رئيس الدولة، لكنه ترك لمجلس النواب حسم طريقة انتخاب. رئيس الدولة المؤقت خلال 45 يوما من انعقاده، بحيث لا تتجاوز الفترة الانتقالية 18 شهرا كحد أقصى من انعقاد الهيئة التأسيسية، ولا يجوز تمديد ما سوى باستفتاء شعبي.

وهناك تعديل آخر يتعلق بالقسم الدستوري (المادة 19) حيث شهد تغييرا في مضمونه وأولوياته، وانتقل من التأكيد على استقلال الدولة ووحدة أراضيها وألوية الثورة إلى تبني تعديلات في شهر فيفري ومارس 2014 تخلت عن الإشارة لوحدة البلاد، والاقتصر على الإلزام بسلامة أراضي الدول. وكان من اللافت أنه تم تعديل القسم الدستوري دون تعديل (المادة 19)، وهذا ما يُعد تناقضا واضحا في إطار الدستور الذي يحوي نصين مختلفين لدستور لنفس القاعدة الدستورية⁽²⁾.

(1) خيري عمر، تقارير السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا". الجزيرة: مركز الجزيرة للدراسات، (16 ديسمبر 2014)، ص 3.

(2) نفس المرجع، ص 4.

كما يشكل صدور حكم قضائي في 6 نوفمبر 2014 بإبطال التعديل الدستوري السابق تعديلاً إضافياً؛ حيث يعيد ترتيب المراكز وحل مجلس النواب، ويمكن القول: إن مسار التعديلات اقترب من إعادة هيكلة سلطات الدولة، وفيها ينفرد رئيس الدولة بسلطات تنفيذية واسعة، بما فيها إعلان حالة الطوارئ وإقالة رئيس الحكومة بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، والاختصاصات الأخرى (المادة 13) في الإعلان الدستوري. وهي بشكل عام، تتلاقى مع المقترحات التي تلقاها المؤتمر حول الجدول الزمني لانتهاء الفترة الانتقالية وصدور الدستور.

ويعتبر بيان المؤتمر (9 فبراير 2014) عن انتخابه المؤتمر للمطالب السياسية المثارة في تلك الفترة، واعتبرها بمثابة حرية التعبير. ويضمن البيان قرارات المؤتمر بشأن عدة مطالب، جاء في مقدمتها تشكيل لجنة لإجراء التعديل الدستوري ووضع قانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية. انظر ملحق رقم 02 وبالتالي فإن النتيجة المهمة تتمثل في أن التعديلات جعلت عملية الدستور شديدة التعقيد؛ فقد صار مشروع الدستور يتم على ثلاث مراحل بعد إقرار انتخاب الهيئة بدلاً من اختيارها: إعداد قوانين الانتخاب، وانعقاد هيئة الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور بأغلبية الثلثين.

السياق السياسي للتعديلات الدستورية: (1)

تشككت السياقات التي الدستورية في سياق جدل سياسي متصاعد حول مستقبل الدولة مع تشتت نتائج انتخابات جويلية 2012 وعدم حصول حزب أو كيان سياسي على الأغلبية المطلقة، والتراجع الواضح في تمثيل الأحزاب في انتخابات جوان 2014.

ويمكن القول بارتباط مبادرات التحالف وملتقى القبائل (16 جويلية 2013) لإعادة هيكلة السلطة ووقف عمل الأحزاب السياسة بضعف دورهم في توجيه السياسة التشريعية، وصدور قانون العزل السياسي. وتطورت هذه المواقف للمطالبة بحل المؤتمر واعتباره منعدماً بعد 7 فيفري 2014، وهنا تأتي أهمية تصور

(1) المرجع نفسه.

الجمهوريات لشكل الدولة، والذي جاء في تعديل القسم الدستوري؛ حيث تعكس الميول الفيدرالية نزعات انفصالية، صارت تشكل خيارًا معلنًا.

3- السلطة القضائية:

يتركز النظام القانوني الليبي على مزيج من القانون المدني والمبادئ القانونية الإسلامية و يطبق القضاة مبادئ الشريعة الإسلامية في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، كما تتمثل في مجموعة من نظام المحاكم الليبية فهي على الشكل التالي : محكمة الاستئناف ، المحكمة الابتدائية الجزائية...إلخ

المجلس الأعلى للقضاء الذي حل محل مجلس القضاء العالي، بحيث يتولى المجلس التنسيق والإشراف على مختلف المستويات القضائية هذا في الفترة السابقة⁽¹⁾. هذا من جهة ومن جهة أخرى بعد تجربة القضاء الاستثنائي في ليبيا، من خلال ما يعرف بمحكمة الشعب ومكتب الإدعاء الشعبي، فعملت في 2005 بإلغاء هاتين الهيئتين بموجب القانون رقم 7 سنة 1973 و 2005 بذلك تكون الجماهيرية الليبية قد قطعت شوطا بعيد المدى في مجال حماية حقوق الإنسان، وحرياته العامة، التي جاء في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان، ووثيقة حقوق المرأة في المجتمع، وقانون حماية الطفل، وقانون تعزيز الحرية، بادرت بمراجعة وتعديل قوانينها النافذة، ليصبح القضاء في ليبيا قضاء عاما موحد لا مكان فيه للمحاكم الاستثنائية، ولا مجال فيه لما يسمى بقوانين الطوارئ⁽²⁾.

إن شكل نظام الحكم الأمثل في ليبيا خاصة في فترة ما بعد ثورة 2011، يبقى غامض لأن الليبيين لم يتفقوا على رؤية واحدة لنظام الحكم المستقبلي والذي برز كمادة دسمة للنقاش السياسي، لاسيما في فترة الانتخابات، مما أدى إلى توتر الخطاب السياسي وزيادة العصبية في مواقف الليبيين والتي بدت جلية في

(1) هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي و الحاضر . طرابلس : منشورات المنشأة الشعبية ، 1981 ، ص 202

(2) عبد الرحمان أبو تونة ، "استقلال السلطة القضائية بين الحماية و الانتهاك " . متحصل عليه من:

<http://www.aladel.gov.ly/main/modules/setions/print.php?itemid=265>

خياراتهم المناطقية التي قد تعكس أو لا تعكس حقيقة ما يريدون. و بالتالي فإن النظام السياسي في ليبيا لم تتضح بعد ملامحه في ظل الصراعات والمشاورات بين مختلف الفواعل والأطراف .

4-المؤسسة العسكرية : تنقسم المؤسسة العسكرية في ليبيا إلى قسمين هما: (1)

أولاً: الجيش بحيث يبلغ عدد القوات العاملة في الجيش الليبي حسب إحصائيات 2010، ما يقارب 76000 مجند، واحتياطي 40000 يمثلون أفراد الميليشيات الشعبية التي تتمثل في :

*القوات البحرية : تتكون من 8000مجند، تحوي القوة الليبية على غواصتين.

*القوات البرية : تتكون من 50000مجند، منهم 25000 مجند تجنيدا إلزاميا، كما تتوزع القوات البرية في جميع أنحاء التراب الليبي وخاصة في الحدود، وتتشكل من 10 كتائب لدبابات و 10 كتائب مشاة ميكانيكي، و 18 كتيبة مشاة، و6كتائب مظلين، و 4 لواءات صواريخ، و 7 كتائب دفاع جوي، و 22 كتيبة مدفعية.

*القوات الجوية : تتكون من 18000 مجند، منها ما يقارب 394طائرة مقاتلة، و 9 أسراب من الطائرات المقاتلة، و 7 من الطائرات الهجوم الأرضي، وكذلك الطائرات العمودية .

ثانياً:الكتائب الأمنية تعرف بكتائب القذافي فهي ليس لها صلة بالجيش الليبي النظامي، ولا يوجد لهذه الكتائب قيادة موحدة، ويفوق عدد قوات الكتائب سبعة وأربعون ألف جندي، ونذكر أهم الكتائب هي: (2)

*كتائب الخميس و المعتصم: و تعتبر من أهم الكتائب التي تركز في باب العزيزية مقر إقامة القذافي المحصن.

(1) Kim Berly Sullivan ; Muammar Alqadafi's Libya . London: Oxford University press ,2009 ,p48

(2) أيمن نيشان، "كتائب الأمن و اللجان الثورية في ليبيا". متحصل عليه من:

<http://www.yemennation.net/new5937.html>

*كتائب الفضيل بو عمر: و هي تعمل في بنغازي ، و هي مجهزة بجودة عالية.

*كتيبة محمد المقريف: هي أقوى وأشرس الكتائب وأكثرها تجهيزا تتركز في غرب ليبيا.

*كتيبة الجراح: تتركز في مدينة البيضاء وهي لا تقل قوة عن بقية الكتائب.

5-المؤسسة الإعلامية:

تعد المؤسسة الليبية من بين الأكثر تقييدا في العالم، هذا في الفترة ما بعد الثورة لأن وسائل الإعلام تحت تصرف القذافي منذ وصوله إلى السلطة، وكان يرى القذافي بأن وسائل الإعلام تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية الوطنية، وكان غير راضي عن التحويل الذي كانت وسائل الإعلام تحدثه في المجتمع الليبي، وهذا ما دفع إلى تغيير هيكله القطاع بشكل متكرر، فأوقف جميع الصحف الموجودة في ليبيا، كما أشار في " الكتاب الأخضر" في الفصل حول الصحافة أن " الصحافة وسيلة تعبير المجتمع و ليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي ، إذن منطقيا وديمقراطيا لا يمكن أن تكون ملكا لأي منهما⁽¹⁾ حينها كان من المسموح للجزائر تمثيل بعض الكيانات فقط، مثل الاتحادات المهنية أو مؤتمر الشعب.

أما في فترة ما بعد الثورة فأصبح لوسائل الإعلام دور كبير في عملية التنشئة وذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك و تويتر، الذي يعد من الاسباب رئيسي لقيام الثورة⁽²⁾ ، ولكن نجد بعض وسائل الإعلام مهمشة حقوقهم وذلك حسب ما أشار إليه في تقرير تحت عنوان الحرب على وسائل الإعلام : الصحفيون تحت لهجوم في ليبيا ، يقول أن السلطات أخفقت في محاسبة أي شخص عن

(1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر. طرابلس: الدرا الجماهيرية، 1978، ص 67.

(2) هيومن رايت ووتش، "ليبيا: صحفيون تحت الهجوم ". متحصل عليه من:

الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام منذ 2012، ومعظمها ارتكب على يد كيانات غير حكومية فيوجد 91 حالة على الأقل من التهديدات والاعتداءات ضد الصحفيين، 14 منها بين النساء، في الفترة الممتدة من منتصف 2012 حتى نوفمبر 2014. وتشمل الحالات 30 عملية اختطاف أو اعتقال تعسفا لفترة قصيرة و8 حالات قتل، كما يوجد بعض الصحفيين الذي تعرضوا للقتل في بعض الحالات بطريق الخطأ خلال إعدادهم لتقارير تتعلق بأحداث العنف. وكذلك 26 هجوم مسلح ضد مكاتب محطات التلفزيون والإذاعة. كما صرحت الكاتبة " هيومن رايتس ووش " بأن في معظم الحالات التي تدل على أن الجماعات المسلحة سعت لمعاقة الصحفيين ووسائل الإعلام لإعداد التقارير لآرائهم، أو لتعاطفهم المتصور⁽¹⁾. أنظر ملحق رقم 03

من بين الأحداث التي جرت في ليبيا يوم 26 ماي 2014 أطلق مجهولون النار على الصحفي البارز " مفتاح بوزيد " في بنغازي بحيث كان ناقدا وبارزا وبشكل مستمر للميليشيات الإسلامية والأحزاب السياسية، ولم تقم السلطات بإجراء التدبير اللازمة وبقي قاتلو بوزيد طلقاء أحرار، كما تم الاعتداء على المعتصم الأورفلي " ، مذيع في محطة الوطن الإذاعية في ليبيا برصاص مجهولين في 8 أكتوبر 2014 في بنغازي. وكان للأجهزة الأمنية دور بارز في قضايا الهجمات ضد الصحفيين وقال معظم الصحفيين الليبيين بأنه ما من غاية تدرك حتى من ابلاغ الشرطة عن الحوادث لأنها لن تمضي قدما في تعقب المهاجمين وهذا دليل على ضعف وهشاشة المؤسسة الأمنية بحيث أصبحت غير قادرة على السيطرة في زمام الأمور.

(1) نفس المرجع.

وبالتالي يرجع مستوى الأداء المؤسسة الإعلامية نتيجة بقايا النظام السابق التي سادت فيه الاهتمامات غير الرسمية والأمنية للنظام السياسي واستخدمت مبادئ القذافي وطقوس عبادته كلغة للسيطرة الاجتماعية، وأصبحت فيما بعد راسخة في النظام⁽¹⁾.

(1) علي عبد اللطيف أحميدة، دراسة دولة مابعد الاستعمار و التحولات الاجتماعية في ليبيا. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص23.

المبحث الثاني: واقع الانفلات الأمني في ليبيا:

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من البلدان العربية ودول شمال إفريقيا لموجة لتغيير التي أحدثت تحولاً كبيراً في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد محمد القذافي لما يقارب 42 عاماً، سيطرت خلالها القبيلة على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع في البلاد، رغم محاولته إدخال إصلاحات اقتصادية وذلك من خلال إطلاقه إشارات العودة إلى النظام الاقتصادي.

المطلب الأول: أسباب تفشي حالات الانفلات الأمني في ليبيا:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى الانفلات الأمني تم تصنيفها إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية. أولاً: الأسباب الداخلية: يمكن إرجاع أسباب ذلك الانفلات والفوضى إلى أسباب متنوعة وجهات عدة فهي وليدة مشاكل داخلية بين أجهزة الدولة والسلطة والمليشيات، وأن ما يحدث اليوم من مظاهر وممارسات والتي يطلق عليها مصطلح (الانفلات الأمني) هي نتاج أزمة السياسية والنظام الفاسد، ونتاج عدم وجود أفق سياسي، فأصبح الدور المتاح للسلطة هو دور أمني فقط، هذه الحقيقة عملية على تصدع الوضع داخل المجتمع والسلطة.

أو يمكن القول أن هذه المظاهر والممارسات هي نتاج تركيبة شخصية معقدة تمت عبر تربية الأجيال المتعاقبة في المجتمع الليبي ولدت ضغط أدى إلى عدم احترام القانون وتجاوز النظام⁽¹⁾. ومن بين الأسباب الداخلية نذكر ما يلي:

- 1- عدم الإخفاق السياسي (عدم الحراك السياسي) وتدهور العملية السياسية أو ما تمر به من إخفاقات.
- 2- المليشيات باختلاف انتماءاتها السياسية أو الحزبية أو الدينية أو المذهبية.

(1) محمد إبراهيم المدهون، مرجع سابق.

- 3- الفساد المالي والإداري.
- 4- تفشي ظاهرة البطالة داخل الدولة.
- 5- غياب سلطة القانون⁽¹⁾.
- 6- دور الإعلام على رجال الشرطة وعدم عرض الجانب الإيجابي على قدر الجانب السلبي.
- 7- الصراع المسلح بين الطوائف العرقية أو الدينية أو الأثليات.... الخ.
- 8- ظهور الحركات الانفصالية المسلحة "حركات التمرد".
- 9- الغزو أو الاجتياح المسلح "العسكري".
- 10- احتدام شد الصراع بين الجماعات وبين الأحزاب والمليشيات المسلحة وغيرها.
- 11- ضعف الأجهزة والهيكل الأمنية في الدولة وغياب التنسيق بينهما.
- 12- ارتفاع نسبة الجريمة المنظمة وظهور العصابات المسلحة والجماعات المعادية.
- 13- انفراط العقد الاجتماعي، وهنا فكرة القائد في فلسفة القيادات الشعبية الاجتماعية وأهميتها الأمنية.
- 14- ظهور الجماعات السرية كالجماعات الدينية المتطرفة.
- 15- فقدان القوة الجامعة والشعور الوطني.
- 16- الضعف والتجزئة والتفكك وعدم القدرة على التوحد وبناء القوة.
- 17- تفشي واستفحال بعض الظواهر غير المشروعة- التسلح غير المشروع للأثليات والجماعات والطوائف في المجتمع.
- 18- الكوارث الطبيعية الجسيمة قد تؤدي إلى انفلات أمني متى كان المجتمع أو الدولة غير قادرة على السيطرة وعلاج تلك الكوارث الجسيمة.

(1) منتدى ستار تايمز. متحصل عليه من:

19- تفشي الأوبئة والأمراض بشكل واسع وحاد وفي ظل عدم وجود العلاجات وعدم القدرة على

السيطرة على الوباء قد يؤدي ذلك أيضا إلى حدوث الانفلات الأمني أي حدوث الظاهرة الضد- أمنية.

20- المجاعات البشرية الكبرى قد تؤدي أيضا إلى حدوث الانفلات الأمني⁽¹⁾.

ثانيا: الأسباب الخارجية: يعود سبب حدوث الانفلات الأمني على المستوى الخارجي إلى أسباب

مختلفة وجهات متعددة فهي مشاكل تحدث بن الدولة وباقي الدول المجاورة سواء كانت عربية أو غربية

ومن بين الأسباب الخارجية نذكر ما يلي:

1- الإرهاب: المتصدر في القائمة هذا المصطلح الذي يعني دلالات متنوعة ومختلفة.

2- القوات المتعددة الجنسيات وذلك بعدم توفيقها صلاحيات مطلقة للحكومة.

3- التدخل الأجنبي وما يترتب عليه من امتهان لكرامة المواطن وخاصة.

4- انعدام سيطرة الدولة على حدودها وقد تطمح الدول المجاورة في ضم بعض المدن إليها وخصوصا

إذا كانت مدن نفطية بحجة التبعية التاريخية لها.

5- هروب الشركات الأجنبية وما يترتب عليه من الضرر الكبير باقتصاد البلاد وقد يؤدي الأمر إلى

تجمد أصول الدولة الخارجية.

6- ضياع موروثات الدولة الثقافية بسرقتها وتهريبها.

7- استغلال الجواسيس والأطراف المعادية للدولة للفرصة لتصبح البلاد مرتعا لهم⁽²⁾.

كل هذه الأسباب تعتبر بمثابة المحفز الأساسي لانتشار الفوضى والفساد داخل الدولة وبالتالي فعدم

تطبيق القانون يؤدي إلى الخروج وعدم السيطرة على الوضع مما يؤدي بالأخر إلى فلتان أمني، أي عدم

(1) عادل الطوالعي، مرجع سابق.

(2) محمد إبراهيم المدهون، مرجع سابق، ص4.

قدرة الأجهزة الأمنية على السيطرة داخل البلاد، وهذا يسمى بالمعضلة الأمنية على السيطرة داخل البلاد، وهذا يسمى بالمعضلة الأمنية.

المطلب الثاني: مظاهر الانفلات الأمني في المجتمع الليبي:

الذي يرضخ تحت عنق ونفوذ الميليشيات تشكل تهديدا لمحاولات بناء مقومات دولة في ليبيا. ومن بين

هذه المظاهر نذكر ما يلي:

أولاً: انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا:

إن الانحلال السريع للقوات المسلحة والشرطة التابعة للعقيد الليبي السابق "محمد القذافي" كان يعني أن الميليشيات المسلحة التي تولدت من رحم الثورة "17 فبراير" هي القوات الوحيدة الجاهزة لملء الفراغ الأمني الناجم. وهو ما دفع المحليين إلى وصف الوضع الليبي إلى بأن ليبيا فاشلة تغرق في الفوضى، وتنتشر فيها الميليشيات الخارجية عن نطاق السيطرة. وقد ساهم اغتيال السفير الأمريكي كريس ستيفنز" بعد الهجوم على القنصلية الليبية في بنغازي في تعزيز هذه الصورة (1).

في واقع الأمر، يتزايد الانفلات الأمني في جميع أنحاء ليبيا، حيث ينتشر المسلحون والمهاجمون في طرابلس ومصراتة وبنغازي. وشهد هذا العام صراعاً في بني الوليد بسبب توترات قبلية، وفي مدن صحراوية مثل الكفرة بسبب السيطرة على طرق تهريب المخدرات عبر الحدود الجنوبية التي تمثل بالثغرات الأمنية (2). حيث ترفض الميليشيات أي سيطرة حركية، واكتسب بعضها سمعة سيئة نجمت عن عمليات النهب والسلب بل وقتل المدنيين مؤخراً وبحسب تقديرات مؤسسة "هيومان رايتس ووتش" المدافعة عن حقوق الإنسان في يونيو، فإن هناك حوالي 4000 معتقل غير قانوني لدى الميليشيات التي تعتقلهم

(1) طارق راشد عليان، "دولة الميليشيات: خريطة انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا". متحصل عليه من:

<http://rcssmideast.org>

(2) علي ابراهيم، خلفيات الانفلات الأمني في ليبيا طرابلس. متحصل عليه من:

<http://studies.aljazeera.net>

في مراكز الاحتفال معروفة وأخرى سرية. والأكثر قلقاً هو سيطرة تلك اجتماعات غير الشرعية على نقاط استراتيجية ليبية مثل: المطارات وحقول النفط والحدود الدولية بل والفنادق الدولية في طرابلس.

وتخلص قضية الميليشيات مأزق السلطة الليبية التي إما أن تكون مجرد "واجه" لمسلحين يفرضون سيطرتهم ومنطقتهم على الأرض، وبذلك تفقد هويتها ومكانتها أمام الشعب الليبي، وإما أن تكون "سيده" قرارها" لوضع مشروع سياسي لما بعد القذافي يتم التوافق حوله. وتعمل الحكومة الآن على محاولة تطوير خطة جديدة لدمج الثوار في القوات الأمنية الليبية الناشئة. وسيتم تقديم رواتب سخية جذبا لهم⁽¹⁾.

❖ تركيبة الجماعات المسلحة وأنواعها.

هناك أربعة: مميزة من الجماعات المسلحة في ليبيا الآن⁽²⁾:

هي: اللواتي الثورية غير المنظمة، ولواءات ما بعد الثورة، والميليشيات. فقد تكونت عدة أنواع من الهياكل التنسيقية المحلية أثناء وبعد الحرب، بما في ذلك المجالس العسكرية واتحادات الثوار، التي اكتسبت أهمية منذ نهاية القتال.

أ. اللواتي الثورية: وهي تمتلك خبرة قتالية كبيرة كأفراد، والأمم، كوحدات مقاتلة. وهذا يميزهم عن جماعات ما بعد الثورة التي ظهرت في وقت لاحق في الحرب. وتتميز اللواتي الثورية بالجماعات المقاتلة التي ظهرت في مصراتة وزنتان.

في مصراتة، اعتباراً من شهر نوفمبر 2011، تم تسجيل 236 كتيبة ثورية في اتحاد ثوار مصراتة، وهو ما يقرب من يقارب من 40000 عضو.

وتشير التقديرات إلى أن قوام قوة هذا الاتحاد تشكل من الطلاب بما نسبته 41%، ومن عمال

القطاع الخاص بما نسبته 38%، ومن المهنيين المتخصصين مثل الأطباء 8% والعاطلين 2%.

(1) طارق راشد، مرجع سابق.

(2) عبد الستار حنتية، "ليبيا بين الدولة و الميليشيات... فوضى النشأة و سيناريوهات الخطر". متحصل عليه من:

<http://studies.alarby.net>

ب. اللوآت الثورية: وهي كتائب ثورية انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية الحلية في المراحل المتأخرة من حرب. ويقول كبار القادة العسكريين إنه بدءاً من مارس 2012، كان هناك من 6 إلى 9 كتائب غير منظمة في مصراته، وهو ما يشكل أقل من 4% من اجمالي عدد الجماعات المسلحة في المدينة. وقد خضعت هذه لعمليات تكوين مشابهة لتلك الخاصة بالكتائب الثورية، ونتيجة لذلك اكتسبت بنية تنظيمية متماسكة وقدرة عسكرية جيدة. لكن لم يفضل قادة الكتائب غير المنظمة الانضمام إلى المجالس العسكرية المحلية، وبالتالي تغيير الجوانب الهامة في بنيتها وشرعيه. وبينما تعمل تلك الجماعات في بيئة غير قانونية، فإنهم يذيعون للتوقعات غير المنظمة. وهذه الكتائب مسؤولة عن عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان.

ج. لوآت ما الثورية: وقد ظهرت لملء الفراغ الأمني الذي هزيمة قوات القذافي. وشاع ظهور هذه الكتائب في الأحياء الموالية للحكومة أو الموالية للقذافي مثل بني وليد أو سرت، لكنها ظهرت أيضا في مدن وبلدان أخرى كانت أقل تضررا من النزاع.

ويتزايد عدد الكتائب ما بعد الثورة بسبب مدى وكثرة المجتمعات الموالية في ليبيا- وبرغم أن سرعة ظهورها منع تلك الجماعات من أن تصبح متماسكة وفعالة عسكريا، مثل الكتائب الثورية أو غير المنظمة؛ فإنها تكتسب الخبرة من خلال المشاركة في الصراعات الطائفية المستمرة في مرحلة ما بعد الثورة. ويوضح الاقتتال الأخير في الزوارة. مدى تعقيد جماعات ما بعد الثورة وعلاقتها بالشبكات الاجتماعية التي تضمها⁽¹⁾.

وبمجرد أن ثار العنف، تدهورت الأوضاع بسرعة، وتزدى الحال إلى صراع واسع النطاق بين الجماعات المسلحة غير المتبلورة نيابة عن مدينتهم أ جماعتهم العرقية. وإذا استمر تواصل التوترات واشتعالها، فمن المحتمل، أن تظهر وحدات قتال أكثر تماسكا.

(1) عبد الستار حنينة، مرجع سابق.

هناك صراع على السلطة يجري حاليا حول إعادة بناء الجيش الوطني. وتعتبر الكتائب الثورية نفسها "حراس الثورة" لا يتقون في وزارة الدفاع ولا الجيش الوطني لعدم حدوث أي تغيير في الكثير من قياداتها زمن الحرب. وللحفاظ على "المثل العليا للثورة" أنشأت الكتائب الثورية شبك وطنية من الاتحادات الثورية أطلقت عليها اسم الدرع الوطني **National Shied** (درع ليبيا)⁽¹⁾. ويضم الدرع الوطني أربعة فرق موزعة على أنحاء ليبيا شرقا وغربا ووسطا وجنوبا، وهو ما يعكس قواعد السلطة الإقليمية للكتائب الثورية في منطقة مصراتة، وتم دمج **7,000 مقاتل ثوري** في الفرقة المركزية لهذه القوات.

وقد أسندت الكتائب الثورية مهمة قيادة الدرع الوطني لعقيد الجيش الوطني يوسف المنقوشن. ولكن النتيجة الفعلية هي أنه يتحكم في جيشين وطنيين. وانتشر الدرع الوطني بالفعل بالتنسيق مع الجماعات المسلحة الرسمية وغير الرسمية لكبح العنف في الكفرة وسبها والزوارة.

ثانيا: انتشار الميليشيات الليبية:

أفاد تحليل نشر ب موقع هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" أنه تشكل زهاء **1700** جماعة مسلحة مختلفة من بين القوات الليبية المسلحة المنقسمة التي حاربت نظام معمر القذافي عام **2011**. ولكن بعد معقل السفير الأمريكي "كريستوفر فرستيفتز" في بنغازي في **21** سبتمبر، صرحت الحكومة بتفكيك الميليشيات، وفيما يلي تفصيل الميليشيات وأماكن انتشارها⁽²⁾.

في شرق ليبيا، تملك بنغازي العديد من الميليشيات التي وضعها المجلس الانتقالي الوطني الليبي تحت سيطرة وزارة الدفاع في يونيو **2011**. ومع ذلك، لم تتضمن المجموعة التي عرفت باسم "تحالف كتائب الثوار" بعض أخطر الميليشيات وأقواها مثل ميليشيا أنصار الشريعة التي انحلت بالفعل.

(1) فيروز زياني، "اشتباكات طرابلس و المخرج الأمثل الأزمة". متحصل عليه من:

<http://aljazeera.net>

(2) عماد الطفيلي، "هل من نهاية القتل و الفوضى في ليبيا". متحصل عليه من:

<http://arabic.sputniknews.com>

كتيبة شهداء 17 فبراير: وتعتبر هذه الكتيبة أكبر وأفضل الميليشيات المسلحة في شرق ليبيا. وتحصل الكتيبة على تمويلها من وزارة الدفاع الليبية. وتتألف من 12 فوجاً عسكرياً، وتمتلك مجموعة كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، علاوة على منشآت تدريبية. ويتراوح عدد أعضائها ما بين 1500 و3500. وقامت الكتيبة بتنفيذ العديد من المهام الأمنية ومهام إرساء النظام الشرقي لليبيا وفي الكفرة ف الجنوب. ويعتقد أن الجنوب. ويعتقد أن بعض أعضائها أيضاً يقاتلون نظام الأسد في سوريا.

كتيبة شهداء أبو سليم: وهي جماعة جهادية سابقة، من بين أوائل الجماعات التي تارت على نظام القذافي في فيفري 2011. وتظهر صفحة الكتيبة على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك تعليقات يومية على خطابات من نظراء المدارس ومديري المستشفيات الذين إما يطالبون الحماية من اللصوص والمخربين أو يتقدمون بالشكر.

وتشرف هذه الكتيبة على المشروعات المجتمعية، مثل رصف بعض الطرق، وإصلاحها في دارنا، شرق بني غازي- ومن الواضح أنها القوة الوحيدة بالمنطقة التي تفرض القانون والنظام. ولا توجد معلومات واضحة عن الموقف الإيديولوجي للكتيبة على الرغم من صبغتها الإسلامية التي لا تخطئها العين. ولقد سميت تلك الميليشيات تيمناً بسجن "أبوسالم" سيء السمعة الذي لقي فيه الكثير من إسلامي ليبيا مصرعهم إبان فترة حكم القذافي.

كتائب الشهداء راف الله السحاتي: سميت أوائل الليبيين الذين لقوا حتفهم أثناء قتالهم لقوات القذافي في مارس 2011 في بنغازي. وبدأت الجماعة ككتيبة ضمن لواء شهداء 17 فبراير قبل أن تتوسع وتصبح جماعة مستقلة بذاتها، ويقدر عدد المنتسبين إليها 1000 عضو ينتشرون في شرق ليبيا. واستتكرت كتائب راف الله السحاتي مقتل السفير الأمريكي في بنغازي⁽¹⁾.

(1) طارق راشد عليان، مرجع سابق.

قوة درع ليبيا: وتتضمن ميليشيات أصغر من مصراتة والخمس وغيرها من المدن الصغيرة في وسط ليبيا. وتنقسم القوة إلى ثلاثة لواءات رئيسة في شرق ووسط وغرب ليبيا، تقوم بتنفيذ القانون، وإرساء الأمن، إضافة إلى المهام القتالية. وتتميز ردود الأفعال بوسائل الإعلام الاجتماعي تجاه القوى بالإيجابية في شتى أنحاء ليبيا، مقارنة بغيرها من الميليشيات وخاصة تقديراً لأعمالها الخيرية.

وفي غرب ليبيا، اكتسبت الميليشيات قوة ونفوذاً خلال الصراع الدائر عام 2011 عندما انضم الجيش السابق وجنود البحرية إلى المتطوعين المدنيين لتشكيل جماعات قتالية مسلحة. وانحلت جماعتان من الميليشيات المسلحة في طرابلس بقيادة عبد الله ناكر وعبد الحكيم بلحاج عام 2011، ثم ظهرت مرة أخرى كحزبين سياسيين⁽¹⁾.

المجلس العسكري لثوار الزنتان: اكتب المجلس العسكري لمنطقة الزنتان من احتجاز سيف الإسلام القذافي بعد اعتقاله في نوفمبر 2011 وقد تقلد أحد قادة هذا المجلس، ويدعى أسامة الجويلي، وتشكل المجلس في ماي 2011 بغية تنظيم الجهود العسكرية للميليشيات البالغ عددها 23 ميليشيا في منطقة الزنتان وجبال نفوسة.

ويشمل المجلس على 5 لواءات أبرزها على الإطلاق لواء الشهيد محمد المدني الذي يضم حوالي 4000 عضو، وللمجلس العديد من المنافذ الإعلامية المتحدة بالعربية، وتتضمن تلك المنافذ قناة فضائية تعرف باسم "ليبيا الوطن" والعديد من مواقع الويب والصفحات على فيسبوك.

لواء سعدون السويحي: يعتبر هذا اللواء جزءاً من مجلس الساحلية، وعلاوة على المشاركة في تحرير طرابلس، ينسب الفضل لهذا اللواء في قيادة المعركة الأخيرة ف مدين سرت مسقط رأس معمر القذافين وظل جزءاً من اللواء في طرابلس حيث احتلوا المباني والمنشآت الحكومية وكفلوا الحماية لها. ويقود هذا اللواء فرج السويحي. ومؤخراً صار اللواء جزءاً من القوات الأمنية بالرغم من أنه ما زال يعمل بمعزل عن

(1) المرجع نفسه.

الحكومة إلى حد كبير. وفي يونيو، أدين هذا اللواء وتلقى لومًا شديدًا إذ اختطف الصحفي سليمان دوغة الذي انتقد ميليشيات مصراتة نقدًا لاذعًا.

لواء السويق: شارك لواء السويق الذي ينتسب أصلاً إلى منطقة الزنتان في جبال نفوسة في الهجوم على طرابلس في سبتمبر 2011، وأوكلت إليه مهمة حماية كبار المسؤولين في الحكومة الانتقالية لاحقاً. ومنذ ذلك الحين تغير اللواء بعد أن خضع لسيطرة وزارة الدفاع في أكتوبر 2012. وحجم اللواء غير معلوم، ولكن المثبتة على سياراتهم الجيب. ويقود هنا اللواء عماد مصطفى الطرابلسي، ومثل غيره ممن الميليشيات، تبدو على لواء السويق أمارات تبني إسلام معتدل متحفظ.

لواء القعقاع: تشكل لواء القعقاع على يد مجموعة من الليبيين من الغرب الذين تلقوا تدريبهم في منطقة الزنتان خلال الصراع الدار عام 2011. ويقود هذا اللواء عثمان مليقطة الذي انشق عن النظام القذافي بعد الثورة. وأوكل إلى تلك الميليشيات تطبيق القانون، وإرساء النظام، وحماية لكبار المسؤولين والوزراء، ويخضع لواء القعقاع رسمًا لسلطة وزارة الدفاع الليبية⁽¹⁾.

ثالثاً: التحكم في الأسلحة:

تعتبر الكتائب الثورية الليبية أكبر قوة غير حكومة في البلد، وربما تشكل من 75% إلى 85% من المقاتلين المتمرسين ومخزونات السلاح خرج سيطرة الحكومة، وفي مصراتة مثلاً: تسيطر الكتائب على أكثر من 820 دبابة، وعشرات من المدفعية الثقيلة، وأكثر من 3,300 سيارات مجهزة برشاشات وأسلحة مضادة للطائرات، ويعتقد أن هذه النسبة تبلغ أكثر من ذلك بكثير.

إن زيارة 6 مخازن للأسلحة في مصراتة في مارس 2012 تشير إلى أن كلا من الكتائب الثورية وغير المنظمة تسيطر سيطرة كبيرة على الأسلحة الخفيفة غيرها من الأسلحة التقليدية.

(1) المرجع نفسه.

وتفرض الكتائب حراسة دائمة في مواقع التخزين، وتقوم بتفعيل إجراءات رقابة تتضمن تسجيلاً شاملاً للأسلحة ونماذج خروج ودخول للأسلحة.

وبعد مقابلات مع القادة العسكريين والزعماء المدنيين المحليين، ثم التأكد من أن مخازن الأسلحة والذخيرة غير كافية، وهو ما يشكل خطراً على السلامة- وأبرزت هذه المصادر أيضاً الحاجة إلى الخبرة تقنية إضافية لبناء مواقع تخزين إضافية.

وعلى النقيض من الرقابة المفروضة على الأسلحة الخفيفة والثقيلة تشير التقديرات إلى وجود 30,000 قطعة من الأسلحة الصغيرة في أيدي العناصر الفردية من الكتائب المسلحة في مصراتة، والذين عادة ما يقومون بتخزين البنادق في بيوتهم، ويصف القادة العسكريين والمدنيون انتشار الأسلحة الصغيرة بأنه تحد ضخم للتنمية، ويذكرون بأنه ينبغي أن يثق الثوار في الجيش الوطني قبل تطبيق أي عملية لنزع السلاح. ويقف في طريق الجهود المبذولة لتقليل كمية الأسلحة الصغيرة المتداولة تلك الشائعات المستمرة برامج إعادة شراء الأسلحة الحكومية في المستقبل، وهو ما يشجع المقاتلين والمدنيين على الاحتفاظ بأسلحتهم وفي يناير 2012 نهى رجال الدين البارزون في ليبيا عن بيع الأسلحة الصغيرة⁽¹⁾. وفي حين أن التأثير الكلي لحظر تداول الأسلحة الصغيرة غير معروف، فقد أدى إلى ذبوع التجارة السرية، وزيادة سعر البنادق الهجومية في السوق السوداء.

ويمكن أن نخلص إلى القول بأن المخاوف الأمنية تهيمن على المشهد السياسي في ليبيا، إن فهم التواريخ والأهداف والقدرات المختلفة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة له تداعيات هامة بالنسبة لصانعي السياسات، وبينما لا وتحتاج أي سياسة دولية فعالية إلى التعرف على هذه الفروق.

(1) عبد الستار حنينة، مرجع سابق.

رابعاً: غياب القيادة في ليبيا:

تستمر الثورة الليبية والمليشيات الثورية التي أطاحت بالعقيد معمر القذافي في تحقيق الاستقرار في ليبيا التي تشهد انتقالاً فوضوياً وأحياناً محفوفاً بالشكوك إلى نظام أكثر ديمقراطية، ويتعرض هذا الانتقال حالياً، للخطر، ما يحلو لقيادة المليشيات أن يطلقوا عليه اسم "تصحيح مسار الثورة" ويطيب لدبلوماسي الغرب أن يطلقوا عليه اسم "الانقلاب القانوني".

وأدى الخوف من المليشيات في الخامس 5 من مايو إلى مصادقة المؤتمر الوطني العام، ويتألف من النظام شبه البرلماني الليبي الذي تم التصويت له، على قانون عزل سياسي صارم من شأنه إقتصاد المسؤولين الذين عملوا لمصلحة نظام الديكتاتور السابق وعزلهم من مناصبهم السياسية أو الحكومية حتى لو كانوا قد ساهموا في الإطاحة بالديكتاتور السابق- ومن المقرر أن يستمر العزل السياسي لعشر سنوات. ومن المستبعد أن يرقى خروجهم من الوزارات والحكومة بالفعالية البيروقراطية أو كفاءة النظام، وحتى قيام أية حركات مناوئة لمسؤولي نظام القذافي، انتاب القلق بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام بمن فيهم محمد سعد من أن قانون العزل فضفاض جداً إلى درجة أنه قد يزيد من "فجوة غليان القيادة" في ليبيا متى تعلق الأمر بإدارة الحكومة والإدارة السياسية. وقال سعد إن العزل يجب أن يكون حصرياً على الذين تورطوا في أعمال مسيئة يمكن إثباتها بالدليل القاطع خلال فترة حكم القذافي، وألا تستند إلى المناصب التي يشغلها الناس⁽¹⁾.

ومن المتوقع أن تتفاقم مشكلة غياب القيادة الليبية. فكثير من كبار الموظفين المدنيين سيضطرون إلى ترك مناصبهم 40 إلى 60 عضواً من أعضاء المؤتمر الوطني العام، وأغلبهم من المعتدلين. وسيتعين على أبرز الوزراء وكذلك رئيس المؤتمر الوطني محمد مجاريف تقديم استقالاتهم، مما سيوهن السلطة الضعيفة بالفعل لرئيس الوزراء علي زيدان الذي كان ذات فترة دبلوماسياً للقذافي، وتنشق عن النظام منذ

(1) المرجع نفسه.

ما يقرب من 20 عامًا، كما كان من أبرز الذين حصلوا على دعم القوى الغربية للثورة، خلال الأشهر القليلة التي أمضاها في منصبه، حاول زيدان أن يرقى بليبيا بسرعة أكبر بواسطة وضع خطط إصلاحية وتنظيم الحكومة بقدر أكبر، لكنه اصطدم مرارًا وتكرارًا مع المؤتمر الوطني العام، لا سيما مع الأحزاب السياسية.

بالإضافة إلى أن الشارع الليبي يعيش حالة من حالات الغضب، نظرًا لتدهور الوضع الأمني وزيادة

قوة الميليشيات ورجوع ظواهر عديدة منها:

- 1- التعذيب في المعتقلات على يد أفراد الميليشيات.
- 2- حوادث الاختطاف وخاصة الأجانب العاملين في مناطق السلطة.
- 3- زيادة معدلات الفساد بشكل كبير للغاية.
- 4- الاعتداء على الشخصيات العامة والمؤسسات الرسمية.
- 5- انتهاك حرمة المحاكم والاعتداءات على رموز الدولة السلطة القضائية والمحامين.
- 6- القتل على خلفيات مختلفة⁽¹⁾.

(1) أحمد صلاح علي، "خريطة القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة". متحصل عليه من:

<http://www.academia-EDU/3276461/%8D%:AE>

المطلب الثالث : الجهود الرسمية و الغير الرسمية لمواجهة حالة الانفلات الأمني في ليبيا

أولاً : الجهود الرسمية تتمثل الجهود الرسمية في دور الفواعل الداخلية والدولية والإقليمية في سبيل إنقاذ ليبيا من الفوضى والانفلات داخل البلاد، ويأتي ذلك عبر ثلاث مستويات وطنية، وإقليمية، ودولية.

1 /على المستوى الجهود الداخلية:

لا شك أن تردي الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة التقدم على المسار السياسي، فمن ناحية لكون القضية الأمنية تتبوأ قمة أولويات السلطات الليبية، فقد أدى البحث في سبيل معالجتها على مستوى المؤتمر الوطني وعلى مستوى المكونات السياسية والاجتماعية خارج المؤتمر إلى تأخير التركيز على تطوير آليات وبرامج وثيقة الصلة بتطوير العملية السياسية. ومن ناحية أخرى فإن هذا الخلاق حول سبيل معالجة الوضع الأمني خصوصاً فيما يتعلق بالعامل مع رجال النظام السابق ودورهم في العمل الأمني أدى إلى تعقد المسار السياسي بسبب تفتن الأطراف السياسية وطنية على الخصوم السياسيين لتحقيق مكسب سياسي، وعلى سبيل المثال :حول القانون العزل السياسي أو التعديل على الإعلان الدستوري وغيرها من القضايا التي تطرح على المؤتمر الوطني العام لإصدار تشريع أو اتخاذ قرار حيالها⁽¹⁾. ومن جانب آخر فإن محاصرة أشغال المؤتمر الوطني والاعتداء عليه من قبل الثوار وجرحي المعارك ضد كتائب النظام السابق، وبعض المكونات السياسية والاجتماعية، التي بلغت نحو 60 اعتداء، بحسب أمن رئاسة المؤتمر الوطني العام، ساهمت في تعطيل المسار السياسي.

- دور الحكومة: العديد من قيادات اللجان الأمنية في المناطق و الكتائب المسلحة دخلت في جدل مع الحكومة ووزير الداخلية حول ما اعتبروه تساهلاً في التعامل مع من عملوا في الأجهزة

(1) السنوسي بسيكري، "التحديات الأمنية و انعكاساته على العملية السياسية". تقرير مركز الجزيرة للدراسات . 2013، ص6.

الأمنية التابعة للنظام السابق، وتيمينا في مفاصل الدولة و أجهزتها الأمنية الحيوية، فيما يعتقد الوزير بأن "إقصاء وإبعاد كل العناصر الأمنية التي كانت تعمل بالأجهزة المعلوماتية، الأمن الداخلي - الأمن الخارجي ، بغض النظر عن أفعالهم السابقة، نجم عنه غياب الخبرة الأمنية في تقصي ومتابعة المعلومات والكشف عن المؤامرات التي تحاك ضد الوطن⁽¹⁾.

وأصبحت الساحة الليبية منتهكة بالكامل لجوايس من مختلف دول العالم ولكل مخرب بالداخل لزعة الأمن والنظام العام، كما أصبحت الإدارات الأمنية تفتقر للمعلومات الأمنية اللازمة لاتخاذ القرار المناسب والمحاسب في بعض الأحيان لمواجهة الظروف الأمنية المتلاحقة وقد أشهر هذا الخلاف في تعثر مساعي مؤسسة الأجهزة الأمنية والتقدم بخطوات سريعة نحو إعادة الإستقرار الأمني.

• دور السلطة القضائية: يتضح عمل السلطة القضائية من خلال الواقع بأنها لم تبذل أي جهودا ملموسة في مواجهة ظاهرة الانفلات الأمني، وذلك عبر قيامها بالمهام والواجبات الملقاة على عاتقها، بحيث تعاني السلطة القضائية الليبية لمجموعة من الصعوبات نذكر منها:⁽²⁾

1- كثرة الخلافات بين أطراف السلطة القضائية مثل القضاء ،النيابة العامة ،الشرطة كسلطة ضبط قضائية، بشأن بعض الإجراءات المتبعة في بعض الجرائم الخطيرة كالقتل.

2- غياب التعاون بين القضاء المدني والعسكري بخصوص تقديم مرتكبي الجرائم للمحاكمة ومعاقبتهم وفق القانون.

ومن بين الأسباب التي أدت الى ضعف السلطة القضائية في أداء مهامها بشكل جيد مايلي:

*ضعف هيبية السلطة وقوعها ضحية الانفلات الأمني.

(1) نفس المرجع، ص ص 4-6.

(2) محمد زهير المغيري، "هيكل النظام السياسي في ليبيا ". متحصل عليه من:

* غياب سيادة القانون.

* عمليات تهديد القضاة باختطاف أبنائهم.

* وقوع الاعتداءات على بعض المحاكم واقتحامها.

* انتهاك حرمة القضاء أثناء انعقاد جلسات المحاكمة.

* وقوع عدة اعتداءات ضد العديد من الأطر السلطة القضائية.

* دور البرلمان: عمل البرلمان الليبي على طلب المجتمع الدولي لإنقاذ البلاد بضرورة حماية

المدنيين وإنقاذ ليبيا من التقسيم، مؤكدا على أنه اضطر إلى دعوة مجلس الأمن والأمم المتحدة للتدخل

مبدئيا في ليبيا وممارسة بعض الضغوط على أطراف النزاع، كما أكد البرلمان في بيان له أن هذه الدعوة

قد سبقتها دعوات إلى كافة أطراف النزاع في البلاد، للكف عن العنف والوقف الفوري والشامل لإطلاق

النار والإقتال، لكن هذه الدعوات لم تلق أي استجابة رغم صدور الأوامر لكافة التشكيلات العسكرية

بضرورة الالتزام بالتنفيذ⁽¹⁾. وصرح البرلمان الذي ينعقد في مدينة طرُق أقصى الشرق الليبي، بسبب تردي

الأوضاع الأمنية، شدد على أنه لن يكون هناك تدخل أجنبي في ليبيا إلا من أجل حمايتها من الفساد

والتقسيم، لافتا إلى أن أعضاء مجلس النواب يؤكدون حريتهم على أمن وسلامة جميع المواطنين ووحدة

التراب الليبي.

(1) "جدل و تضارب آراء بعد طلب برلمان ليبيا التدخل الأجنبي". متحصل عليه من:

2/على مستوى الجهود الإقليمية:

يشير كثير من المتابعين أن تحول ليبيا للاهتمام بالقضايا الإفريقية بصورة أكبر بالمقارنة مع القضايا العربية يعود إلى الإحباط الليبي من المواقف العربية إزاء الحصار الذي فرض عليها⁽¹⁾، حيث لم تستطيع الدول العربية من خلال الجامعة العربية اتخاذ خطوات دعم قوية في مواجهة الأوضاع المتدهورة والفوضى السائدة في البلاد .

• **موقف مصر:** تصدر ملف رموز النظام الليبي السابق القضايا ذات الأهمية القصوى بين الطرفين المصري و الليبي، وتشير بعض المصادر إلى أن عدد الليبيين اللاجئين إلى مصر بعد اندلاع حرب عام 2011 بلغ نحو 800 آلاف لاجئ، مما زاد في حدة وتأزم الوضع بين البلدين وقعت عدة اعتداءات على عمال مصريين في بعض المدن الليبية والاعتداء على القنصلية وعلى كنيسة تابعة للأقباط المصريين العاملين في بنغازي وذلك في حيثيات قرار المحكمة الإدارية التي طالب بوقف قرار النائب العام في 24 مارس 2013 بتسليم رموز من أنصار النظام السابق⁽²⁾. لم تحسم العلاقات المصرية_ الليبية الخلافات حول الملفات التي تتعلق بالعلاقات التقليدية كملف الحماية، كما تؤثر حالة عدم الاستقرار في كلا البلدين في عدم القدرة على تبني ترتيبات وبرامج مشتركة لمواجهة آثار الاختلال الأمني في المناطق الحدودية والمنافذ الرئيسية.

وبالرغم من تخوف الأجهزة الأمنية ودوائر صناعة القرار المصري من هشاشة الوضع الأمني في ليبيا وانتشار السلاح بشكل ليكون أحد أهم السلع المتاجرة فيها والتي يتم تهريبها من حدود عدة، منها

(1) سمير باهي، "تأثير القوات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة النموذج الليبي".-----،(جامعة بسكرة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية،2010-2011)،ص 133.
(2) السنوسي بسيكري، "ليبيا ومصر :علاقات يغيب عنها البعد الاستراتيجي". تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/10/28، ص4.

الحدود الليبية_ المصرية، والقلق من أن مجموعات متشددة ليبية وغير ليبية يمكن أن تكون قد استغلت الفرصة لتنظيم نفسها وذلك لشاسعة الأراضي الليبية والحدود الغير خاصة للرقابة لتطوير برنامج قد تهدد الدولة المصرية، بالرغم من كل ذلك فان الطرفين لم يفلحا في بلورة رؤية مشتركة وعمل مشترك للحد من المخاطر التي تحيط بالبلدين.

• **موقف الجزائر:** تعيش الجزائر معادلة أمنية صعبة، من جهة الجيش مطالبا دستوريا بعدم التدخل خارج حدود البلاد، ومن جهة وجود تحديات أمنية خطيرة على الحدود بدول الجوار التي تعرف فوض أمنية وانتشار السلاح وبداية نشوء للنشاط الإرهابي في جنوب ليبيا أو في جيل الشعابني بتونس أو حتى في النيجر وشمال مالي، هذه التحديات الأمنية الجديدة فرضت على الجزائر عبئا آخر، فإن تكون دولة محورته في المنطقة هو مشكلة قبل أن يكون امتيازاً، وهو ما تجلى في الزيارات لمسؤولي دول الجوار إلى الجزائر بحثاً عن دعم لوجيستي ومعلوماتي لمواجهة الاعتداءات الإرهابية التي خلفت قتلى في تونس واحتلال طيلة شهر في مالي واضطرابات في ليبيا وصلت شظاياها إلى الجزائر، كما كان الحال في الاعتداء على المنشأة الغازية في تيقنتورين من قبل إرهاب متعدد الجنسيات.

*بين واجب التنسيق و مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول

*عقيدة"عدم التدخل" تقيد قدرة الجزائر في المناورة¹.

تواجه الجزائر محاولة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني في دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل

(1)عاطف قدارة سليمان، "الجزائر دولة محورية مشكلة و ليس امتيازاً بين التزامات الجيش لدستورية و بين التحديات الأمنية في الجوار". متحصل عليه من:

<http://www.djazairress.com>

العسكري المباشر، مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنامي للخطر الإرهابي في دول الجوار.

لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة جهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية، كانت تلك الفرصة الأمل الجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل⁽¹⁾. فعلا عقدت اجتماعات في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب بعد أن وضعت "ثورات الربيع" أو أوزارها في كل من تونس وليبيا ومصر. الواضح أن تلك المبادرة المغاربية التي أصرت الجزائر حولها، قد رجعت أدراج رياح العلاقات المتدهورة مع المغرب، مما يفسر عودة الجزائر إلى سياسة العلاقات الثنائية المباشرة مع ليبيا وتونس وخلق مبادرة ثلاثية ولدت في غدامس الليبية قبل أشهر، إلا أن تطور الأحداث أثبت أن ملف الإرهاب في تنام مستمر وأن حركة السلام لم تتوقف وأنه أيضا ليس في مقدور الحكومات الجديدة المنبثقة عن التغييرات العربية مواجهة الجماعات الإرهابية⁽²⁾.

ومن جديد ستكون عقيدة الخارجية الجزائرية الموروثة عن السنوات الأولى للاستقلال بعدم التدخل في شؤون الدول، وأن الجيش لا يحارب خارج حدود الدولة أو عائق أمام الجزائر في وضع تصورات إقليمية في مواجهة المخاطر الأمنية، والمنطلق يفرض أن تشارك الجزائر صاحبة الخبرة الطويلة في التعامل مع جماعات الراديكالية المتطرفة وفي رسم مسارات تعاون من أجهزة الأمن الدولية وفي مراقبة

(1) المرجع نفسه.

(2) عاطف بو دهان، "دور الجزائر في حل الأزمة الليبية". متحصل عليه من:

المصادر تمويل الإرهاب ونقاط التقاطع بين مختلف الجماعات الإرهابية دوليا. إلا أن التجربة أثبتت في ظروف كانت تبدو من العوامل الراهنة، أن الجزائر غير مستعدة للتنازل عن مبادئ عدم التدخل في شؤون الآخرين، مما يجعلها أمام رهانات جديدة مع كل من ليبيا وتونس بالخصوص، وهذا الرهان يفترض نجاحه أن يتولد لدى هذين البلدين قرار سياسي عميق بمحاربة الظاهرة .

وقد تشكل زيارة رئيس الوزراء الليبي علي زيدان وأيضا وزير الخارجية التونسي علي جراندني إلى الجزائر، بحيث تبين في مؤشر أن سياق تجاوز معادلة عدم التدخل في شؤون الغير والتي قد تفوض الى حد كبير قدرة الجزائريين في المناورة⁽¹⁾.

دور الجزائر في مواجهات الانفلات الأمني بدول الجوار: تعبر فرنسا في تقرير برلماني في أعده عضوا مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لا رشي وجود بيار شو فنان ، أن الجيش الجزائري الأقوى في منطقة الساحل. فان التحديات الأمنية التي تولدت عن غزو ليبيا وما انجر عنها من تهريب لأطنان السلاح التي وصلت إلى شمال مالي وتنقل بعضها إلى جبل الشعباني في تونس، قد فرض على قيادة الجيش تغيير عقيدتها القتالية من خلال تحصين

الحدود الشرقية ما بين مالي، النيجر، ليبيا، تونس، عن طريق رفع تعداد قوات الجيش بأضعاف مضاعف، الأمر الذي جعل ميزانية الدفاع و الأمن تقارب 10 ملايين دولار.

كما أن الموقف الجزائري عارض السياسة الأمنية المصرية بليبيا، حيث أن الجزائر لها حساباتها المعقدة و المتعلقة بحدود مع ليبيا تبلغ التسعمائة كيلومتر، يصعب أي جيش في العالم ضبطها في حالة أي

(1) عبد السلام سكيمة، "هل تتجح الجزائر في إنهاء الاقتتال و التناحر بين الليبيين؟". متحصل عليه من:

www.neechoroukonli.com

تدخل عسكري في ليبيا وانهيارها بالكامل وهي البلد الذي يدعي أنه حائط الصد الأول في شمال إفريقيا ضد الجماعات المتطرفة.

كما أن رفض الجزائر لعدم التدخل الأجنبي في ليبيا له حسابات أخرى، إذ من الممكن أن تقع الجزائر نفسها تحت طائلة هذا التدخل، في حالة نشوب ثورة شعبية بها، وهو أمر بحسب مراقبين ليس مستبعدا بالكلية نظرا لإخفاق الرئيس بوتفليقة في ملفات متعلقة بحقوق الإنسان و الحريات السياسية و الفقر و البطالة في بلد ثرواتها ضخمة، إلا أن يقع تحت حكم جنرالات الجيش⁽¹⁾.

ويرى بعض المحللين أنه يمكن للجزائر أن ترفض قطعاً التدخل الأجنبي من قبل حلف شمال الأطلسي، قد لا تمنع في حالة استطاع نظام السيسي إقناعها بتدخل تحت سقف و بقوات عربية⁽²⁾، لذا القاهرة لا تحاول إعلان خلافاتها مع الجزائر أملاً في انضمامها لمعسكر محاصرة ثوار ليبيا من اتجاه الغرب. وفي تصريح صحفي يوضح علي أوحيدة أن حوار الجزائر هو حوار لا يجدي نفعا بضمه بعض الشخصيات التي لا تتمتع بأي تمثيلية على الأرض ولن تقدم قيمة إضافية فعلية لحل الأزمة بشكل مستدام، كما أنه عكس إرادة لفرض مقارنة محددة على اللبيين باشتراك قادة ميليشيات منبوزين⁽³⁾.

و بالتالي فإن الدور المحوري الذي تلعبه الجزائر هو أنها تدعو إلى ضرورة التواصل مع النخب السياسية في ليبيا على كافة المستويات سواء كانت الحكومة أو المؤتمر الوطني العام أو منظمات المجتمع المدني بحيث يكون هناك ضغط أدبي وسياسي على النخب السياسية لكي تبدوا في حوار وطني فاعل ومصالحة وطنية فاعلة من خلال آلية مستقبلية خاصة، وأن الممثلين الخاصين لكل من الجامعة

(1) هشام الشلوي، "قراءة في مواقف دول الجوار". متحصل عليه من:

<http://www.noonpost.net>

(2) مغريني، دول خليجية أجحت الصراع في ليبيا و عليها الآن المساعدة في خفضه. متحصل عليه من:

<http://www.libyaalmostakbal.org>

(3) علي أوحيدة، المغرب و الجزائر... من تكون له اليد الطولي في الحوار الليبي. متحصل عليه من:

<http://www.marsad.ly>

العربية والإتحاد الإفريقي في ليبيا يعملان على تنسيق الجهود بينها لإيجاد آلية تمكن من تفعيل التوصيات والانشغالات وتفعيل الدعم الذي ستقدمه دول الجوار على أرض الواقع⁽¹⁾.

ويؤكد في هذا القول محمد عبد العزيز أنه يعول في هذا المسار على الدعم الداخلي من قبل كل القوى السياسي في البلاد إلى جانب تعاون كل دول الجوار وكذا الدول الأجنبية، متطرقا إلى العلاقات الثنائية القائمة بين الجزائر وليبيا والتي وصفها بـ "العلاقات الإستراتيجية" حيث أنها تتعدى الجانب التاريخي ميرزا أن "أمن ليبيا هو من أمن الجزائر وأمن الجزائر أيضا مرتبطا بأمن ليبيا".

على مستوى الجهود الدولية:

دعت الأطراف الغربية ممثلة في الخمسة الكبار، لوقف الإقتتال، وجاء ببيانها الأخير متوازنا نوعا ما، ذلك بمطالبتها بوقف ما أسمته "إدعاءات حفتر في بنغازي"، ذلك بعد التنديد بأعمال بعض الجماعات من أنصار الشريعة، وأيضا رفض التدخل المباشر في الشأن الليبي من قبل أي طرف. وتركز الأطراف الغربية على نجاح مبادرة الحوار التي يشرف عليها مبعوث الأمم المتحدة لليبيا.

ومن المهم التنويه بالاتفاق أو التقارب بين الأطراف الخمس: أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا في الموقف من الأزمة الليبية الراهنة. وذلك جنوح باريس لدعم فكرة التدخل المباشر، وتواصلها مع أطراف إقليمية متهمة بدعم قوات حفتر. ويعتقد أنها تتورط في تنفيذ عمليات عسكرية مباشرة ضد قوات فجر ليبيا ومجلس ثوار بنغازي⁽²⁾.

(1) عيساتي ع، "الجزائر دور محوري في حل الأزمة الليبية". متحصل عليه من:

<http://djazairess.com>

(2) السنوسي بيسكري، "التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي". تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 11 نوفمبر 2014، ص 6.

وفي هذا السياق أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بوضع حد للأوضاع المتدهورة في ليبيا بأن المجتمع الدولي و المجتمع الأوروبي بالذات عليه التزامات أخلاقية و إنسانية و أمنية اتجاه الموقف في ليبيا⁽¹⁾. و يغيب عن موقف الأطراف الغربية درجة من الحزم فيما يتعلق بالنقاط التي أشار إليها البيان و التي من بينها اعتداءات قوات حفتر، التدخل المباشر لأطراف عربية ترمي بثقلها خلف البرلمان الذي ارتكب بدعمه و تأييده بل و تبنيه أحد طرفي الصراع و هو اللواء حفتر. حيث عبّرت السفارة الأمريكية بأنه المسؤول عن التطورات الأمنية الأخيرة في بنغازي، من ناحية أخرى، يظهر ارتباك الموقف الغربي فيما يتعلق بمسار احتواء الصراع الراهن و ربما يعود السبب إلى تركيزها على مكافحة الإرهاب، وقلقها الشديد من المجموعات الإسلامية المتشددة، و اتهامها من قبل عملية فجر ليبيا و بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام بانحيازها للطرف الآخر⁽²⁾.

و جاء الموقف المبدئي للخمسة الكبار تجاه حكم المحكمة العليا و الذي قضى بحل البرلمان، و ذلك بتضمين بيانهم بأنهم سيعكفون على دراسة حكم المحكمة العليا، حيث كان من المتوقع التسليم به كونه حكما نافذا من قبل أعلى محكمة في البلاد.

كما أكدت وكالة الأنباء الجزائرية بيان مشترك صدر من طرف الوزراء الخارجية الستة وبحضور كافة الأطراف المشاركة في المفاوضات على استغلال فرص الحوار السياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية وعمل الترتيبات للتوصل إلى وقف إطلاق النار غير مشروط. وأكد البيان أن ليبيا تستطيع المضي قدما نحو مستقبل آمن ومزدهر من خلال تقديم بعض التنازلات داعيا كافة الأطراف إلى وقف القتال والمشاركة في الحوار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة، كما طالب بالوقف الفوري للغارات الجوية والهجمات البرية

(1) تركي أحمد، "التدخل الدولي في ليبيا مطلب إقليمي و دولي". جريدة العرب، العدد 9637، 2014/08/03، ص 04.

(2) السنوني بيسكري، مرجع سابق، ص 6.

بصفة خاصة مشيرا إلى إن مثل تلك الأعمال الاستفزازية وأن من يهدد سلام واستقرار أمن ليبيا قد يتعرض لعقوبات من طرف الأمم المتحدة⁽¹⁾.

الموقف الروسي حيال ثورة 17 فيفري:

كان موقف روسيا حيال الثورة مشككا ومانعا، حيث أعلنت في أكثر من مناسبة ومعارضتها لأي قرار دولي حول ليبيا، و أعربت عن خشيتها من أن يؤدي أي تدخل عسكري في ليبيا إلى دخولها في حرب أهلية، و ظهور المتطرفين الذي سيؤدي بدوره إلى حروب تستمر عقودا. إن انتشار العناصر المتطرفة وتأكيد رئيس الحكومة فلاديمير بوتين بان التدخل الأجنبي في ليبيا سيؤدي إلى ظهور الإسلاميين وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على الأقاليم المحيطة بالمنطقة بما فيها إقليم شمال القوقاز الروسي⁽²⁾. لذا رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الانتقالي، كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم كونها تضم 40 دولة، بالإضافة لممثلي منظمة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية و الإتحاد الإفريقي.

و في هذا الصدد يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على وجوب وقف إطلاق النار واستكمال المسار الانتقالي و ذلك بتفعيل سبل الحوار السياسي بين جميع الأطراف، معتبرا أن التدخل العسكري مستبعدا نظرا لأثاره السلبية⁽³⁾.

دور حلف الناتو في الأزمة الليبية:

(1) موغريني، "الولايات المتحدة و دول أوربية ترحب باجتماعات الأحزاب الليبية في الجزائر". متحصل عليه من:

<http://www.aps.dz>

(2) راشد الباسم، المصالح المتناقضية: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي. مصر: مكتبة الاسكندرية، وحدة

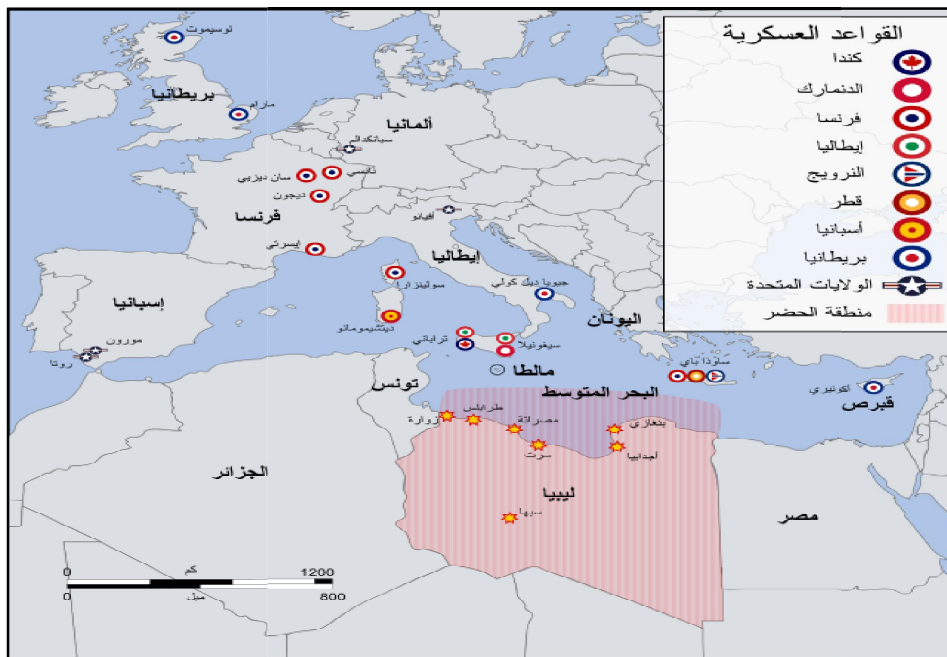
الدراسات المستقبلية، 2013، ص 35.

(3) إبراهيم الدباشي، " بان كي مون يستبعد نهائيا فرضية التدخل العسكري في ليبيا". جريدة العرب، العدد 9706،

2014/10/13، ص 2.

خلف التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي تركة و ثقيلة من الفوضى وأعمال العنف و الإرهاب، حيث أطلق هذا التدخل المثير للجدل، العنان للمجموعات المتشددة التي كانت كامنة بفعل رقابة نظام القذافي عليها في ما مضى، لتتصارع اليوم في إطار حرب زعامات ونفوذ دفعت ليبيا نحو الانهيار أمام صمت دولي استتكرته حكومة عبد الله الثاني في مناسبات عدة، حيث جاء في تصريح للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن مهمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا غير مكتملة، و تركت البلاد عرضة للإرهاب والفوضى⁽¹⁾.

و كثيرا ما ينتقد الخبراء الأمنيون تدخل الناتو في ليبيا معتبرين أنه كان السبب الرئيس وراء الفوضى المنتشرة التي تعاني منها ليبيا اليوم. والخريطة التالية توضح أحداث تدخل قوات التحالف في ليبيا.



خريطة رقم(5): تبين عمليات التحالف ضمن منطقة الحظر الجوي في ليبيا

المصدر: الموسوعة الحرة

(1) تشيلسي، "تدخل الناتو في ليبيا أطلق عنان الراديكالية الإسلامية". متحصل عليه من:

<http://www.libya-al-mostakbal.org>

تعد منطقة حظر الطيران الليبية التي وافق عليها مجلس الأمن في 17 مارس 2011، بعد القرار 1973 تم اقتراح هذه المنطقة خلال الاضطرابات التي تلت الثورة لمنع قوات الحكومة الموالية للنظام السابق من شن هجمات جوية على قوات الثوار⁽¹⁾.

و في 22 مارس ناشدت الجامعة العربية مجلس الأمن بفرض هذا الحظر بعد اجتماع وزراء الخارجية بالقاهرة فصوّت عشرة 10 لصالح فرض حظر الطيران و امتنعت خمس 5 دول عن التصويت. و في 19 مارس بدأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا هجمات على ليبيا تطبيقاً لقرار الأمم المتحدة بإطلاق أكثر من 110 صاروخ على ليبيا، و بالتالي فإن عملية الناتو في ليبيا ارتبطت بمصالحه الإستراتيجية، كما تدخلت بواجب حماية المدنيين، مما يستدعي تقييم هذا التدخل من ناحيتين؛ الناحية الأولى الإستراتيجية، فهو يقوم بعمليات التخطيط الاستراتيجي، لصناعة الاهداف المتمثلة في السيطرة على مقدرات و موارد ليبيا الإستراتيجية من نفط وغاز و معادن أخرى، كذلك جعل ليبيا مواطئ قدم الأوروبيين في شمال إفريقيا، للانطلاق إلى إفريقيا في ظل ضعف النفوذ الأوروبي الحاصل منذ عقد من الزمان، بفعل التنافس الأمريكي - الصيني على هذه القارة ، بالإضافة إلى الموقع الجيوستراتيجي الليبي وطول الساحل البحري، الذي يؤهل ليبيا لأن تكون محطة أوروبية جديدة للنقل البحري من وإلى إفريقيا من خلال بناء الموانئ وتأمين الطرق الجوية الأوروبية، وكذلك القرب الجغرافي الأوروبي الليبي، الأمر الذي يشجع الأوروبيين للقيام بهذه العملية العسكرية .

أما من الناحية الثانية القانونية: يوجد ترويج إلى اعتبار النموذج الليبي الأمثل الذي يجب الإحتذاء به في التدخل الإنساني وتطبيق مسؤولية الحماية أثناء الأزمات الدولية الإنسانية، فالناتو تجاوز

(1) الموسوعة الحرة. متحصل عليه من:

<http://www.arwikipidia.org>

ولاية القرار 1973 في ثلاث مواضيع، الأول قصف السكان والمباني التي لا تشكل أهداف عسكرية، والثاني من خلال السعي وراء قتل القذافي، والثالث من خلال تزويد الثوار بالسلاح (1).

وفي هذا الصدد يشير الكاتب "جون باتسيت"، و "جون جين فلمير" إلى أنه لا ينبغي الخلط بين التدخل الإنساني لدرء خطر محتمل أو وشيك والتدخل الذي يهدف إلى قلب النظام . ومن هنا يتبين أن الكاتب مع النوع الأول من التدخل عندما تتوفر فرص النجاح مثلا في ليبيا وليس سورية، لان الديمقراطية لا تفرض من الخارج تغيير النظام قد يكون وسيلة أو نتيجة للتدخل ولكن ليس سببا (2).

ثانيا الجهود غير الرسمية : والمتمثلة في المؤسسات المجتمع المدني الذي يعد من الحلقات الرئيسية والفعالة في إحداث التغيير في المجتمع بما يساهم في تطوير المجتمع وتقديمه حسب المنهج والعمل الذي تتخذه المنظمات تلك، سواء في تطوير المجتمع أو تفعيل مشاركته في صناعة القرار بما يسهم في تعزيز بعدها .

1-مؤسسات المجتمع المدني: يرتبط الحديث عن المجتمع المدني في العالم العربي بالقضية المحورية في حياة العرب المعاصرين وكل مستويات وجودهم الاجتماعي والسياسي والثقافي، نعني بالتحديد قضية التحول الديمقراطي وانتقال نظم الحكم السياسية العربية من الديكتاتورية إلى الديمقراطية بكافة أبعادها (3). وما يزيد من أهمية ذلك الموجه المتعاظمة من التوجه نحو الديمقراطية على ضوء ثورات الربيع العربي،

(1) محمد الحرماوي ، تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا. الحوار المتمدن، العدد 4198، 2013/08/28. متحصل عليه من:

<http://www.alhiwar.org>

(2) موغرني، "دول خليجية اجحت الصراع في ليبيا و عليها الآن المساعدة في خفضه"، مرجع سابق.

(3) فتحي عميش، مرجع سابق، ص 76.

بما تعينه من إقرار للحريات والحقوق الأساسية، ومشاركة الشعوب الفاعلة في تقرير شؤونها الرئيسية⁽¹⁾ التي تتأسس على التحول من حكم الحزب الواحد، إلى الإقرار بالتداول السلمي للسلطة. أنظر الملحق رقم 4

- طبيعة منظمات المجتمع المدني بعد الثورة:

شهدت منظمات المجتمع المدني التي تأسست بعد ثورة فبراير 2011 في ليبيا مرحلتين سريعتي التغيير إلا انه لا بد من العودة إلى تاريخ وجود الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني قبل الثورة . ففي عهد النظام السابق كان هناك ما يقارب 90 إلى 95 جمعية، كما أفاد مدير عام مركز دعم منظمات المجتمع المدني. تم تسجيلها وفقا لقانون الجمعيات الأهلية رقم (111) لسنة 1970 وقانون رقم (19) لسنة 2001 لإعادة تنظيم الجمعيات الأهلية والذي كان يوصف بقانون كبت الجمعيات ويقيدها ووضعها في مسار النظام. وبالعودة إلى المرحلتين السريعتي التغيير واللتين شاهدتها منظمات المجتمع المدني الليبية التي نشأت حديثا اثر اندلاع ثورات الربيع العربي و ثورة 17 فبراير في ليبيا عام 2011، عملت المنظمات والجمعيات خلال المرحلة الأولى التي انطلق فيها الحراك من مدينة بنغازي، على تنظيم مبادرات إغاثة خيرية للاستجابة للحالة التي فرضتها الثورة على الأرض وتقديم الدعم الطارئ من مساعدات طبية و مواد غذائية وطرود تموينية⁽²⁾. واستحبت هذه الحالة من الخدمات والأنشطة على مدينة مصراته بعد حصارها الطويل من قبل كتائب النظام السابق ونشطت فيها الجمعيات الخيرية والإنسانية وجمعيات الدعم النفسي والاجتماعي والتأهيلي بسبب كثرة عدد الجرحى والشهداء، كما نشط هذا النوع من الجمعيات في مدينة الزاوية والجبل الغربي (جبل نفوسة) وفتح خط الدعم والمساعدات من تونس .

(1) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، تقرير تقييمي حرية التجمع و التنظيم في المنطقة الأورومتوسطية لحقوق

الإنسان، 2010، ص 52 .

(2) محمد علاء ، "جدل حول مسودة قانون منظمات المجتمع المدني في ليبيا"، متحصل عليه من :

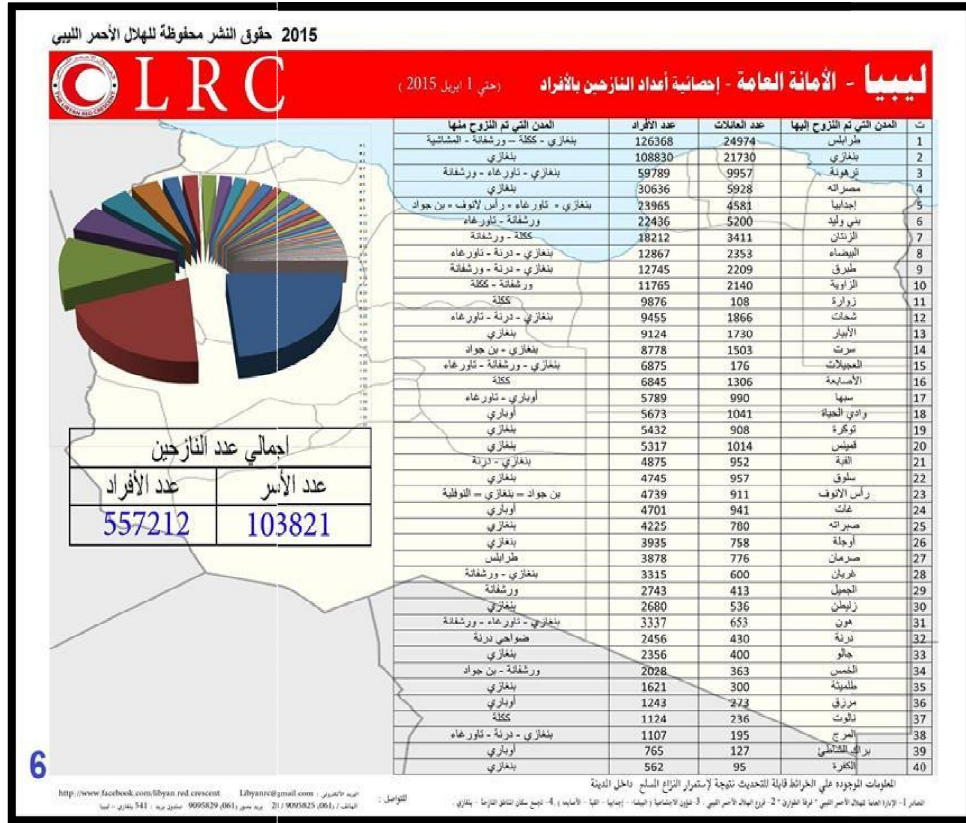
<http://alaa7773.blogspot.com/2013/11/blog-post htm>.

بعد الحراك الإغاثي والإنساني لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات والمبادرات والتجمعات الأهلية وعقب إعلان تحرير في 23 أكتوبر 2011 بدأت المرحلة الثانية فتحوّلت اهتمامات المنظمات والجمعيات واضعة نصب عينها طبيعة المرحلة المتسارعة في التغيير نحو خارطة الطريق وقضايا التوعية بموضوعات المصالحة الوطنية والسلم الأهلي والحوار والمواطنة والديمقراطية والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان والشفافية وقضايا المركزية واللامركزية والـفدرالية⁽¹⁾. بالإضافة إلى دعم وتقوية مشاركة المرأة والشباب في الحراك السياسي⁽²⁾، ولاسيما موضوع الانتخابات المؤتمر الوطني العام وصياغة الدستور وغيرها من الشؤون المتعلقة ببرامج المعافين وكذا اللاجئين والنازحين مثل ما هو الخريطة .

(1) منظمة المادة 19 ، ليبيا حماية حرية التعبير و حرية المعلومات في الدستور الجديد، 2013، ص 14 .

(2) فاتح مناع، "دور المرأة الليبية في المجتمع المدني"، متحصل عليه من :

<http://www.alwasat.by/ar/news/libyal/17610>.

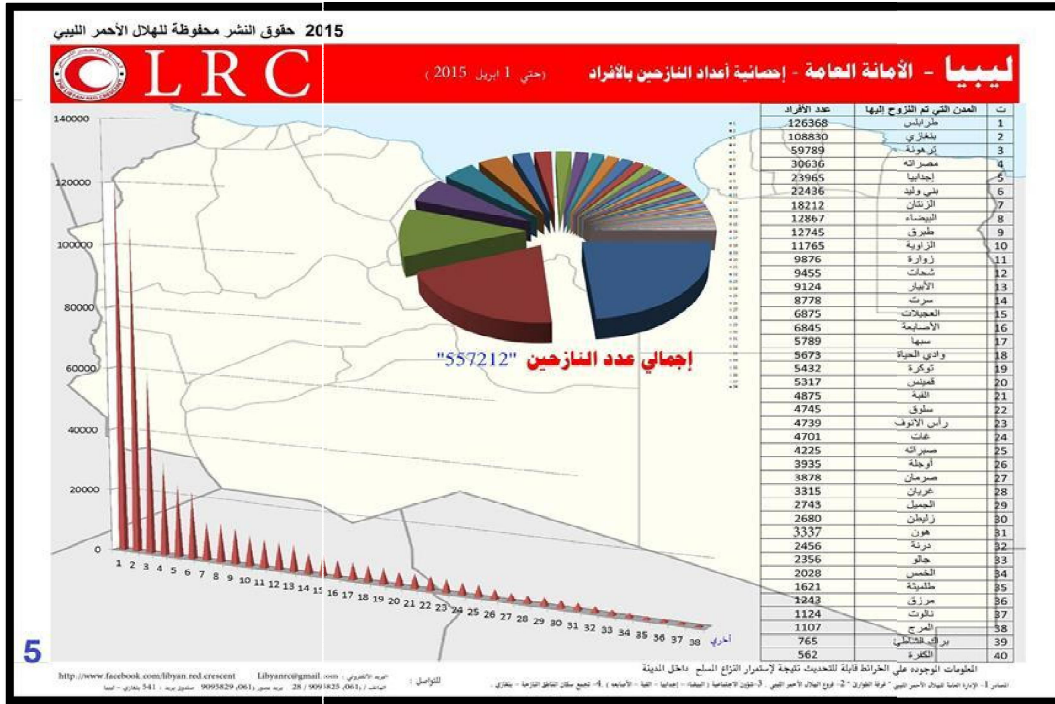


الشكل رقم(1): أعداد النازحين في ليبيا

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الليبي. متحصل عليه من: <http://www.marsad.ly/ar>

يتبين في الخريطة أعداد النازحين في المدن بحيث سجلت الإحصائيات لعام 2015 بأن أكثر المدن التي تم النزوح إليها كانت العاصمة طرابلس بواقع 126368 شخصا، تليها بنغازي 108830 شخصا، ثم ترهونة 59789 شخصا، ثم أجدابيا 23965 شخصا، وبني وليد 22436 شخصا .

كما يبين الجدول الموالي عدد النازحين في المدن الليبية.



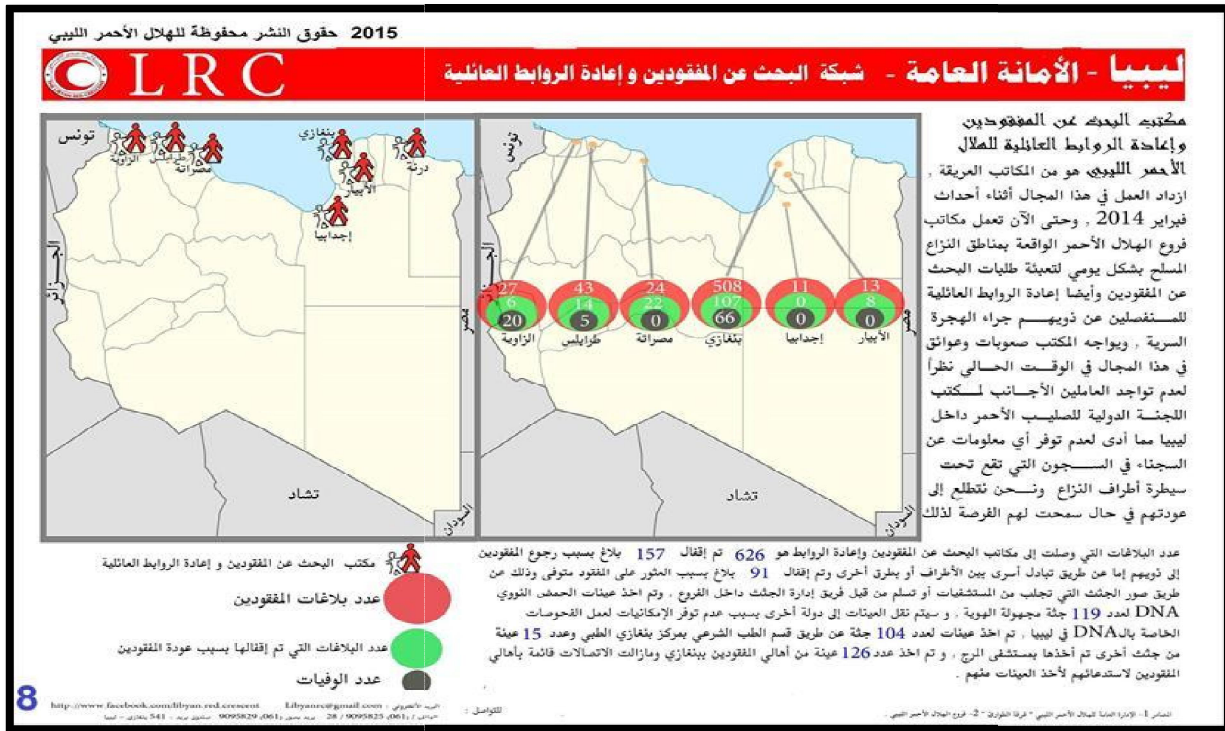
الشكل رقم(2): يبين إجمالي عدد النازحين

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الليبي، مرجع سابق.

أما فيما يخص المفقودين فان عدد العائلات التي وصلت إلى مكاتب البحث عن المفقودين وإعادة الروابط التابعة لهم بلغ 626 بلاغا، تم إقفال 157 بلاغا منها بسبب رجوع المفقودين إلى ذويهم أما عن طريق تبادل المحتجزين بين الأطراف أو بطرق أخرى⁽¹⁾ . كما تم إقفال 91 بلاغا بسبب العثور على المفقود متوفى، وذلك عن طريق صور الجثث التي جلبت من المستشفيات داخل الفروع .

و هذه الخريطة تبين شبكة البحث عن المفقودين في ليبيا.

(1) وليد الصالحي ، خليل ، جبارة ، المجتمع المدني :الواقع و التحديات -دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا.[د.ب.ن.]: مؤسسة المستقبل، 2012، ص 22 .



الخريطة رقم(6): تبين شبكة البحث عن المفقودين في ليبيا

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الليبي، مرجع سابق.

وبالتالي فإن عمل المنظمات المجتمع الدولي كان محدودا جدا قبل الثورة وعدد قليل فقط سجل لدى السلطات المعنية أما بعد الثورة فقط انتشرت المنظمات بكثرة وتعاضم دورها وسجل معظم المؤسسات.

فقد اظهر بعض النتائج أن 65 % من ممثلي المؤسسات قد أسسوا مؤسساتهم عام 2011، وصرح 22 % بأن مؤسساتهم تأسست قبل عام 2011⁽¹⁾. أما من حيث التسجيل، فقد كانت أربعة مؤسسات فقط مسجلة رسميا (03 منها مسجلة في الدول الأجنبية) أي ان 10 % من المؤسسات العاملة حاليا قد تم تسجيلها قبل 17 فبراير 2011، أما الباقية (أي 90 %) تم تسجيلها بعد الثورة، حيث سجلت رسميا 53 % من المؤسسات خلال 2011 وسجلت 37 % من المؤسسات خلال 2012.

(1) ميدل اسبيت مونييتور، "المجتمع المدني يكافح من أجل دور أكبر في المرحلة الانتقالية في ليبيا"، متحصل عليه من : <http://altagreer.com//d9>.

- دور منظمات المجتمع المدني في ليبيا و ميدان عملها :

من المفترض أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني بالدور التنموي، ويكونها اللاعب الرئيسي في معادلة التنمية في ليبيا، فان ثلث المستطلعين فقط يؤمنون بفاعلية دور مؤسساتهم في التنمية وتحقيق قيم المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية⁽¹⁾. أنظر ملحق رقم 5

فقد اعتبر 5% فقط بان مؤسساتهم تنموية ، بينما اعتبرت غالبية كبيرة قوامها 70% بأن مؤسساتهم هي جزء من مؤسسات المجتمع المدني، و18% يعتقدون انه خيرية ، و3% فقط يعتقدون بأنها إجتماعية وسياسية⁽²⁾.

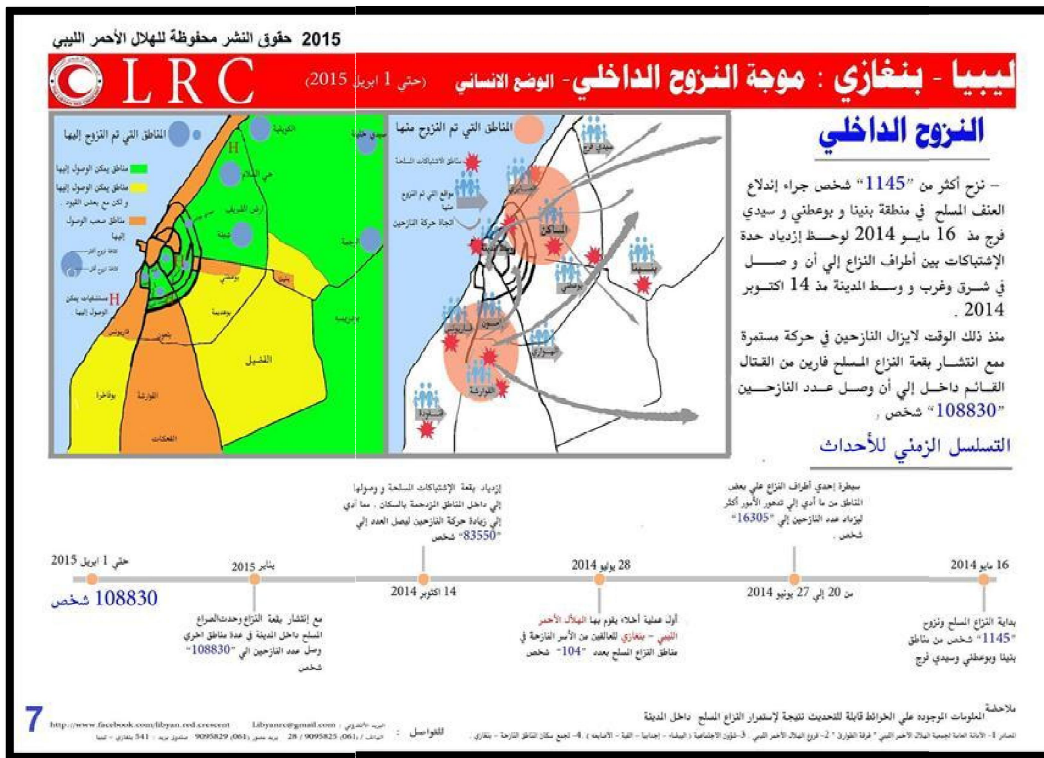
فان عمل المؤسسات المجتمع المدني مهما وخاصة في العملية الاقتصادية وذلك في المساهمة في التقليل من نسب الفقر والبطالة، فيوجد معظم المؤسسات بأن هذا الدور ليس منوط بها. علما أن قرابة نصف المؤسسات يجب أن يكون لها دور تنموي واقتصادي وإغاثي وخيري⁽³⁾. إلا أن عدد قليل من المسؤولين اعتبر أن لمؤسساتهم دور رئيسي في مجال التعليم ومكافحة الفقر والخدمات الاجتماعية وزيادة الدخل بالإضافة إلى الاهتمام و رعاية الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. وبالتالي فإن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا رئيسيا في تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتمكين النساء وأن لمؤسساتهم دور رئيسي في المساهمة في حل الأزمات وفض النزاعات وبناء التوافق السلمي، وتوفير المساعدات الطارئة (50% بان دورهم فرعي، 43% ليس من دور المؤسسة ذلك).

(1) قوي بوحنيه ،"المجتمع المدني بليبيا و موريتانيا :صراع القبلية و الدولة (الجزء الثالث)". مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 ، ص 5 .

(2) قضايا و اراء المجتمع المدني : مفهومه ،شروطه ، ودوره في التنمية السياسية، منتدى ليبيا للتنمية البشرية و السياسية ص 12 .

(3) Marvait mishmaur unith tim morris ,overiev of civol socitey in the arab amorld ,paraseis, 2007 , p 20.

وفي مجمل القول فإن منظمات المجتمع المدني في ليبيا تلعب دورا حاسما في دفع عجلة بناء وتوحيد ليبيا بحيث تراوح عدد منظمات المجتمع المدني ما بين 1800 و 1900 منظمة وجمعية منتشرة في كل ربوع ليبيا. ومن بين المنظمات توجد منظمة حقوقية ليبية رصدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحيث تؤكد على إتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذه الانتهاكات وضمان محاسبة المسؤول عن ارتكاب هذه الأعمال وفي الخريطة المرفقة تبين الوضع الإنساني الذي تعيشه ليبيا من خلال الاعتداءات والعنف المسلح.



الخريطة رقم(7): يبين الوضع الإنساني في ليبيا

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الليبي، مرجع سابق.

و قام فريق البحث بأخذ عينات الحمض النووي لعدد 119 جثة مجهولة الهوية، وتم نقل العينات إلى دول أهرى بسبب عدم توفر الإمكانيات اللازمة والفحوصات الخاصة لـ DNA (1).

(1) وليد الصالحي، مرجع سابق، ص 23.

ومن خلال ذلك فان معظم المؤسسات المدنية الليبية هي حديثة العهد كونها أنشأت إثر الثورة الليبية التي أطاحت بالنظام السابق، أما المؤسسات السابقة للثورة فهي قليلة جدا، فلم تسجل قانونيا لدى الجهات المختصة. مما يشير إلى صعوبة إنشاء وعمل المؤسسات المدنية قبل الثورة وبالرغم من الحاجة الملحة لمثل هذه المؤسسات في الفترة السابقة وقد ترجمت هذه الحاجة بالعدد الكبير من المؤسسات التي أنشأت بعد الثورة. لكن المشكلة التي تواجهها هذه المؤسسات اليوم هي في كيفية التسجيل في الدوائر الرسمية في التحديد الجهة المعنية بتسجيل هذه المؤسسات قانونيا.

كان لحدثة عهد هذه المؤسسات تأثيرا إيجابيا على المشرفين عليها كون معظم المدراء في هذه المؤسسات من الشباب الذين يقل عمرهم عن 50 سنة. ومن اللافت فان التمثيل النسائي لا يزال متدنيا فان 20 % فقط من المدراء هم من النساء. هذا وتعاني المؤسسات المدنية من نقص كبير في الموظفين، حيث أفاد أقل من 10 % من المستطلعين أن مؤسساتهم تحوي موظفين بدوام كامل. و يبدو أن المؤسسات تسد هذا العجز بالاعتماد على العشرات من المتطوعين.

• الأحزاب السياسية: في ظل نظام انتخابي حر وعادل على مدى التأييد الانتخابي الذي يمكن أن تفوز به وتحافظ عليه ، ⁽¹⁾ وهذا يعني أن عليها أن تبقى على اتصال بالراية الشعبي في صوغ برامجها وفي اختيار مرشحيها للمناصب العامة، فإن هي لم تفعل فسوف تفقد نفوذها لصالح أحزاب أخرى أو تساعد على ظهور أحزاب أخرى جديدة لملء الفراغ.

فيوجد مثلا حزب التغيير الذي جمد نشاطه التنفيذي ونشاط الهيئة التابعة له غالى ما بعد إقرار

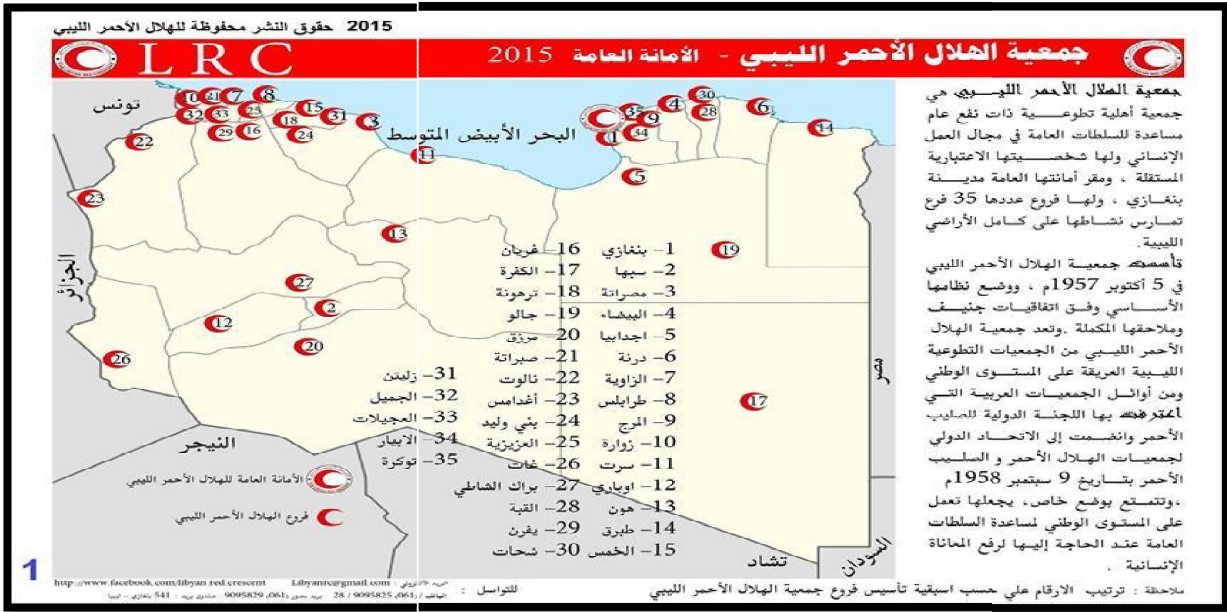
الدستور⁽²⁾.

(1) سعيد صبري، الموسوعة السياسية للشباب. مصر: نهضة مصر للطباعة، 2007، ص 43 .

(2) سناء فاضل ، الأحزاب السياسية الليبية تستأنف المحادثات في المغرب ،متحصل عليه من :

وذلك حسب ما جاء في تصريح البيان أن المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، لا تحتل المزيد من الاصطفافات الحزبية اهو الإيديولوجية أو القبلية أو المناطقية. رغم كل هذا فإن باقي الأحزاب السياسية الأخرى عملت على فتح جولات للحوار بين الأحزاب السياسية الليبية برعاية الأمم المتحدة، و في الجولة الأولى صرح برنادينو ليون المبعوث لأمني للدعم في ليبيا أن الحل السياسي في ليبيا قريب جدا¹، ولكن مازال الكثير من التحديات، كما يوجد العديد من الجمعيات نذكر من بينها جمعية الهلال الأحمر الليبي فهي جمعية تطوعية ذات نفع عام، تساعد السلطات العامة في مجال العمل الإنساني لها شخصية اعتبارية مستقلة، يوجد مقر أمانتها في مدينة بنغازي، لها عدة فروع عددها 35 فرع، تمارس نشاطها على كامل الأراضي الليبية والخريطة الموالية توضح الفروع توزيع الفروع الجمعية على كامل التراب الليبي.

ومن بين نشاطاتها مثلا: البحث عن المفقودين مثل ما هو مبين في الخريطة.



الخريطة رقم (8): تبين توزيع فروع جمعية الهلال الأحمر الليبي

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الليبي، مرجع سابق.

(1) منظمة العفو الدولية ، حالة حقوق الإنسان في الشرق الاوسط و شمال افريقيا، [د.ب.ن]: [د.د.ن]، 2012، 9 .

ومجمل القول فإن كلا من الجهود الرسمية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي فهي تعمل جاهدة من أجل تفعيل الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وخاصة على المستوى الإقليمي أما الجهود غير الرسمية فتعمل مؤسسات المجتمع المدني على عمليات التنشئة بحيث تلعب دور هام في العملية بتفعيل دور المرأة ونشر الثقافة من أجل بناء الديمقراطية وثقافة التسامح والمصالحة الوطنية من أجل بناء دولة ذات سيادة في ظل الطابع القانوني.

المبحث الثالث: دراسات مستقبلية للنظام السياسي الليبي

في ظل استمرار تصاعد أعمال العنف، بذلت العديد من الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة، وعودة الهدوء إلى المشهد السياسي والأمني الليبي، وفي هذا الإتجاه برزت محاولات أممية عديدة من اجل لم شمل الفرقاء العمل السياسي، ما يخلق العديد من السيناريوهات من المحتمل حدوثها ومن بين هذه السيناريوهات نذكر :

المطلب الأول: سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية الثالثة و التدخل

ما من شك في أن تدهور الوضع الأمني انعكس سلبا على المسار الانتقالي سواء من حيث إنهاك المؤتمر الوطني الذي كرس وقتا طويلا من جلساته لمناقشة انفلات الأوضاع الأمنية أو تفجر المواجهات المتكررة بين الجنوب والغرب¹، وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني وفشل الحكومة في معالجته، ما يجعل سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية يستغرق مدة زمنية كبيرة واستمرار التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدولة الليبية من السيناريوهات المحتمل حدوثها وذلك لعدة أسباب منها²:

- ضعف المؤسسات السياسية و الأمنية : وذلك راجع إلى التأخير في ملء الفراغ السياسي نتيجة إخفاق المؤسسات السياسية والأمنية في التصدي على انتشار السلاح، والتوسع في انتشار الكتائب العسكرية والأمنية، هذا ما يساهم في بروز الخلافات ويضاعف من خطرها، وان لم تظهر بوادر معالجة حقيقية بحيث تكون وفق استراتيجيات وخطط قابلة للتطبيق الفعلي، ويمكن اعتبار ذلك من ابرز الإخفاقات التي ستواجه المكتب التنفيذي أو الحكومة الانتقالية، بحيث تشير

(1) السنوسي بسيكري، " ليبيا: مسار انتقالي مضطرب سياسيا و أمنيا". تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2014، ص 5.

(2) محمد الراحي، الانقسام السياسي و العسكري في ليبيا و سيناريوهات المستقبل. تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 8 سبتمبر 2014، ص 4.

معلومات أن من ينتسبون للكتاب الأمنية داخل المدن يفوقون في عددهم عناصر الأمن الوطني والأمن الوقائي بعدة أضعاف، وأن دور الكتائب غير معترف بها من قبل المكتب التنفيذي الذي يغلب نشاط الأجهزة الرسمية في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة⁽¹⁾.

• التدخل الإقليمي والدولي في الصراع الليبي: الأطراف الليبية كانت حاضرة ومشاركة بطريقتها في محاولات تحسين الأوضاع في ليبيا، بالمقابل فإن احتمال إحجام الأطراف الغربية عن الدخول على خط الصراع في ليبيا بشكل مباشر وحاسم لا يعني أنها ستكون بعيدة تماما عن المشهد، وربما سيكون خيارها الأفضل هو دعم ومساندة السياسيات والآليات التي ستعتمدها اللجنة السياسية واللجنة الدولية اللتان تم تفويضهما في اجتماع دول الجوار حول التحرك حيال تردي الوضع الأمني خصوصا في الجنوب، مما جعل الدول المجاورة تدعو للتضامن من أجل مجابهة ما اعتبروه مخاطر تهدد أمنها وهو ما يحفز أنصار الرئيس المصري العسكريين والمدنيين للدخول إلى ليبيا "لمحاربة الإرهاب"⁽²⁾. وسيبقى احتمال دخول قوات عربية أو إفريقية مرجوحا وليس راجحا للمساعدة في ضبط الأمن.

• بقايا النظام السابق: يعد المتورطين والمواليين للنظام السابق عاملا من بين عوامل التنازع وذلك لإثارتهم للخلافات والنزاعات وعدم رضوخهم للحكومة الانتقالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوجد بعض المجموعات المسلحة تعمل من أجل بث الفوضى والعنف، هذا ما يسبب خطورة على إدماج هؤلاء في النظام الجديد في ليبيا، كما أن تهمة التورط مع النظام السابق قد تستعمل أيضا

(1) عبد الإله بلقزيز، "مشكلات ما بعد سقط نظام القذافي". مجلة المستقبل العربي، العدد 393، 2011، ص 121.

(2) السنوسي بسيكري، ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة: صراع الإيرادات و تنازع الشرعيات. تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 11 أوت 2014، ص 6.

بين القوى المتنافسة على السلطة لإقصاء الخصوم، خاصة أنهم يمثلون أغلبية الموظفين في قطاع الدولة في عهد النظام السابق⁽¹⁾.

• التنازع الايديولوجي: الذي جعل المرحلة الانتقالية صعبة وتتميز بالطول وعدم الاستقرار، فعلى سبيل المثال هناك حملة ضد جماعة الإخوان المسلمين، فهي مدعومة من طرف النظام السابق، أثرت في قطاع من الناس، حتى بات حالياً الانتماء إليها وصمة تمنع في بعض الحالات من تولي المناصب، بالمقابل بات التحذير من العلمانيين والليبراليين جزءاً من الترشق، أدكته الدعوة إلى تحكيم الشريعة، والتحضير ضد من يرفضونها⁽²⁾، وينبغي التتويه إلى التنازع في صفوف الكتائب المسلحة أخذ منحى التخندق والإسقاط الايديولوجي بين التيار الإسلامي والليبرالي، وحتى بين التيار الإسلامي نفسه ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين وبعض المجموعات الإسلامية التي لا تتفق معهم.

• التشدد الديني: بعد مرحلة التحرير تأكد أن النزاع على السلطة قد يأخذ طابع التشدد الديني، فهناك العديد من المناطق التي عينت بالتعامل مع المجموعات المتشددة إلى خطأ سياسات الحكومات العربية التي دخلت في مواجهات مع الجهاديين واعتمادها على خيار واحد، وهو الخيار الأمني والذي يبدأ بالعنف وينتهي بالاحتواء القاصر والقائم على الترغيب وشراء الذمم⁽³⁾. فمثلاً قد شهدت العديد من المناطق شرقي ليبيا حوادث تفجير كما ظهرت منشورات في بعض

(1) يوسف محمد الصواني، "ليبيا بعد القذافي في الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي". مجلة المستقبل العربي، العدد 395، جانفي 2011، ص37.

(2) مركز الجزيرة للدراسات، الأمن في ليبيا: شرعية الدولة و سطوة السلاح. تقرير. 2012، ص 3.

(3) السنوسي بسيكري، ليبيا: تحديات الحكومة في مواجهة الجماعات المتشددة. تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 8 أكتوبر 2010، ص5.

الأماكن العامة والأسواق وعلى الجدران تدعوا إلى قفل محلات الحلاقة وصلالات الأفراح ومحلات بيع التبغ، وحملة المنشورات تبين نيرة التهديد باستخدام القوة⁽¹⁾.

- تشكيل الكتائب على ساس قبلي وجهوي: بمعنى انتشار الميليشيات المسلحة وأن تشكيل المجموعات المسلحة العسكرية على أساس مناطقي لدواعي الحرب التي فرضها النظام السابق (كتائب مصراته، الزنتان، جادو، يفرن، نالوت، غريان، الزاوية، صبراتة، طرابلس، تاجوراء، وبنفس المنوال كتائب المناطق الشرقية)، ساهم في عرقلة عملية الاندماج، ومع طول فترة المرواحة ازدادت الحساسيات بينها، خصوصا عند نقاط الاحتكاك أينما وجدت في العاصمة والمناطق التي حولها، وأيضا خلال عمليات تحرير بني وليد وسرت وسبها وأوباري وغيرها من مدن الجنوب⁽²⁾. وكذلك تصاعد حدة المنافسة بين التشكيلات المنطقية إلى الدرجة التي أصابت الحكومة الانتقالية بالشلل فيما يتعلق بخطط دمج الثوار ونزع سلاحهم، مثلما حدث في مناطق الجبل الغربي الذي يشهد توترا كبيرا وتشدد القطيعة بين من ثار منذ الأيام الأولى، ومن إلتحق بعد سقوط النظام، وبين العرب و الأمازيغ⁽³⁾.

(1) علاء زردومي، مرجع سابق، ص 147.
 (2) عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص 122.
 (3) السيد ولد أباه، الثورات العربية و المصير . لبنان: جداول للنشر ، 2011، ص 47.

المطلب الثاني: سيناريو قيام دولة القانون و الديمقراطية:

إن تعقد الظروف الأمنية واندلاع المواجهات المسلحة مع النظام السابق يشكل عنصر تقريب وتعاون خلال الحرب غير أن تجذر التأسيس العسكري والأمني على أساس جهوي ربما سيكون أكبر المعوقات أمام تشكيل جيش وطني موحد، ألا أن سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ظل تطبيق القانون يعد من الاحتمالات حدوثها في ليبيا، لكن إذا ما توفرت الاعتبارات التالية:

- إعادة بناء مؤسسة عسكرية وقوات الأمن ونزع السلاح: ليس فقط بالاستعانة بالوحدات السابقة من المؤسساتين، لاسيما أولئك الذين لم تلطخ أيديهم بدماء الشعب، ولكن بضم منتسبين جدد، وبدعوة عناصر الكتائب الثوار للانضمام⁽¹⁾. التي بدورها تساهم بشكل جوهري في ترسيخ الاستقرار في ليبيا ورسم ملامح بارزة لكيان الدولة، وطمأنة الشعب للمستقبل الديمقراطي للبلاد، إضافة إلى نزع السلاح ودمج الميليشيات المسلحة في المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية وذلك عبر سياسات فعالة، ولذلك فإن تأسيس الجيش الوطني أو المؤسسة العسكرية وهيمنتها على القوة يتطلب جهود كبيرة لأنه أمر ضروري وذلك في ظل تطبيق قاعدة قانونية وفق الدستور الجديد⁽²⁾.
- وجود إدارة مؤسساتية لمرحلة ما بعد القذافي: بما أن المجلس الانتقالي يعتبر السلطة السياسية والقانونية الوحيدة الممثلة لليبيا داخليا وخارجيا بعد سقوط نظام القذافي، فإنه يجب خلق العديد من المؤسسات السياسية التي يمكن اعتبارها حديثة في النظام الليبي نظرا لطبيعة الهيكلة المؤسساتية التي كانت مطبقة في فترة حكم القذافي، وذلك يكون من خلال التواصل بين القوة السياسية في ليبيا باختلاف إيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية سواء كانت مركزية أو فدرالي وذلك يكون من

(1) فريديك ويربي، "بيتر كول، بناء قطاع الأمن في ليبيا،" 2013. متحصل عليه من:

<http://www.carnegie.mec.org/2013/08/06>

(2) علاء زردومي، مرجع سابق، ص 149.

خلال التواصل بين القوة السياسية في ليبيا باختلاف إيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية سواء كانت مركزية أو فدرالية⁽¹⁾، مع تطوري ثقافة الديمقراطية فلا يمكن أن تسود ديمقراطية حقيقية إذا كانت عائدات النفط والغاز تذهب إلى خزانة الحكومة من دون رقابة⁽²⁾.

- المحافظة على المسار الديمقراطي وتأييد الشرعية: من خلال التأكيد من نقل السلطات التشريعية إلى جسم المنتخب. إذ أن تنظيم إنتخابات رئاسية وتشريعية بعد خطوة هامة ورئيسية وضرورية للعمل بها في ليبيا، وذلك لوضع أسس الدولة ورسم الخطوط العريضة لملاح هذه الدولة وشكلها واتجاهاتها، في ظل التجاذب الراهن ربما يدور البديل في فلك الاحتمالات التالية: (3)
- أولاً: انتخابات برلمانية مبكرة، وما قد يصرف النظر عن هذا السيناريو هو إقتراب موعد انتخابات الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، والشروع في إنتخابات المجلس المحلية، إلا إن الدعوة إليه ستكون أفضل البدائل لتهدئة الشارع وامتصاص السخط تجاه المؤتمر الوطني.
- ثانياً: تسليم السلطة التشريعية، ويقوم على تسليم مهام المؤتمر الوطني على الفوز لجهة أخرى كالمجلس الأعلى للقضاء أو المحكمة العليا، أو مجلس إنتقالي مصغر يشمل بعض أعضاء المؤتمر ورئيس الحكومة ورئيس المحكمة العليا ورئيس الدائرة الدستورية، أو تسليم مع التراخي لحين إنتخاب الهيئة التأسيسية لتستلم من المؤتمر، على أن يتبع ذلك تشكيل حكومة تسيير أعمال لحين إجراء انتخابات برلمانية.

(1) عمر ابراهيم العفاس، ليبيا إعلان الفيدرالية في برقة...الخلفيات و التدايعيات. تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 2 ديسمبر 2013، ص 4.

(2) علاء زردومي، مرجع سابق، ص 149.

(3) السنوسي بسكري، مسار انتقالي مضطرب سياسيا و أمنيا ، مرجع سابق، ص 6.

ثالثاً: التغيير الجزئي ويقوم على التوافق على آلية استبدال الأعضاء المنتمين للأحزاب ليصبح المؤتمر ممثلاً لأعضاء مستقلين، سواء بمنح المقاعد لمن يأتي في ترتيب لاحق وفقاً لنتائج إنتخابات المؤتمر الوطني العام، أو إجراء إنتخابات جزئية على المقاعد التي تشغلها كتل حزبية.

رابعاً: في حال الفشل في التوصل إلى توافق حول نقل السلطة، فمن المتوقع جمود أو تلاشي السلطة الفعلية للمؤتمر و الحكومة، واحتمال وقوع مواجهات باعتبار انقسام القوى المسلحة إلى موقفين متضادين: أحدهما مع بقاء المؤتمر والأخرى مع إسقاطه. وإذا ما حال طول فترة المراوحة والاستقطاب، فمن المرجح أن تتكفى السلطات في داخل الأقاليم في توافق مناطقي بعيداً عن المشهد القومي والسلطة المركزية المفقودة¹.

• وضع دستور جديد: فالدستور هو النقطة الجوهرية التي من خلالها يقوم بتنظيم الشؤون السياسية والقانونية، بحيث تعتبر صياغة الدستور من أهم المراحل و الخطوات التي من خلالها يتحقق سيناريو قيام دولة القانون، لأن الدستور هو المحدد والمنظم للأطر المؤسساتية داخل الدولة، زمن خلاله يمكن تجميع جميع الإقتراحات التي تجعل التيارات الداخلية في الدولة منفتحة إلى حد كبير على نظرة واقعية للحياة التشاركية. مما يسمح بتمثيل جميع القبائل والأقليات ويخلق حلقة أكبر للحوار وبعيد عن استخدام الأسلحة⁽²⁾.

وإذا ما تحقق سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ظل سيادة القانون في ليبيا فإن ذلك سيكون وفق نقطتين أساسيتين هما:

أولاً: المصالحة الوطنية بحيث يعتقد كثير من الليبيين أن الطريق إلى المصالحة الوطنية يتطلب ترسيخ سيادة القانون، ولكن لإنشاء قانون العدالة الانتقالية- وتجنب إتباع نهج من الأعلى إلى

(1) المرجع نفسه.

(2) مركز الجزيرة للدراسات، موقف ليبيا عملية انتقالية دون خريطة دستورية. تقرير. 25 مارس 2013، ص 6.

الأسفل - ستحتاج ليبيا إلى حوار وطني شامل. بعبارة أخرى تعمل العدالة الإنتقالية والحوار الوطني جنب إلى جنب لتوفير الوسائل اللازمة من أجل تحقيق مصالحة وطنية تتوافق عليها الأطراف المعنية كافة وهذا يتطلب التطبيق بحيث لا تكون فيه لبس لمبدأ المسائلة، وهذا الأمر مهم لا لضايا الجرائم السابقة فحسب، بل للمجتمع الذي يعيش مرحلة إنتقالية من الدكتاتورية إلى حكومة تعزيز السلام والاستقرار أيضا¹.

ثانيا: قيام الديمقراطية وذلك يكون وفق إحتمالين هما:

الإحتمال الأول: الإتجاه الإسلامي فالدور الذي ستلعبه الحركات الإسلامية في ليبيا سيكون دورا محوريا ومحركا رئيسيا لتحديد شكل الديمقراطية في ليبيا فتيار الإخوان المسلمين له حظوظ كبيرة للوصول إلى السلطة وإذا تحقق هذا الإحتمال سيكون شكل الدولة في ليبيا إسلامي يستند إلى الشريعة الإسلامية ومبني على قاعدة التعددية والشورى وأن الحاكم ليست له سلطة مطلقة.

الإحتمال الثاني: الإتجاه العلماني وهو الإتجاه الذي يدعوا إلى إقامة دولة مدنية في ليبيا، ويندد باختطاف الديمقراطية تحت مسمى إسلامي واستخدام سطوة الدين على العامة والتظاهر بالديمقراطية للوصول إلى السلطة وإذا تحقق هذا الإحتمال سيكون شكل الدولة مؤسساتي على أسس غربية مع إختلاف ويعد هذا الإحتمال هو الأكثر ترجيحا في السيناريو الديمقراطي⁽²⁾.

(1) معهد بروكنجز، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، (دراسة رقم 09، مركز بروكنجز)، الدوحة، 2013، ص 20.

(2) علاء زردومي، مرجع سابق، ص 151.

خلاصة واستنتاجات الفصل:

من خلال دراستنا واستعراضنا للأسباب التي أدت إلى تفشي حالات الانفلات الأمني في ليبيا ومظاهره داخل المجتمع الليبي، وكذا الجهود الرسمية المتمثلة في المستويات الثلاثة الوطني والإقليمي والدولي، والجهود غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني ومحاولتنا وضع سيناريوهات وتوقعات لمرحلة ما بعد الحراك العربي ومن بين أبرز هذه الأسباب التي أدت إلى حدوث الانفلات الأمني تتمثل في الجهوية والقبلية وموقف كل منهما (رافض أو مؤيد) ما يجعل الوضع يتطور إلى التصادم والمواجهات المسلحة لقبول رأي الآخر، كذلك بقايا النظام السابق لأن معظم الموظفين في قطاع الدولة من فترة عهد القذافي، أما من الأسباب الخارجية فالتدخل الدولي الذي كان له دور في عرقلة مسيرة الإصلاح والتنمية والاستقرار.

كما توصلنا إلى مظاهر الانفلات الأمني والتي تتمثل في إنتشار الميليشيات المسلحة وكذلك انتشار الأسلحة في وسط العامة، وانتشار الفساد والظلم والجرائم وكذا الاعتداءات على الشخصيات العامة وأيضا إختطاف الأجانب...إلخ.

وأیضا أن المجتمع المدني يلعب دور لا يمكن الاستغناء عنه، مع أن مؤسساته تفتقر للكثير من الدعم والحماية الدولية. ولا يقتصر على ذلك فقط بل يتعداه، حيث تهتم هذه المؤسسات بتفعيل دور المرأة ونشر الثقافة الديمقراطية وثقافة التسامح والمشاركة في النشاطات السياسية وخاصة الانتخابات، فعلى كثير من مؤسسات المجتمع المدني التخلص من التخبط والعشوائية والتخلص من كثير من الأعمال التي من شأنها تضييع الوقت والجهد والكفاءات لإرضاء أطراف معينة.

بالإضافة إلى أن مستقبل النظام السياسي الليبي متوقف على مدى ما يقدمه من تحقيق للمطالب لأبناء شعبه حيث تحقيق هذه المطالب التي من شأنها أن تقرب بين الشعب والحكومة وأيضا يكون هناك إدراك بأهمية المشاركة في العملية السياسية من خلال الأحزاب والانتخابات والنقابات ومشاركة منظمات

الفصل الثالث: الانفلات الأمني في ليبيا على ضوء الحراك العربي

المجتمع المدني في ظل وجود دستور وقانون يحفظ الحقوق ويمنع تكرار مرحلة الإقصاء السياسي والاجتماعي والعمل على تحقيق العدالة من خلال وجود قضاء فعال يعطي الحقوق لأصحابها ويقيم دولة العدل و المساواة.

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراسة و تحليل الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد موجة الحراك العربي وخاصة في ليبيا بالتحديد، من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم لمتعلقة بالإنفلات الأمني وكذا التطرق للمراحل التاريخية التي مر بها مفهوم الانفلات الأمني ومستوياته و دراسة المكانة الجيواستراتيجية لليبيا و الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الإنفلات في المجتمع الليبي ،و كذلك التطرق إلى مختلف الجهود الرسمية والمتمثلة في الجهود الداخلية و الإقليمية و الدولية، و الجهود غير الرسمية المتمثلة في دور منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الإنفلات الأمني من المفاهيم الحديثة التي كثر فيها الجدل و الإختلاف بين السياسي و القانوني ويتجلى ذلك في:

كون الإنفلات الأمني مفهوم متغير خاضع للآليات و الظروف التاريخية التي ساهمت في تجسيده عمليا، و اختلفت تعاريف المدارس العلاقات الدولية فأصبح يقرن بالعديد من المفاهيم المتشابهة له منها المعضلة الأمنية والمأزق الأمني و الفوضى و عدم الإستقرار، فاقترح العديد من الباحثين بعض التعاريف التي تتداخل فيما بينها لأن أخطر ما يهدد المجتمع هو فقدان الأمن الذي يحدث نتيجة لعدة أسباب أهمها غياب سلطة القانون و تفشي ظاهرة الفساد والفوضى.

أن الانفلات الأمني يكون عبر ثلاث مستويات وهي المستوى المحلي والذي يتمثل في الأوضاع الداخلية للدولة، والمستوى الإقليمي يتمثل في تأثير الانفلات الأمني في الدول المجاورة، والمستوى الدولي الذي يتمثل في التدخل الأجنبي في السياسة الخارجية للدولة، بحيث لعبت المؤسسات الدولية دورا في

الأزمة الليبية، فقد كان التدخل فيها له قاعدة دولية متمثلة في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن حيث تم التدخل بدافع قانوني .

• أن أزمة الشرعية في ليبيا هي محور الصراع السياسي بين أغلب المكونات، فعدم إستقرار الوضع الأمني أثناء عملية التحول الديمقراطي أدى إلى إستمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية و القانونية، خصوصا في ظل التنافس الحاد بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام بعد إصدار المحكمة الدستورية بعدم شرعية مجلس النواب الذي زاد من تفاقم الأزمة السياسية في ليبيا.

• أن عملية الانتقال الديمقراطي تتطلب بيئة إجتماعية حضارية ترفض همجية العنف لمصلحة التعامل السلمي، وترفض التفرد بالقبول بالتعددية، وتقوم على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية وإجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي على السلطة. لكن في التجربة الليبية افتقدنا لمثل هذه السياسة.

وفي الأخير نخلص إلى أن الإنفلات الأمني في ليبيا كان له دور كبير في انتشار الفوضى والعنف و الميليشيات المسلحة المتناحرة، كما أنه أثر بشكل كبير على بناء الدولة الليبية لأنها تتميز بالطابع التحالفات القبلية ، كما جعل الساحة الأمنية أكثر عرضة للتجاذبات الإقليمية الدولية، وبالتالي ساعد على توفير المناخ الملائم لتنامي خطر الإرهاب و التطرف.

• مقترحات لمعالجة الإنفلات الأمني:

للد من ظاهرة الإنفلات الأمني يجب مراعاة جوانب كثيرة ومتعددة وذلك لتوفير الأمن والإستقرار داخل الدولة، ونذكر بعض المقترحات لمعالجة هذه الظاهرة ذلك من خلال:

أولا: الجانب السياسي ويتمثل في:

1. المصالحة الوطنية: ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية حيث أنها خطوة مهمة بالإتجاه الصحيح وهي الحل الأكثر فعالية للأزمة الليبية.

2. إتفاق جميع الكتل السياسية: على أن مصلحة ليبيا فوق مصالحهم الخاصة وفق انتماءاتهم وتكتلاتهم الحزبية أو المذهبية أو العرقية والتأكيد على الهوية الليبية فقط.

ثانيا: الجانب العسكري ويتمثل في:

1. أن يكون السلاح بيد الدولة فقط وأن ينزع من جميع المواطنين.
2. حل المليشيات كافة دون استثناء واشتراك أفرادها في قضايا تخص بناء المجتمع و إعمار البلد إضافة إلى القضايا الإنسانية.
3. أن يكون الملف الأمني بيد الدولة كاملا.
4. السيطرة التامة على حدود ومحاسبة الدولة المجاورة التي تسهم في تدفق الإرهابيين إلى البلاد عن طرق حدودها. ومحاسبتها إقتصاديا وسياسيا لكي تكون على قدر المسؤولية.
5. تجهيز القوات المسلحة بالأسلحة الحديثة والمعدات التكنولوجية التي تتمكن من كشف المفخخات والعبوات عن بعد.
6. توفير غطاء جوي ليبي من خلال تدريب الطيارين الليبيين كي يتوفر دعم جوي للقوات المسلحة الليبية الموجودة على الأرض.
7. تدريب أفراد القوات المسلحة الليبية على أحدث الأسلحة إضافة إلى إحداث العمليات الأمنية وحرب الشوارع لتقوم بواجبها على أكمل وجه، وتعزيز الحس الأمني لدى المقاتلين كذلك التأكيد على أن الجيش الليبي هو جيش كل الشعب الليبي بلا استثناء.

ثالثا: الجانب الإجتماعي:و يتحقق من خلال:

- 1) التأكيد على تطبيق القانون على كل المواطنين بلا استثناء.

(2) القضاء على البطالة عن طريق توفير فرص العمل لكل الليبيين على أساس الكفاءة والإختصاص.

(3) توفير الخدمات الضرورية للإنسان الليبي وهي من أبسط حقوقه وتشمل الماء والكهرباء والوقود والصحة... الخ.

(4) أن يكون الإعلام الليبي والفضائيات المحلية على وحدة الصف الليبي والهوية الليبية ونشر ثقافة الحب والسلام والتفاؤل والإبتعاد عن التحريض والعنف لأسباب نفعية أو حزبية أو مذهبية ومحاسبة الفضائيات التي تهدف إلى غير ذلك، إضافة إلى ترشيد أجهزة الإعلام ووسائله، لتكون سبيلا إلى غرس القيم الإسلامية السامية والفاضلة، ووضع برامج للتوعية الإجتماعية والنفسية والتعليمية والأخلاقية، والتحذير من نشر الرذيلة والفساد و الإنحراف والجريمة.

(5) المؤسسات التربوية: إن للمؤسسات التربوية دورا وقائيا للحد من الإنحراف والجريمة والفساد ما أمكن

وتحقيق الأمن الذي يحقق مصلحة أبناء المجتمع، فسلامة المجتمع تعني سلامة أفراده، وقد برزت أهمية الفرد في بناء المجتمع إبتداء من الخلية الإجتماعية الأولى وهي الأسرة وانطلاقا من دور الأم والأب ودور العبادة والمدرسة والمجتمع، والمشاركة في الحياة العامة وفي سلامة المحيط والمسؤولية الأمنية، عمل كبير يجب أن يساهم فيه جميع أبناء المجتمع وللمؤسسات التعليمية دورا كبير في تحقيق المسؤولية الأمنية التي يمكن أن يكون لها دور وقائيا هاما لدرء الفساد وارتكاب الجريمة وذلك بغرس أساليب التربية والتعليم والأخلاق والقيم والسلوك والمنهج الصحيح في نفوس المواطنين وهنا يبرز دور المؤسسات التربوية في إعداد الفرد إعدادا صحيحا من خلال التربية السليمة ويتحقق من خلال الآتي:

• دور العبادة(المساجد): أن تؤكد هذه المؤسسات على وحدة الصف والأخوة بين الليبيين مسلمين كانوا أو مسيحيين وأنه لا فرق بينهم إلا بالتقوى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) والتأكيد على التسامح والسلام والإبتعاد عن ثقافة العنف والتحريض.

• دور الأسرة: تعتبر الأسرة أهم الجهات المسؤولة عن تربية الأبناء، حيث تحتل المرتبة الأولى في التربية، والنصوص الإسلامية واضحة وصريحة في بيان مسؤولية الآباء عن تربية الأبناء، والأدلة كثيرة و متعددة في كتاب الله سبحانه و تعالى: (ياأيها الذين آمنوا قو أنفسكم وأهاليكم نارا وقودها الناس والحجارة) سورة التحريم الآية 6. لذا للأب والأم دور كبير في تربية وتوجيه أبنائهم على أخلاق الدين الحنيف والقيم والتقاليد التي يؤكد عليها المجتمع والمنبثقة من تعاليم الدين الإسلامي دين السلام.

• المؤسسات التعليمية(المدارس والجامعات):

تعد المدرسة المؤسسة الثانية بعد البيت، والتي تكون متفرغة لتعليم التلاميذ و تربيتهم، حيث تتولى مسؤولية تأهيل الولد إجتماعيا إلى جانب تأهيله علميا، لأن العائلة بمفردها غير قادرة على حمل عبء التأهيل الإجتماعي والعلمي بعد أن يبلغ الطفل سنا معينة، إذ ليس لها المؤهلات العلمية اللازمة للقيام بعملية التعليم هذه، كما لها وظائف أخرى يجب أن تقوم بها وتعتبر المدرسة أداة مكملة للأسرة لذلك لا بد من إقامة تعاون بين الأسرة والمدرسة، ومعرفة ما يمكن معرفته من الظروف التي يربي فيها الناشئة في منازلهم، وأساليب تربيتهم لتصحيح الخاطئ منها وإكمال الصالح، والتعاون مع أولياء الأمور على إصلاح الناشئة و حسن تربيتهم ليكمل كل من المنزل والمدرسة ما بدأ به الآخر، ومن أجل أن لا يحدث تعارض وتناقض بين أسلوب الأسري التربوي، وأسلوب المدرسة وأن تكون مجتمعا إسلاميا قويا متماسكا متحد الهدف والفكر، أساس الحق والعدل كذلك الجامعات يجب أن تكون بحق مجتمعا إسلاميا مشبعا

بالعواطف والتراحم والتعاون والتلاحم والتفاهم بين المدرسين أنفسهم وبينهم وبين الطلبة وبين الطلبة أنفسهم، وفي ظل العلاقات الإنسانية والإحترام المتبادل و التواصل بالحق والصبر.

وفي مجمل القول فإن الحل الفعال لهذه المشكلة و المشاكل الأخرى الناتجة عنه يجب أن تؤكد

عملية المصالحة الوطنية على الآتي:

- تقوية القضاء وأوامر الإعتقال وتنفيذ الأحكام بحق ممن تثبت إدانته.
- تشكيل مجلس مستشارين لإعداد لجان تقوم بإعادة الخدمات والبنية التحتية لليبيا.
- التأكيد على تنفيذ ما تم الإتفاق عليه بين الأطراف السياسية في عملية المصالحة وليس فقط التوقيع على بنودها.

توصيات:

ينبغي أن تعمل الحكومة الليبية بدعم دولي على بناء قطاع أمني شامل ومسؤول، إذا ما أرادت تحقيق السلام الدائم وترسيخ عملية التحول الديمقراطي، بحيث يزداد الوضع الأمني في ليبيا سوءا يوم بعد يوم، وتكافح الحكومة المركزية رغم مبادرات الإدماج الجديدة، وللسيطرة على الجماعات المسلحة العديدة في البلاد، والتي يتجاوز حجمها وقوة نيرانها إلى حد كبير حجم وقوة نيران الجيش والشرطة النظاميين.

وقد أنشأت الحكومة وهذه الجماعات على حد سواء العديد من الكيانات الأمنية الهجينة أكبرها اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا والتي تتسم بالحدود الغامضة والملتبسة للسلطة، وضعف الولاء للمركز والنزوع نحو الإقتتال. ولكي تحقق السلام الدائم وترسخ عملية التحول الديمقراطي على الحكومة الليبية وبدعم دولي وبناء قطاع أمني شامل ومسؤول ولتحقيق ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار مايلي:

- الدفع باتجاه إجراء مصالحة سياسية، من خلال حوار وطني واسع يشمل جميع الفصائل والمناطق الليبية ويضع أهدافا واضحة ومحددة لتوحيد القطاع الأمني.

- بناء هيكله فعالة للقطاع الأمني ذات مجلس شبيهه بمجلس الأمن القومي الأمريكي لتنسيق مختلف الجهود الأمنية.

- تبسيط الوظائف الغامضة وسلطة القيادة الخاصة بوزارة الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة والحكام العسكريين.

- إعادة التوازن إلى نظام موظفي الجيش من خلال تنفيذ خطة تقاعد لتقليص كادر كبار الضباط المتضخم بشكل تدريجي، وتطوير صفوف الضباط الأعوان (ملازم ثان وملازم أول ونقيب وضباط الصف).

- رفع رواتب الجيش النظامي والشرطة كي تضاهي أو تتجاوز رواتب اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا.

- بناء الحرس الوطني بوصفه قوة شاملة من المتطوعين تدمج عناصر اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا لمدة سنتين.

- تعزيز عمليات التدريب الأمريكي والدولي للجيش وقوات الشرطة الليبية.

- توضيح مهمة الحرس الوطني وحدود سلطته وتنويع عمليات التجنيد وحل مسألة التعارض بين مسؤولياته ومسؤوليات الجيش النظامي، ونقل معظم وظائفه للجيش وجعله قوة إحتياطية بعد الفترة الإنتقالية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

➤ باللغة العربية:

✓ المصادر:

1- القرآن الكريم:

1- سورة الأنعام/ الآية: 82.

2- سورة النساء/ الآية: 83.

3- سورة النور/ الآية: 55.

4- سورة قريش/ الآية: 04.

✓ المراجع:

1- الكتب:

- (1) الأجدود فضل إبراهيم ، مدخل إلى جغرافيا النقل في ليبيا، ط2- القاهرة: الدار العربية للنشر، 2008.
- (2) أحمد عيسى، ثلاثية السلام والتنمية والديمقراطية. القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 2006.
- (3) أمحمدة علي عبد اللطيف ، دراسة دولة مابعد الاستعمار و التحولات الاجتماعية في ليبيا. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.
- (4) إسماعيل صبري مقلد، منظمة شمال الأطلسي. الكويت: مؤسسة الصباح، 1990.
- (5) الأقداحي هشام محمود ، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.
- (6) _____ ، _____ ، النظم السياسية الحديثة والسياسات المعاصرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- (7)
- (8) أندشية أحمد محمد ، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث. بنغازي: الدار الجماهيرية، 1993.
- (9) الباز داود، النظم السياسية- الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.
- (10) الباسم راشد ، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي. مصر: مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013.
- (11) بكزادة محمد غالب ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، ط2. [د.ب.ن]: دار الفجر، 2000.
- (12) بن عنتر عبد النور ، "المعهد المتوسطي للأمن في الجزائر الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي"، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005.
- (13) بن عيسى محسن بن العجمي ، الأمن والتنمية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمني، 2011.

- 14) البوري عبد المنصف حافظ ، ليبيا في دراسة العلاقات الدولية، ترجمة. بيروت: الدار العربية للكتب، 1983.
- 15) بوزنادة معمر ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992
- 16) بوكرا إدريس ، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
- 17) تشومسكي نعوم، أيمن حنا حداد ، التزامات الإنسانية العسكرية الجديدة. بيروت: دار الآداب للنشر، 2001.
- 18) جابريل أموند، السياسة المقارنة: إطار نظري. تر: محمد زاهي بشر المغيري - ليبيا: جامعة قاريونس، 1996.
- 19) حسام أحمد محمد هنداي، التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.
- 20) حسن محمد إبراهيم ، دراسات في جغرافيا أوربا وحوض البحر المتوسط. الإسكندرية: [د.د.ن.]، 1999.
- 21) حسنين توفيق الدين إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 22) حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في إفريقيا - دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.
- 23) الخزرجي ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. الأردن: دار المجدلأوي، 2004.
- 24) خشيم مصطفى عبد الله، موسوعة علم السياسية: مصطلحات مختارة، الدار الجامعية للنشر 1994.
- 25) الخوري فؤاد إسحاق ، العسكر والحكم في البلاد العربية. بيروت: دار الساقى، 1990.
- 26) دوروتي جيمس ، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي. الكويت: ناظمة للترجمة والنشر، 1985.
- 27) روسيتوري ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، ترجمة: خليفة وحمد التليسي، ط2. بيروت، الدار العربية للكتب، 1991.
- 28) ريمون حداد، العلاقات الدولية (نظرية العلاقات الدولية...). بيروت: دار الحقيقة، 2000.
- 29) الزاهي المغيري ، ليبيا والثورة في عشرين عام 1969 - 1989، ليبيا: الدار الجماهيرية، 2008.
- 30) زكريا حسين، الأمن القومي والإفلاس. مصر: دار النهضة العربية، 2001.
- 31) الزيات السيد عبد الحليم، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي - الأدوات والآليات، ج1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.
- 32) ستيف سميث، جون بيليس، عولمة السياسة العالمية، دبي، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 33) السيد حسين عدنان ، نظرية العلاقات الدولية. بيروت: دار أمواج للنشر، 2003.
- 34) سيد شويخي عبد المولى، "المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي". المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب"، الرياض، 1992.
- 35) السيد ولد أباه ، الثورات العربية و المصير . لبنان: جداول للنشر ، 2011.
- 36) شكري يوسف ، معجم الطلاب، لبنان: دار الكتاب العلمية، 2001.

- (37) شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات و الأدوات. الجزائر: [د.د.ن]، 1997.
- (38) الصالحي وليد ، جبارة خليل ، المجتمع المدني :الواقع و التحديات -دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا. [د.ب.ن]: مؤسسة المستقبل، 2012.
- (39) صبري سعيد ، الموسوعة السياسية للشباب. مصر: نهضة مصر للطباعة ، 2007.
- (40) عجوه عاطف عبد الفتاح ، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2010.
- (41) عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام . بيروت: المؤسسة الحديثة للكتب، 2010.
- (42) عطاء محمد صالح، وفوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة. بنغازي: جامعة قارونوس، 1988.
- (43) عميش إبراهيم فتحي ، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا. القاهرة: برنيق للطباعة والنشر، 2008.
- (44) فهمي عبد القادر ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية. عمان: دار المجدلاوي، 2006.
- (45) القذافي معمر ، الكتاب الأخضر. طرابلس: الدرا الجماهيرية، 1978.
- (46) القلاب موسى أحمد ، أدوار الناتو الإقليمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.
- (47) قيس سعيد، "النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ورقة عمل حول الدستور والأحوال الشخصية. عمان: المعهد الدبلوماسي ، 2002.
- (48) الكيلاني عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ج1، ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.
- (49) محمد كامل ليلي، النظم السياسية الدولة والحكومة. بيروت: دار النهضة العربية، 1969.
- (50) محمود علي الغدامسي، النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي. بيروت، دار الجليل، 1998.
- (51) معتز بالله عبد الفتاح، المسلمون والديمقراطية... دراسة ميدانية. القاهرة: دار الشروق، 2008.
- (52) مقري عبد الرزاق ، التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: [د د ن]، [د ت ن].
- (53) المنوفي كمال ، النظريات والنظم السياسية. الكويت: مكتبة نهضة الشرق، 1991.
- (54) منيسي أحمد... وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات والإستراتيجية، 2004.
- (55) المهدي محمد المبروك ، جغرافيا ليبيا البشرية. بنغازي: منشورات جامعة قارونوس، 1990.
- (56) مهنا محمد نصر ، مدخل إلى الأمن القومي العربي ي عالم متغير. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996.
- (57) ناصيف يوسف حني، نظرية العلاقات الدولية، [د ن]، دار الكتاب العربي، 1985.
- (58) نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم الغربية (مقاربة استيمولوجية)، فرجينيا: جامعة العلوم الإسلامية، الاجتماعية، 1998.
- (59) هلال علي الدين ، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية- قضايا الاستمرار والتغيير، ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

- (60) هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي و الحاضر . طرابلس : منشورات المنشأة الشعبية ، 1981.
- (61) هويدة أمين ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن والديمقراطية، لبنان: دار الشروق، 1991.
- (62) هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الأمني تونس في خلال سنة 2013. تونس: [د.د.ن.]، 2013.

المجلات والجرائد:

- (1) أبو العلاء أحمد ، " تطور نظرية الأمن الجماعي الدولي وأثره على الأمن القومي للدولة"، جريدة الغد، [د.ب.ن.]، العدد، 35، 11/02، 2005.
- (2) أحمد تركي ، "التدخل الدولي في ليبيا مطلب إقليمي و دولي". جريدة العرب، العدد 9637، 2014/08/03.
- (3) أحمد ظاهر... وآخرون، "دستور المملكة الليبية". مجلة الانقاذ الليبية: العدد 39، 1991.
- (4) بلقرين عبد الاله ، "مشكلات مابعد سقط نظام القذافي". مجلة المستقبل العربي، العدد 393، 2011.
- (5) الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته(دراسة نظرية في الأطر)". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز الأهرام، للنشر، 2008.
- (6) الدباشي إبراهيم ، " بان كي مون يستبعد نهائيا فرضية التدخل العسكري في ليبيا". جريدة العرب، العدد 9706، 2014/10/13.
- (7) زقاق عادل ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون. العدد [د ع ن]، 5 جوان 2011، جامعة باتنة(الجزائر).
- (8) سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية" مجلة المستقبل العربي، العدد 62، 1984.
- (9) شكري نغم نذير ، "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر" ، دراسات دولية، العدد الثامن والأربعون، 2012.
- (10) الصواني يوسف محمد ، " ليبيا بعد القذافي في الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي". مجلة المستقبل العربي، العدد 395، جانفي 2011.
- (11) عامر محسن، "مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي"؛ مجلة السياسة الدولية، العدد 325، مركز الأهرام، للنشر، 2004.
- (12) الفقيه عبد الله، أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن، صحيفة اليقين الإلكترونية، 21 شباط.
- (13) قبي آدم، "رؤية نظرية حول العنف السياسي". مجلة الباحث، العدد 01، 2002.
- (14) المرزوق خالد يوسف ، "أوروبا مترددة، بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية" ، كوبتية يومية سياسية شاملة، العدد: 12793، 29 أكتوبر 2011.

- 15) نصر محمد عارف، "مستقبل الدولة في العالم العربي". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام العدد 180، 2011.
- 16) هنتغتون صامويل، "صدام الشكل الجديد للصراع"، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، 2011 أبريل 1994.
- 17) الهواري عبد الرحمن ، "المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط". مجلة السياسة الدولية، العدد 137، 1999.

الوثائق:

- 1) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، تقرير تقييمي حرية التجمع و التنظيم في المنطقة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، 2010.
- 2) قضايا و آراء المجتمع المدني : مفهومه ،شروطه ، ودوره في التنمية السياسية، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية.
- 3) منظمة العفو الدولية ، حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، [د.ب.ن]: [د.د.ن]، 2012.
- 4) منظمة المادة 19 ، ليبيا حماية حرية التعبير و حرية المعلومات في الدستور الجديد، 2013.

التقارير:

- 1) بوحنيه قوي ،"المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا :صراع القبليّة و الدولة (الجزء الثالث)". تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
- 2) الراجي محمد ، الانقسام السياسي و العسكري في ليبيا و سيناريوهات المستقبل. تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 8 سبتمبر 2014.
- 3) بسيكري السنوسي، "التحديات الأمنية و انعكاساته على العملية السياسية". تقرير. مركز الجزيرة للدراسات. 2013.
- 4) _____، _____ ، "التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي". تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 11 نوفمبر 2014.
- 5) _____، _____ ، "ليبيا ومصر :علاقات يغيب عنها البعد الاستراتيجي". تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/10/28.

(6) _____، _____، " ليبيا: مسار انتقالي مضطرب سياسيا و أمنيا". تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2014.

(7) _____، _____، ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة: صراع الإيرادات و تنازع الشرعيات. تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 11 أوت 2014.

(8) _____، _____، ليبيا: تحديات الحكومة في مواجهة الجماعات المتشددة. تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 8 أكتوبر 2010.

(9) العفاس عمر ابراهيم ، ليبيا إعلان الفيدرالية في برقة...الخلفيات و التداعيات. تقرير. مركز الجزيرة للدراسات، 2 ديسمبر 2013.

(10) عمر خيرى،"السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا". تقارير، مركز الجزيرة للدراسات،(16 ديسمبر 2014).

(11) مركز الجزيرة للدراسات، موقف ليبيا عملية انتقالية دون خريطة دستورية. تقرير. 25 مارس 2013.

(12) مركز الجزيرة للدراسات، الأمن في ليبيا: شرعية الدولة و سطوة السلاح. تقرير. 2012.

دراسات:

(1) معهد بروكنجز، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، (دراسة رقم 09، مركز بروكنجز)، الدوحة، 2013.

محاضرات:

(1) الداسر محمد ، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، محاضرات، الجزائر، كلية الحقوق بالمحمدية، [د ت ن].

(2) عبد العالي عبد القادر، "محاضرات النظم السياسية الحديثة المقارنة"، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008).

المذكرات:

(1) أبو الفضل يوسف محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهير العربية الليبية" مذكرة ماجستير،(جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، 2007).

- (2) باهي سمير، "تأثير القوات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة النموذج الليبي". _____، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، 2010-2011).
- (3) بولبنان زين العابدين، " تحقيق التنمية الإنسانية وفق مقاربة الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012).
- (4) جدو فؤاد ، "دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية ". مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010).
- (5) جندلي عبد الناصر ، "انعكاسات تحول النظام الدولي لما الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية في العلاقات دولية"، مذكرة دكتوراه. (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004-2005).
- (6) حموم فريدة، " الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية". مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003-2004).
- (7) ريوح ياسين ، "الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)". مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية الحقوق السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009).
- (8) زردومي علاء الدين ، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي". مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013).
- (9) زروال سهام ، إستراتيجيات النظم العربية تجاه الحركات الإسلامية. مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009).
- (10) الطوب سعيد صفي الدين ، "مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في جغرافية السياحة". مذكرة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الأدب، قسم الجغرافيا، 2000-2001).
- (11) الطويل نسيمة ، "الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا": دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة". مذكرة دكتوراه. (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010).
- (12) قبي آدم، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر، مذكرة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2003).

13) لعور راضية ، " أثر البعد الأمني على العلاقات الأورومغاربية من خلال سياسة الجوار الأوربي". مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق السياسية، قسم العلوم السياسية 2010-2011).

14) مدوني علي ،"قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن و الإستقرار"، مذكرة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية).

15) ميهوبي فخر الدين ، "إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي- دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار: المملكة المغربية نموذجاً". مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2012).

16) هلتالي أحمد ، "التدخل الإنساني بين حقوق الإنسان ومبدأ السادة في عالم ما بعد الحرب الباردة". مذكرة ماجستير. (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع قانون المنظمات الدولية 2008-2009).

مواقع الكترونية:

1) البشير شورو، "الأطر الأخلاقية والمعارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية"، انعقد بمقر اليونسكو بباريس يومي 27 و 28 نوفمبر 2000. متحصل عليه من:

www.Unesco.Org/Securipasc/whtagenda.PDF

2) الجندي شذى الظافر، ثورة الشباب في وطننا العربي تطالب بمكافحة الفساد، الحوار المتمدن، العدد 2011، 3291. متحصل عليه من:

www.alhewar.Org

3) عبد الغني سلامة، "الثورات الشعبية العربية". الحوار المتمدن، العدد 3332، 2011/4/10، ص282- متحصل عليه من:

<http://www.alhewae.Org>

4) مجدي خليل، "التدخل الأجنبي والتدخل الدولي". الحوار المتمدن، العدد 1431، 2006/01/15. متحصل عليه من:

<http://www.ahewar.Org>

5) إسماعيل دنيا الأمل، "إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي". مجلة الحوار المتمدن، العدد 3061، 2010/7/12. متحصل عليه من:

<http://www.alhewae.Orge>

(6) محمد الحرماوي ، تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا. الحوار المتمدن، العدد 4198، 2013/08/28. <http://www.alhiwar.org> متحصل عليه من:

(7) موسى عقل ، "ملاحم النظام السياسي الجديد في ليبيا"، مجلة البيان، العدد 291، 2011/9/21. متحصل عليه من:

[http://www.Co-uk/MGZarticle2.Ascpx?":1410](http://www.Co-uk/MGZarticle2.Ascpx?).

(8) ويربي فريديك، كول بيتر، "بناء قطاع الأمن في ليبيا 2013". متحصل عليه من: <http://www.carnegie.mec.org/2013/08/06>

(9) فاضل سناء ، الأحزاب السياسية الليبية تستأنف المحادثات في المغرب، متحصل عليه من :

<http://www.dw.de>

(10) مونيوتور ميدل اسبيت ، "المجتمع المدني يكافح من أجل دور أكبر في المرحلة الانتقالية في ليبيا"، متحصل عليه من: <http://altagreer.com/d9>

(11) مناع فاتح ، "دور المرأة الليبية في المجتمع المدني"، متحصل عليه من :

<http://www.alwasat.by/ar/news/libyal/17610>.

(12) علاء محمد ، "جدل حول مسودة قانون منظمات المجتمع المدني في ليبيا"، متحصل عليه من : <http://alaa7773.blogspot.com/2013/11/blog-post.htm>

(13) تشيلسي، "تدخل الناتو في ليبيا أطلق عنان الراديكالية الإسلامية". متحصل عليه من:

<http://www.libya-al-mostakbal.org>

(14) موغريني، "الولايات المتحدة و دول أوروبية ترحب باجتماعات الأحزاب الليبية في الجزائر". متحصل عليه من:

<http://www.aps.dz>

(15) الشلوي هشام ، "قراءة في مواقف دول الجوار ". متحصل عليه من:

<http://www.noonpost.net>

(16) مغريني، دول خليجية أجمت الصراع في ليبيا و عليها الآن المساعدة في خفضه. متحصل عليه من:

<http://www.libyaalmostakbal.org>

(17) أوحيدة علي ، المغرب و الجزائر...من تكون له اليد الطولي في الحوار الليبي. متحصل عليه من:

<http://www.marsad.ly>

(18) عيساتي ع، "للجزائر دور محوري في حل الأزمة الليبية". متحصل عليه من:-

<http://djazairess.com>

(19) بو دهان عاطف ، "دور الجزائر في حل الأزمة الليبية". متحصل عليه من:

<http://fikraforum.org>

(20) سكينه عبد السلام ، "هل تتجح الجزائر في إنهاء الاقتتال و التناحر بين اللبيين؟". متحصل عليه من:

www.neechoroukonli.com

(21) قدارة سليمان عاطف ، "الجزائر دولة محورية مشكلة و ليس امتيازاً بين التزامات الجيش لدستورية و بين

التحديات الأمنية في الجوار". متحصل عليه من:

<http://www.djazairess.com>

(22) المغيري محمد زهير ، "هيكلية النظام السياسي في ليبيا ". متحصل عليه من:

<http://www.libyaforum.org>

(23) قناة العربية، "جدل و تضارب آراء بعد طلب برلمان ليبيا التدخل الأجنبي". متحصل عليه من:

<http://www.alarabiya.net>

(24) صلاح علي أحمد ، "خريطة القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة". متحصل عليه من:
<http://www.academia-EDU/3276461/%8D%AE>

(25) زياني فيروز ، "اشتباكات طرابلس و المخرج الأمثل الأزمة". متحصل عليه من:
<http://aljazeera.net>

(26) الطفيلي عماد ، "هل من نهاية القتل و الفوضى في ليبيا". متحصل عليه من:
<http://arabic.sputniknews.com>

(27) حتيتة عبد الستار ، "ليبيا بين الدولة و الميليشيات...فوضى النشأة و سيناريوهات الخطر". متحصل عليه من:
<http://studies.alarby.net>

(28) عليان طارق راشد ، "دولة الميليشيات: خريطة انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا". متحصل عليه من:
<http://rcssmideast.org>

(29) ابراهيم علي ، خلفيات الانفلات الأمني في ليبيا طرابلس.متحصل عليه من:
<http://studies.aljazeera.net>

(30) منتدى ستار تايمز. متحصل عليه من:
<http://www.Stertismes.Com?T:10927303>

(31) نيشان أيمن ، "كتائب الأمن و اللجان الثورية في ليبيا". متحصل عليه من:
<http://www.yemennation.net/new5937.html>

(32) هيومن رايت ووتش، "ليبيا: صحفيون تحت الهجوم". متحصل عليه من:
<http://www.marsad.ly/ar>

(33) أبو تونة عبد الرحمان، "استقلال السلطة القضائية بين الحماية والانتهاك". متحصل عليه من:
<http://www.aladel.gov.ly/main/modules/setions/print.php?itemid=265>

(34) موسوعة ويكيبيديا، متحصل عليه من:
<http://ar.wikipedia./wiki/orge>

(35) القاضي منصور ، "مفهوم التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي". متحصل عليه من:
<http://www.Safhea.Formetif.Com>

(36) حميدة سالم ، "انقلاب 2013 في مصر". متحصل عليه من:
<http://www.Oujdacity.net/National-articl-81082-ar>

(37) عسكري علي ، "الإنقلاب العسكري في مالي"، متحصل عليه من:
<http://www.manasir.Org/modules/Publisher/item.PHP?itemid:285>

(38) حسن الحاج علي أحمد، "الإنقلاب العسكري في السودان: الأسباب والدفاع". متحصل عليه من:
<http://www.Ashorooq.Net/inddesc.PHP?.option:Com>

(39) الشافعي بدر حسن ، استثناء ياماكو: هل يفتح انقلاب مالي الطريق أمام الربيع الإفريقي؟" متحصل عليه من:
<http://www.Siyasca.Org-eg/NeusQ/2287asPsc>

(40) وليد خالد أحمد، "الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية". متحصل عليه من:
<http://www.Kitaba.Com>

(41) يوسف محمود ، "كل الدول العربية تأثرت بالربيع العربي"، 2012/6/27. متحصل عليه من:
<http://www.alqabas.com-kur/node/05/11/2012/8677>

(42) الطويلعي عادل ، "مفهوم الانفلات الأمني". متحصل عليه من:
<http://www.Tinalbh.Net/vb/Shouthread-Php?>

(43) مدهون محمد إبراهيم ، الانفلات الأمني... هل من طريق"- متحصل عليه من:

[http://miftah-org\(Arabic/Display-cfm!Doclid\)](http://miftah-org(Arabic/Display-cfm!Doclid))

(44) الديباني هاني ، "الانفلات الأمني... والانفلات السياسي"- متحصل عليه من:

<http://Sarai Bdab. Ahlamontada- net/t8274-topie>

(45) بولمكاحل إبراهيم مدهون، "تطور الاتجاهات المدرسة في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية". متحصل

<http://boulemkehel-yosalite. Com>

عليه من:

(46) دويكات نبيل ، "الانفلات الأمني". متحصل عليه من:

<http://SaraibdaB. Ahlamontada- net/t8274-topie>

(47) قاسم فيصل ، "هل الإرهاب السني حرام والإرهاب الشيعي حلال". متحصل عليه من:

<http://Sarai Bdab. ahlamontada- net/t8274-Topie>

➤ **باللغة الأجنبية:**

1-En français:

- 1) Kim Berly Sullivan ; Muammar Alqadafié's Libya . London: Oxford University press ,2009.
- 2) Alan Siaroff. –Comparing Political Regime: a thematic Introduction to Comparative Politics, Broadview Press, 2005.
- 3) Anatol Ayissi et Ibrahima Sall (dirs). L'tte contre la Prolifération des armes légères en afrique de l'ouest: Manuel de formation des forces armées et de Sécurité, 6 enève, Publications des Nations Unies, 2003.
- 4) Barbare. Delcourt, théories de la Sécurité(not provisoires)... université libre Belgique, Cycle Sciences politiques, relations, internationales, 2006-2007.
- 5) Dario BATTESTE; théories Des Relation International. paris: Montchresttien; 2006.
- 6) Marié-Hélène LABBIE,"es nouvelles dimentions de la Sécurité", Politique, Etrang-ère, N°×4, Hiver 99/00.

2- En Anglais :

1. Books :

- 1) Andreu Butfoy, "amelioratingthe Security dilemma Structural and Perceptual approaches to Strategrefor", Cabera, aprill1996.

- 2) James S. Rosenau, Mary Durfee, thinking theory throughly Approaches to an Incoherent world, 2nd ed. (Colorado: West View Press, 2000),.
- 3) Jeffrey, Emily, H, Social and Economic development of Libya. London: Menas Press, 1982.
- 4) Ken Booth, and J. Wheeler, "the Security dilemma" in Baylis(John), and Ruggie(N.J)(eds), Dilemmas of world Politics, (international issues in a changing world), New York, 2006-1992
- 5) Lene Hansen, Security As Practice, (Discourse analysis and the Bosnian war), London and New York, Routledge, 2006,
- 6) Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International relations: the key concepts, London and New York, Routledge, 2002.
- 7) Zeev Maoz and Emily B. Lomsky ; Tamar Maize, Building Regional Security in the middle East: international and Domestic influence, London: Portland, 2003-2007.

2. Periodicals :

1. John Mcotter; "Cultural Security dilemma and ethnic Conflict in Georgia", The Journal of Conflict Studies, vol, 21, Spring 1999.
2. Johan VERBERE, "a New Sécurité Concept for a new Europe". Studia Diplomatica-vol, N°3- 498.
3. Alan Collins, "State –induced Security dilemma maintaining the strange duo "the Security dilemma ." Journal of the Nordic International Studies Association, 2004

فهرس الأشكال

الصفحة	الأشكال
ص152	الشكل رقم (1): أعداد النازحين في ليبيا
ص153	الشكل رقم (2): إجمالي أعداد النازحين في ليبيا

فهرس الخرائط

الصفحة	الخرائط
ص96	الخرطة رقم (1): الحدود الجغرافية لليبيا
ص98	الخرطة رقم (2): توزيع المياه في ليبيا
ص99	الخرطة رقم (3): توزيع التربة في ليبيا
ص103	الخرطة رقم (4): توزيع آبار النفط و أنابيب النفط في ليبيا
ص147	الخرطة رقم (5): عمليات التحالف ضمن منطقة الحظر الجوي في ليبيا
ص154	الخرطة رقم (6): شبكة المفقودين في ليبيا
ص156	الخرطة رقم (7): الوضع الإنساني في ليبيا
ص158	الخرطة رقم (8): توزيع فروع جمعية الهلال الأحمر

فهرس المحتويات

مقدمة.....	ص أ-هـ
الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية و النظرية للإنفلات الأمني.....	ص 6
المبحث الأول: مفهوم الأمن.....	ص 7
المطلب الأول: تعريف الأمن.....	ص 7
المطلب الثاني: أبعاد الأمن.....	ص 10
المطلب الثالث: مستويات الأمن.....	ص 14
المبحث الثاني: الإطار النظري للأمن.....	ص 20
المطلب الأول: النظرية التقليدية للأمن.....	ص 20
المطلب الثاني: النظرية النقدية للأمن.....	ص 24
المبحث الثالث: ماهية الإنفلات الأمني.....	ص 30
المطلب الأول: التأصيل التاريخي لتطور مفهوم الإنفلات الأمني.....	ص 30
المطلب الثاني: تعريف الانفلات الأمني.....	ص 33
المطلب الثالث: علاقة الإنفلات الأمني ببعض المصطلحات المشابهة.....	ص 36
المطلب الرابع: مستويات الانفلات الأمني.....	ص 38
خلاصة الفصل:.....	ص 41
الفصل الثاني: تأثير الإنفلات الأمني في النظم السياسية العربية بعد الحراك العربي	
.....	ص 42
المبحث الأول: مفهوم النظم السياسية العربية.....	ص 43
المطلب الأول: تعريف النظم السياسية العربية.....	ص 43
المطلب الثاني: نظريات النظم السياسية العربية.....	ص 48
المطلب الثالث: خصائص النظم السياسية العربية.....	ص 50
المطلب الرابع: معايير تصنيف النظم السياسية العربية.....	ص 52
المبحث الثاني: واقع النظم السياسية العربية على ضوء الحراك العربي.....	ص 62

المطلب الأول: مفهوم الحراك العربي.....	ص62
المطلب الثاني : الأزمات السياسية في النظم العربية.....	ص64
المطلب الثالث: التحول الديمقراطي في النظم العربية.....	ص68
المطلب الرابع: أوضاع المنطقة العربية بعد الحراك العربي.....	ص71
المبحث الثالث: عوامل ظهور الانفلات الامني في النظم العربية.....	ص74
المطلب الأول: الصراعات الاثنية وتأثيرها في المجتمعات العربية.....	ص75
المطلب الثاني : تداعيات الانقلابات العسكرية على النظم السياسية العربية.....	ص79
المطلب الثالث: أثر التدخل الاجنبي على استقرار الأنظمة السياسية العربية.....	ص85
خلاصة الفصل:.....	ص93
الفصل الثالث:الانفلات الامني في ليبيا على ضوء الحراك العربي.....	ص94
المبحث الاول: الاحاطة بمجال الدراسة.....	ص95
المطلب الاول: المكانة التاريخية و الجيواستراتيجية لليبيا.....	ص96
المطلب الثاني: التطور التاريخي لدولة ليبيا.....	ص104
المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي الليبي بعد الحراك العربي.....	ص111
المبحث الثاني: واقع الانفلات الامني في ليبيا.....	ص123
المطلب الاول: أسباب تفشي حالات الانفلات الامني في ليبيا.....	ص123
المطلب الثاني: مظاهر الانفلات الامني في المجتمع الليبي.....	ص126
المطلب الثالث: الجهود الرسمية وغير الرسمية لمواجهة حالة الانفلات الامني في ليبيا.....	ص136
المبحث الثالث: دراسات مستقبلية للنظام السياسي الليبي.....	ص160
المطلب الاول: سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية الثالثة والتدخل.....	ص160
المطلب الثاني: سيناريو قيام دولة القانون والديمقراطية.....	ص164
خلاصة الفصل:.....	ص168
الخاتمة:.....	ص170
التوصيات:.....	ص176
قائمة المراجع.....	ص178

فهرس الأشكال:.....ص193

فهرس الخرائط:.....ص194

فهرس المحتويات:.....ص195

الملاحق

الملخص

الملاحق

الملحق رقم(2): قرار المجلس المحلي بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور

القانون رقم 12 لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولوائحه التنفيذية
قرار مجلس الوزراء رقم 55 لسنة 2012م بشأن اعادة الهيكلة التنظيمي والاختصاصات ووزارة
الحكم المحلي وتنظيم جهازها الإداري
اللائحة الداخلية للمجلس المحلي الصادرة بقرار المجلس الوصفي الانتقالي رقم (176) لسنة 2011 م
عصر اجتماع المجلس المحلي
بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا
وعلى ما تقتضيه سلطة الوطن



قوة ليبيا
وزارة الحكم المحلي
المجلس المحلي نالوت

التاريخ : / /

رقم القرار : / /

قرار المجلس المحلي نالوت رقم 14 لسنة 2014م
بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور

بعد الاطلاع على :-

- بيان ثورة 17 فبراير الصادر في 22 فبراير 2011م
- القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولوائحه التنفيذية
- قرار مجلس الوزراء رقم 55 لسنة 2012م بشأن اعادة الهيكلة التنظيمي والاختصاصات ووزارة الحكم المحلي وتنظيم جهازها الإداري
- اللائحة الداخلية للمجلس المحلي الصادرة بقرار المجلس الوصفي الانتقالي رقم (176) لسنة 2011 م
- عصر اجتماع المجلس المحلي
- بيان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا
- وعلى ما تقتضيه سلطة الوطن

فـيـرر

مادة (1)

اعتبار يوم الخميس الموافق 2014/2/20 هو يوم اسود في تاريخ ليبيا وستعلق عليه اسم (يوم التذكاري) يوم الكفاح على الليبيين.

مادة (2)

تؤكد عدم اعترافنا بالدستور الذي سيخرج عن ما يمس لجنة 58

مادة (3)

سيتم رفع صحيفة دعوى لدى المحكمة الدستورية ببيان لجنة 58 لانها تتعارض مع ما جاء في الاعلان الدستوري

مادة (4)

يوم الغد الخميس الموافق 2014/2/20 هو يوم عمل عادي وليس كما جاء في اعلان الحكومة المؤقتة

مادة (5)

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار

عبدالله سالم موسى

نائب رئيس المجلس المحلي نالوت



صدر بتاريخ : 19 / 2 / 2014م

ديوان رئاسة الوزراء

الحكومة الليبية المؤقتة

بيان صحفي

أوردت بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ما جاء على لسان الدكتور علي الصلاحي نقلاً عن بعض الثوار في لقاءه مع أحد القنوات الفضائية عن أن رئيس الحكومة أعطى تعليماته لرئيس الأركان وزير الدفاع وزير الداخلية بالتعامل بالقوة مع العصاةين المؤسسات الدولية والحكومات رفضوا تنفيذ هذه التعليمات

وفي هذا الصدد يؤكد رئيس الحكومة المؤقتة بأنه لم يصدور أي أوامر بهذا التصرف بل مكثت تعليماته بتسديد دافعها على أن يتم التعامل مع مختلف الاحتجاجات بشكل منطقي وبמידة من الاعتدال

الجنرال محمد المنذر

طرابلس - طريق اسفلة - هاتف: 4146333 - فاكس: 4146333 - بريد إلكتروني: info@libya.gov.ly

الملحق رقم (1): المؤتمر الوطني العام في ليبيا

دولة ليبيا

المؤتمر الوطني العام - ليبيا
GENERAL NATIONAL CONGRESS - Libya

5. حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان هي من مكاسب وأهداف ثورة السابع عشر من فبراير والإعلام المهني السؤلول هو ركن أساسي من أركان الممارسة الديمقراطية. و يجب إيفاء الحملات الإعلامية التحريضية غير السؤولة التي تنشر التخليل والتخريب على العنف.

6. التنوع الثاقبة في مكونات الشعب الليبي هو عامل داعم لتسلم الأهلي و الثروات الطبيعية الطبيعية ملك لكل الليبيين لتلق عائلاتها بعدالته و بما يحق مصلح الشعب الليبي.

7. مشاركة ثوار السابع عشر من فبراير في إدارة هذه المرحلة بعد استحقاقها وطنيا و ممارسون دورهم من خلال المشاركة في العملية السياسية و بناء المؤسسة العسكرية و الأمنية.

ب. الحوار السياسي :

1. يؤمن المؤتمر الوطني العام بأن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية الراهنة هو بالطرق السلمية و عبر حوار سياسي بناء و جاد لتتزم فيه جميع الأطراف المنبئة بمخرجاته و هذا ما تم مناقشته مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

2. لإنتاج الحوار لا بد من الالتزام بالثوابت و الأسس الآتية:

- الالتزام بالامعان الدستوري و حكم الدائرة الدستورية بالحكمة العليا الصادر في 6 / 11 / 2014م.
- التمسك بأهداف و مبادئ ثورة السابع عشر من فبراير و عدم محاولة طمس من مكان مظلما للقضاء.

3. قرر المؤتمر الوطني العام في جلسته المنعقدة في 03 / 02 / 2015م تشكيل لجنة لوضع خارطة طريق واضحة العالم والتي سيتم من خلالها تشكيل حكومة وحدة وطنية توافيقه و تحدد عمر المرحلة الانتقالية و وضع إطار زمني لإنهاء عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بشكل يضمن الانتقال السلمي إلى المرحلة الثالثة و تسادي حدوث فراغ في السلطة أو غياب المؤسسات له يتسبب في تقاضي الفوضى.

دولة ليبيا

المؤتمر الوطني العام - ليبيا
GENERAL NATIONAL CONGRESS - Libya

رسالة مفتوحة من رئاسة المؤتمر الوطني العام (ليبيا)

إلى أعضاء البرلمان الأوروبي

السادة والسيدات / أعضاء البرلمان الأوروبي المحترمون

تحية طيبة و بعد ..

في الوقت الذي يفتن فيه المؤتمر الوطني العام الدور الذي لعبته دول الاتحاد الأوروبي في مساندة الشعب الليبي أثناء ثورة السابع عشر من فبراير و ما تقدمه الآن من دعم للعملية السياسية في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية و ما تقدمونه من تعاون لعلاج الأزمة السياسية الراهنة في ليبيا بشكل سلمي و بحكمة و موضوعية.

فيان المؤتمر الوطني العام يضع أمامكم هذا الخطاب الذي بود من خلاله أن يطلعكم على ثوابته و الثابتة العامة التي يحتكم إليها و موقفه من الأزمة السياسية الراهنة و سبل الخروج منها :

أ. الثابتة العامة و الثوابت :

1. ليبيا دولة موحدة مستقلة ذات سيادة تؤمن بالتعددية السياسية و حقوق المواطنة و التداول السلمي للسلطة.
2. التمسك بالإعلان الدستوري المؤقت كتوثيق لتنظيم العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية و الفصل بين السلطات أحد مبادئ النظام فيها و ثورة (17) فبراير و قيمها و مبادئها مرجعية ثابتة لكل الليبيين.
3. الشعب الليبي شعب مسلم محافظ يتبذ العنف و الإرهاب بكل أنواعه وأشكاله و أن السلطات الشرعية للدولة هي من يحتكر معالجته و مواجهته
4. نرفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لليبيا في أي مرحلة و بأي شكل من أشكال مصادرة السيادة الوطنية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا
GENERAL NATIONAL CONGRESS

Tel. 1911 Fax. +218 21 862 2895 فصول الضيافة، طرابلس، ليبيا info@gnc.gov.ly | www.gnc.gov.ly

المؤتمر الوطني العام - ليبيا
GENERAL NATIONAL CONGRESS

Tel. 1911 Fax. +218 21 862 2895 فصول الضيافة، طرابلس، ليبيا info@gnc.gov.ly | www.gnc.gov.ly

المصدر : <http://www.libya.com>



المجلس الوطني الإنتقالي - ليبيا المجلس المحلي لمنطقة تاورغاء

نحن لا نستسلم ننتصر أو نموت
الموافق : 2012/10/06

الرقم الاشاري : 10/002

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين الذي جعل السلام تحية المسلمين

بيان أهالي تاورغاء لإنقاذ ليبيا

نحن أهالي تاورغاء المهجرين في ربوع الوطن ولكننا مجتمعين على كلمة سواء هي . الله أكبر .

ندعوا عقلاء وحكماء ورجال الدين في ليبيا إلى الحوار وتحكيم العقل لاقتاد ليبيا وبشكل عاجل لاطفاء قتل الفتنه التي قد تشعل بسبب حصار منطقة بني وليد . فنحن مسلمين ديننا واحد وعقيدتنا واحدة ووطننا واحد وهدفنا واحد وربنا الله . ندعو المجلس الاجتماعي بني وليد والمجلس المحلي مصراته لضبط النفس والدعوة للتهدئة والتصالح والتسامح والتعايش ولنا في رسول الله أسوة حسنة ولزوال الدنيا عند الله أهون من سفك دم امرؤ مسلم . كنانا لإراقة دماء كنانا أزهاق الأرواح . . . كنانا دمار كنانا مهجرين ومنكوبين ومفقودين ومحرومين وكنانا عداء نحن أبناء تاورغاء أحفاد المجاهدين السجعاذ والفلاحين الكرماء من غرسوا أكثر من مليون نخلة . أطعمت بفضل الله كل الليبيين بالتمر والماء على حصير واحد ومن يرسل تمر واحد ، أبان الغزو الايطالي لليبيا حيث لا يوجد فقط ولا يوجد أستيراد . وكانت ام النخلة موجودة وكذلك هي اليوم

ندعوكم للسلم والحوار والعدالة والمصالحة .

من أجل ليبيا . من أجل نصرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



الملحق رقم (4): شروط الانخراط في منظمات المجتمع المدني

وزارة الثقافة والمجتمع المدني

ضوابط أنشطة المنظمات الدولية لدعم المجتمع المدني في ليبيا

انطلاقاً من حرص وزارة الثقافة والمجتمع المدني على إشاعة ثقافة المجتمع المدني وتعزيزها في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها الوطن منذ انطلاقة ثورة السابع عشر من فبراير ، وحرصاً منها على تمكين المنظمات الأجنبية من المساهمة في تنفيذ برامج ذات صلة بتطوير منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدراتها ونقل الخبرات إليها و تفاديا لأي لبس أو سوء فهم قد ينتج عن عمل هذه المنظمات بليبيا فإن الوزارة قد اعتمدت عددا من الإجراءات التنظيمية التي يجب على هذه المنظمات الالتزام بها طوال عملها على الأراضي الليبية.

إجراءات التسجيل

على أي منظمة أجنبية ترغب في دعم المجتمع المدني في ليبيا أن تقوم بالتسجيل بسجل المنظمات الأجنبية لدى مركز دعم منظمات المجتمع المدني بينغازي أو طرابلس (ويشار إليه فيما يأتي بـ " المركز "). ولكي يتم تسجيل المنظمة يجب أن تتوفر بها الشروط الآتية :

1. أن تكون مسجلة وفقاً للقوانين السارية في الدولة التي تنتمي إليها.
2. أن تبرز ترجمة لنظامها الأساسي معتمدة من سفارة ليبيا أو بعثتها الدبلوماسية بالدولة المعنية.
3. أن تقدم ملفاً كاملاً عن أنشطتها ومجال خبرتها وبيانات رئيس وأعضاء مجلس إدارتها وبيانات الاتصال بها وموقعها الإلكتروني .
4. أن تتقدم بطلب توضح فيه نوع النشاط الذي تزمع ممارسته في ليبيا وخطة عملها وبرامجها والمدة المتوقعة لإنجازها.
5. أن لا يكون مقرها أو منشأها أي دولة في حالة حرب مع ليبيا أو دولة تقاطعها ليبيا.
6. أن تقدم ما يثبت إمكاناتها المادية والفنية لممارسة النشاط المزمع ممارسته في ليبيا ومصادر تلك الإمكانيات .
7. أن تلتزم بتنفيذ برامجها بالتعاون مع أو بمشاركة منظمة وطنية واحدة على الأقل .
8. أن تلتزم بتقديم تقرير ربع سنوي للمركز عن نشاطاتها داخل ليبيا.
9. أن تحتفظ بسجلات لحساباتها مبينة لمواردها ومصروفاتها وفقاً للأسس المحاسبية السليمة.
10. أن تتعهد بعدم تقديم هبات نقدية لأي منظمة من المنظمات المحلية وأن يقتصر الدعم الذي تقدمه على مشاريع محددة وفقاً لضوابط الدعم المبينة أدناه .

منح شهادات التسجيل

1. يمنح المركز شهادة تسجيل لكل منظمة أجنبية تستوفي شروط التسجيل المذكورة سابقاً علماً بأن الشهادة سارية المفعول لمدة عام كامل .
2. تمنح شهادة التسجيل خلال شهر من تاريخ طلب التسجيل المستوفي للشروط .

تجديد الترخيص

يجدد الترخيص لكل منظمة كل عام.

الاستثناء من الترخيص

تستثنى الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة واللجنة الدولية للصليب الأحمر من التسجيل.

إلغاء التسجيل

- يجوز للمركز إلغاء تسجيل المنظمة الأجنبية بعد قيامه بالتحقيقات اللازمة واقتناعه بالآتي :
- الحصول على التسجيل بالتزوير أو بطريق الغش أو بناء على معلومات غير صحيحة.
 - مخالفة المنظمة للتشريعات الليبية السارية المفعول، أو مخالفة شروط التسجيل والالتزامات والتعهدات التي تقدمت بها، أو محاولة القيام بنشاطات تمس السيادة الوطنية أو الأمن أو ما من شأنه إثارة الفرقة بين الليبيين.
 - فشل المنظمة المعنية دون مبررات مقبولة في تنفيذ خطة عملها لمدة عام كامل.

هذا ويجوز لأي منظمة أجنبية يُلغى تسجيلها أن تتظلم إلى وزير الثقافة والمجتمع المدني من قرار الإلغاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصداره ، فإذا لم ترد الوزارة على التظلم خلال شهر أو رفض فيجوز للمنظمة أن تستأنف القرار لدى الجهات القضائية المختصة.

الأنشطة المسموح بها

يسمح للمنظمات الدولية بعد إتمام إجراءات تسجيلها بالقيام بالنشاطات المصرح بها لها عند التسجيل وتمنح حرية الحركة والتنقل والالتقاء مع المنظمات المحلية والتعاون معها في مجالات التدريب والمشورة الفنية والنشاطات والمشاريع المشتركة التي تتلاءم مع أهداف المنظمات المحلية وتعزز من ثقافة المجتمع المدني بما لا يتعارض مع القوانين السارية.

ضوابط الدعم

1. أن تكون المنظمة الوطنية المتلقية للدعم مسجلة لدى المركز .
2. التقدم إلى المركز ببرنامج الدعم وميزانيته .
3. الإعلان عن برنامج الدعم لمدة ثلاثة أيام بثلاثة صحف تحدد من قبل المركز.

تاريخ النفاذ

تسرى هذه الضوابط من تاريخ 1 يونيو 2012م.

المخلص

يشكل موضوع الأمن على مرّ التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة و صناع القرار، الذي اعتبروه ضمان لظروف البقاء والاستمرار، ومن أولويات السياسة الخارجية و الداخلية على حد سواء. كما يمثل مشكلة من نوع خاص ذلك عندما تفقد الدولة السيطرة على الوضع داخل المجتمع بحيث يسود فيها حالات من الفوضى و عدم الاستقرار و انتشار الفساد و الظلم و الجرائم المنظمة و غير المنظمة ومعظم الآفات الإجتماعية هذا ما يؤدي إلى ما اصطلح عليه بـ "الإنفلات الأمني".

أصبح الإنفلات الأمني واقعا يوميا يميز المشهد السياسي في معظم الدول العربية وخاصة ليبيا، في ظل مسلسل التفجيرات و القصف والاقنتال بين مختلف الجماعات المسلحة من أجل السيطرة على النفوذ السياسي، وأمام عجز الحكومة التي قد تلجأ إلى إستخدام قوات دولية للقضاء و الحد من ظاهرة الفوضى و تعزيز الأمن، لأن من يحكم ليبيا اليوم مجموعات من الميليشيات وذلك بسبب غياب السلطة المركزية، وانهيار منظومة الأمن، و الدفاع ما يسمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الإنتماء القبلي. لأن طبيعة النظام السياسي الليبي كانت تقوم على التحالفات القبلية و السياسية التي ساهمت في ظهور الأمن. هذا الواقع قد يزيد في صعوبة تأمين الحدود لدول الجوار.

Sammury

Security is the theme throughout history major concern to state officials and decision-makers , which they saw as a guarantee of conditions survive, and the priorities of foreign and domestic policy. A special problem as it is when the state loses control of the situation within the community so that the prevailing situations of chaos and instability and the spread of corruption and injustice and organized and non organized crime is organized and most social ills that's what leads to what has been termed the " security chaos".

Security chaos has become a daily reality characterizes the political scene in most Arab countries, especially Libya, in light of the series of bombings and shelling and fighting between various armed groups for control of the political influence before the government may resort to the use of international forces to eliminate and reduce the phenomenon of chaos deficitand enhance security because of ruled Libya today groups of militias and because of the absence of central authority and the collapse of the security system and the defense allowing the spread and control of armed militias of tribal affiliation, because the nature of the Libyan political system was based on tribal and political alliances that have contributed to the emergence of lawlessness, This fact may increase the difficulty of securing the border to neighboring countries.